الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الدول العربية

دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية للفترة 1995-2015

اعداد الطلبة:

عبد المالك باهي — تحت اشراف الدكتور: عقبة عبد اللاوي

وفاء باهي — المشرف المساعد الدكتور: لطفي مخزومي

هالة جديدي

لجنة المناقشة

د. السعيد بوشول	أستاذ محاضر أ-جامعة الوادي	رئيسا
د. عقبة عبد اللاوي	أستاذ محاضر أ-جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د. لطفي مخزومي	أستاذ محاضر ب-جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
د. نذير غانية	أستاذ محاضر أ-جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية 2017/2016

الاهداء

إلى روح والدي الطاهرة الزكية

إلى نور حياتي ... والدتي الحبيبة حفظها الله

إلى رفيقة الدرب ... زوجتي الغالية

إلى قرة عيني ... أبنائي الأحباء

إلى سندي في الحياة ... إخوتي وأخواتي

إلى أساتذتي الأفاضل

إلى كل من قدم لي يد المساعدة وشجعني من قريب أو بعيد

إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

عبدالمالك.

الاهداء

إلى روح والدي الطاهرة

إلى والدتي الغالية حفظها الله

إلى رفيق دربي ومن تحمل معي الكثير ... زوجي العزيز

إلى بناتي الغاليات

إلى إخوتي وأخواتي الأحباء

إلى كل الأهل والأقارب

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

وفاء.

الاهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفيهما حقها ... أغلى ما لدي ... أبي وأمي

إلى قرة عيني ونور حياتي ... زوجي الغالي

إلى سندي في هذه الحياة ... أخوتي وأخواتي

إلى الأخ العزيز ... عبد المالك الذي طالما ساندني ووقف معي

إلى زميلتي وأختي الغالية ... وفاء باهي

إلى أعز صديقاتي ... شيماء، أسماء وزينب

إلى أساتذتي الأفاضل

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

هالة.

شكر

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي انعم علينا بنعمة العلم والعقل، وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

نتوجه بالشكر الجزيل إلى:

الدكتور المشرف عقبة عبد اللاوي والدكتور المشرف المساعد لطفي مخزومي اللذان تفضلا بالإشراف على بحثنا هذا، وعلى نصائحهما وتوجيهاتهما القيمة التي أفادونا بها، كما نحيي فيهما روح التواضع والمعاملة الطيبة فجزاهما الله عنا كل الخير.

إلى الاستاذة الفاضلة سميحة جديدي التي منحتنا من وقتها الكثير

إلى الدكتور نور الدين جوادي والاستاذ عصام جوادي على مساعدتهم لنا

كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة على انجاز و إتمام هذا العمل

الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة

الشكر والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية...

شكرا جزيلا وجزاكم الله عنا خيرا

عبدالمالك، وفاء، هالة.

الملخص

الملخص

حاولت المذكرة قياس أثر مشاركة ثمان دول عربية في سلاسل القيمة العالمية، كمدخل للاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية وتعزيز التنمية فيها، من خلال نموذج قياسي يختبر تأثير نمو: القيمة المضافة المحلية والأجنبية في اجمالي الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، درجة حرية التجارة وتركز الصادرات، مؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعال، وأخيرا نمو صادرات السلع والخدمات. على كل من: مؤشر التنمية البشرية والبطالة، معدل نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، ميزان المدفوعات، نمو الاستثمار.

وقد تم تقدير النماذج القياسية باستخدام برنامج "Eviews9.5" وبرنامج "Stata14" باستخدام منهجية وسط المجموعة المدمج "PMG"، كما تم إجراء اختبارات جذر الوحدة لبيانات "البانل" لمعرفة مستوى استقرارية متغيرات الدراسة، وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع ومحدداته قمنا باختبار "كاو" للتكامل المشترك الذي تمكنا من خلاله اثبات وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة موضوع الدراسة. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة معنوية بين المتغيرات التابعة وأغلب متغيراتها المستقلة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات الدول العربية (ثمان دول)، سلاسل القيمة العالمية، المنظومة الاقتصادية العالمية، التنمية الاقتصادية، النمذجة القياسية (وسط المجموعة المدمج "PMG").

الترميز الاقتصادي (JEL): F14-F23-O11-O24

Abstract

This thesis attempted to measure the impact of the participation of eight Arab countries in global value chains as an input to integration into, and promotion of the global economic system through a standard model that tests the impact of growth of: domestic and foreign added value in total exports, foreign direct investment, trade openness, effective real exchange rate, and finally the growth of exports of goods and services, On the indicators of human development and unemployment, GDP per capita growth, BoP, and growth of investment.

The standard models were evaluated using Eviews9.5 and Stata14 using the pooled mean group PMG methodology, the Panel unit root tests were performed for the panel data to determine the level of stability of the study's variables. In order to verify the existence of a cointegration between the dependent variable and its determinants, we have carried out Kao cointegration test in which we have been able to prove the existence of a long-term relationship between the dependent and independent variables studied. The results of the study revealed a significant relationship between dependent variables and most of their independent variables.

Keywords: Economies of Arab Countries (Eight Countries), Global Value Chains, World Economic System, Economic Development, Standard Modeling (PMG).

Economic coding (JEL): F14-F23-O11-O24

الفهرس

الفهرس

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
فهرس الجداول والأشكال	
قائمة الرموز والاختصارات	
المقدمة	**أ- د**
الفصل الأول «الأدبيات النظرية والتطبيقية» «لسلاسل القيمة العالمية»	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة العالمية	**3**
أولا: ماهية سلاسل القيمة العالمية	3
1. تعريف سلاسل القيمة العالمية، الإقليمية والمحلية	3
2. أهم سمات الاقتصاد العالمي في ظل سلاسل القيمة العالمية	4
3. أهمية تحليل سلاسل القيمة العالمية	5
ثانيا: دور السياسات العامة في تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	6
1. السياسات المؤثرة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	6
2. سياسات تعزيز النمو في الدول النامية	7
ثالثا: الربط بسلاسل القيمة الفرص والتحديات	10
1. الربط بسلاسل القيمة العالمية	10
2. الفرص والتحديات	12
رابعا: طرق تحسين التموضع في سلاسل القيمة العالمية	15
1. الارتقاء	15
2. تجميع المهام	16
3. تنمية القوى العاملة والابتكار	17

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية: العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي.	**20**
أولا: الدراسات السابقة	20
1. دراسة سميحة جديدي وسعاد جرمون	20
2. دراسة Dürdane Şirin Saracoğlu وCeren Gündoğdu	22
3. دراسة Jacob A. L. Vermeire, Garry D. Bruton & Li Cai	23
4. دراسة D. Del Prete, G. Giovannetti, E. Marvasi	25
5. دراسة MĂRGINEAN Silvia	27
6. دراسة Hiroyuki Taguchi	28
7. دراسة Xiao Jiang	28
8. دراسة Bart Los, Marcel Timmer, Gaaitzen de Vries	30
9. دراسة paulina ramirez et helen rainbird	32
10. دراسة stine jessen haakonson	33
ثانيا: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة	34
خلاصة	**36**
الفصـل الثاني	
«الدراسة الميدانية»	
«قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على اقتصاديات الدول العربية»	
تمهيد	**38**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	**39**
أولا: مجتمع الدراسة " الدول العربية محل الدراسة"	39
1. نبذة عن اقتصاديات الدول العربية محل الدراسة	39
ثانيا: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطيات الدراسة	57
1. المؤشرات الاقتصادية الكلية	57
2. مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	57
ثالثا: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات	61
1. البرامج الإحصائية	61
2. الأدوات الإحصائية والطرق	61
المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج	**63**
أولا. الاختبارات القياسية	63
1. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات نماذج الدراسة	63

2. اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل لنماذج الدراسة	64
ثانيا. تقدير النماذج وتحليل النتائج	64
1. تقدير النموذج الأول نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPpcgr)	65
2. تقدير النموذج الثاني نمو الاستثمار المحلي (INVgr)	68
3. تقدير النموذج الثالث البطالة (UEMP)	71
4. تقدير النموذج الرابع ميزان المدفوعات (BP)	74
5. تقدير النموذج الخامس مؤشر التنمية البشرية (HDI)	77
خلاصة الفصل الثاني	**80**
الخاتمة	**82**
قائمة المراجع	**86**
الملاحق	

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول

الجدول (2-1)	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	58
الجدول (2-2)	اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الأول باستخدام اختبار Kao	64
الجدول (2-3)	مقدرات (PMG) للنموذج الأول: نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPpcgr)	65
الجدول (2-4)	مقدرات (PMG) للنموذج الثاني: نمو الاستثمار المحلي (INVgr)	68
الجدول (2-5)	مقدرات (PMG) للنموذج الثالث: البطالة (UEMP)	71
الجدول (2-6)	مقدرات (PMG) للنموذج الرابع: ميزان المدفوعات (BP)	74
الجدول (2-7)	مقدرات (PMG) للنموذج الخامس: مؤشر التنمية البشرية (HDI)	77

فهرس الأشكال

الشكل (1-1)	سياسات تعزيز النمو في إطار سلاسل القيمة العالمية	9
الشكل (1-2)	طرق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية	12
الشكل (1-3)	منحنى الابتسامة	15
الشكل (1-4)	مسار تطوير المكسيك في قطاع الملابس	17
الشكل (1-5)	تطوير القوى العاملة ورفع مستوى الاقتصاد	18
الشكل (2-1)	هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات للجزائر عام 2015	41
الشكل (2-2)	هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات لتونس عام 2015	43
الشكل (2-3)	هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات للمغرب عام 2015	46
الشكل (2-4)	هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات لمصر عام 2015	48
الشكل (2-5)	هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات للسعودية عام 2015	52
الشكل (2-6)	هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات للامارات العربية المتحدة عام 2015	53
الشكل (2-7)	هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات لقطر عام 2015	54
الشكل (2-8)	هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات للكويت عام 2015	56

قائمة الرموز والاختصارات

GVC	Global Value Chains	سلاسل القيمة العالمية
MNCs	Multinational Corporations	الشركات المتعددة الجنسيات
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
FDI	Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
HDI	Human Development Index	دليل التنمية البشرية
WIOD	World Input-Output Database	قاعدة بيانات الإدخال والإخراج العالمي
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
ICT	Information and Communication Technology	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
UNCTAD-EORA	UNCTAD-GVC database	قاعدة بيانات سلاسل القيمة العالمية
TRIPS	Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights	الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية
DVA	Domestic value added	القيمة المضافة المحلية
FVA	Foreign value added	القيمة المضافة الأجنبية
TIVA	Trade in value added	التجارة بالقيمة المضافة

قائمة الملاحق

الملحق 01	**اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغيرات باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل**
الملحق 02	**اختبارات جذر الوحدة للفروق للمتغيرات باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل**

المقدمة

المقدمة

على مدى عقود من الزمن، توالت محاولات حكومات الدول العربية من أجل تحقيق مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية والاندماج بقوة في المنظومة العالمية الصناعية، الزراعية، الخدمية، ولكن وبرغم كل الجهود بقيت اقتصاداتها في معزل عن تلك المنظومات مقارنة بمثيلاتها من الكثير من الدول النامية.

وقد أدت الثورة التي شهدها قطاع تكنولوجيا الاتصال والمواصلات، والتي تزامنت مع تراجع حادٍ في كم ونوع الحواجز التجارية التي أعاقت لقرون حركة وسائل الإنتاج في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة)، إلى انخفاض أعباء النقل الدولي وتزايد سرعته، مما ولَّد فكراً جديداً، ورؤية حديثة لما يمكن أن تؤول إليه خطوط إنتاج السلع والخدمات دولياً، سيما منها ما تعلق ببروز ونمو ظاهرة التجارة الوسيطية، والتي شكلت فرصة تاريخية للكثير من الدول النامية خصوصا من شرق آسيا للاندماج بقوة في المنظومة الاقتصادية العالمية، في ظل ما أصبح يعرف بـ : سلاسل القيمة العالمية. والتي ترتكز على التجارة القائمة على المهام، والتي تتم عبر عدد من البلدان المختلفة، حيث تكون المدخلات والصادرات المتعددة للسلع والخدمات الوسيطة ضرورية لإنتاج سلعة نهائية يمكن تصديرها أيضا.

والدول العربية، وعلى غرار تلكم الدول النامية، ونظرا للمزايا النسبية التي تميز غالبيتها من حيث توفر، جودة، وانخفاض تكاليف عناصر الإنتاج فيها، وصنوا مع ضعف أداء الاقتصاد، وعجز السياسات التنموية فيها على التأثير الإيجابي في الكثير من المتغيرات الكلية والجزئية، وخاصة منها ما تعلق بالبطالة، وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر لتوطين صناعات كاملة، قد يمكنها الاستفادة من هذا المنهج التجاري الجديد، والاندماج في إحدى سلاسل القيمة العالمية المتاحة، لتحسين أداء منظومتها الاقتصادية بشكل عام، والتأثير إيجابا على متغيرات اقتصادها فيما يخدم السياسة العامة للدولة على المستويين الكلي والجزئي بشكل خاص.

1. المشكلة الرئيسية:

بناءً مما سبق، وبرغم عديد الإشكالات العلمية والتاريخية، وحزم التساؤلات الاقتصادية ... الخ التي تطرحها فكرة اندماج الدول العربية في المنظومة الاقتصادية العالمية، إلا أننا سوف نركز من كل ذلك، عن إشكالية دراستنا المتعلقة بما ندعوه بسياسة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كمنهج لتطوير المنظومة الاقتصادية، وتعزيز السياسات التنموية بها.

فما هو أثر مشاركة "الدول العربية" في "سلاسل القيمة العالمية" على اقتصاداتها؟

2. الأسئلة الفرعية:

منهجياً، الإشكالية أعلاه أعقد من أن تترك على شكلها الخام، سيما وأن أثر "سلاسل القيمة العالمية" على الاقتصاد، أثرٌ عميق ومتعدد المستويات ...الخ، ما يقتضي تجزئتها إلى حزمة من عدة إشكاليات ثانوية وأسئلة فرعية قد تسهل مواطن التعقد، وتتيح مجالات أوسع لفهم المغزى الأساس من فكرة مشاركة "الدول العربية" في "سلاسل القيمة العالمية" على اقتصاداتها كمهج اقتصادي للتنمية فيها:

- هل تحسن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي؟
- وكيف يمكن أن تأثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على نمو الاستثمار المحلي في الدول العربية؟
- وما العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومعدل البطالة بين النشطين في الاقتصادات العربية؟
- وما هو حجم واتجاه التأثير المتوقع للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على موازين المدفوعات للدول العربية؟
- وهل للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية أثر على مؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية؟

3. فرضيات الدراسة:

وكمطلق منهجي، تسعى هذه الدراسة من خلال أدوات البحث المستعان بها، وعبر أدبيات البحث التي استحضرت، إلى اختبار الفرضيات التالية:

- ينجم عن عمق وتشعب مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية ارتفاعٌ في نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي للدولة التي يقيم فيها.
- ترتفع معدلات نمو الاستثمار المحلي في الدول العربية بارتفاع درجة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
- تسهم وحدات الانتاج التي أنشأت من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في توازن سوق العمل في الدول العربية، خاصة منه معدل البطالة ونسب التشغيل.
- للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية تأثير مباشر وقوي على ميزان المدفوعات للدول العربية.
- تتأثر مؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية تأثرًا شديداً بمخرجات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

4. مبررات اختيار الموضوع:

- **مبررات موضوعية:**

❖ ضعف التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وضرورة اندماجها كطرف فاعل في المنظومة الاقتصادية العالمية، كمنهج اقتصادي تنموي لتحسين أداء الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة فيها.

❖ نجاح الكثير من الدول النامية في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية هائلة من جراء المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وهو حافز للدول العربية لانتهاج نفس المنهج وفق رؤية معدلة بما يتناسب ومتغيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...الخ.

❖ قلة المراجع والدراسات باللغة العربية التي تناولت موضوع سلاسل القيمة العالمية عموماً، وأثرها على الدول العربية خاصةً، وهو مبرر موضوعي يعزز أسمى مهماتنا كطلبة بالجامعة الجزائرية والعربية.

- **مبررات شخصية:**

❖ الجنسية الجزائرية، والانتماء العربي.

❖ توافق موضوع سلاسل القيمة العالمية مع تخصصنا في مجال التجارة الدولية.

❖ الرغبة في اعداد بحث حول الموضوع تمهيدا للمواصلة فيه كتخصص للدراسات العليا خاصة، والتخصص البحثي لما بعدها عموماً.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

- **أهداف الدراسة:** إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو محاولة قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على اقتصاديات الدول العربية، أما الأهداف المصاحبة فتتمثل في:

❖ محاولة المساهمة في نقل المفاهيم والتأصيلات النظرية الخاصة بسلاسل القيمة العالمية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية؛

❖ محاولة تحديد أي من مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الأكثر تأثيرا على اقتصاديات الدول العربية.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية موضوع الدراسة في الاعتبارات التالية:

❖ ندرة الدراسات التي تتناول قياس مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة وأثارها على اقتصاداتها؛

❖ أهمية موضوع سلاسل القيمة العالمية كونه يعد أحد أهم مداخل الاندماج في الاقتصاد العالمي الأمر الذي يطرح حاجة الدول العربية لمثل هاته الدراسات.

6. الإطار الزماني والمكاني:

يشمل الإطار الزماني للدراسة الميدانية الفترة الممتدة من العام 1995 إلى 2015، أما الإطار المكاني فقد شمل الدول العربية، والتي بدورها شملت منطقتين: منطقة شمال افريقيا، وقد اخترنا أربع دول، وهي: الجزائر، تونس، المغرب ومصر، أما المنطقة الثانية فكانت دول الشرق الأوسط، وقد اخترنا أربع دول من مجلس التعاون الخليجي، وهي: السعودية، الامارات العربية المتحدة، قطر والكويت.

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

للوصول إلى أهداف الدراسة واختبار الفرضيات المعتمدة وحل هذه الاشكالية، فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة يجمع بين المنهج الوصفي لتحديد المفاهيم المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية وتحليل البيانات والجداول

وتفسير المعطيات وطبيعة العلاقة بين المتغيرات وتقديم النتائج والتوصيات. والمنهج التاريخي الذي يظهر من خلال استعراض الدراسات السابقة.

8. صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيناها أثناء إنجاز هذا البحث، لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ❖ قلة المراجع باللغة العربية التي تناولت موضوع سلاسل القيمة العالمية؛
- ❖ ندرة المراجع المتعلقة بالموضوع في المكتبات الجامعية؛ خاصة الكتب لذلك اعتمدنا على التقارير والدراسات التي تصدرها المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تعدها بالتعاون مع مراكز البحثية

9. محتوى البحث:

بهدف الالمام بجوانب الموضوع وللإجابة على اشكالية الدراسة فقد اعتمدنا على منهجية IMRAD وقد قمنا بتقسيم المذكرة إلى فصلين:

- **الفصل الأول** :كان بعنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية لسلاسل القيمة العالمية ، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول بعنوان: الادبيات النظرية لسلاسل القيمة العالمية، وقد تناولنا فيه ماهية سلاسل القيمة العالمية، ودور السياسات العامة في تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وطرق الربط بسلاسل القيمة، وطرق تحسين التموضع في سلاسل القيمة، أما المبحث الثاني فكان بعنوان الأدبيات التطبيقية ليوضح العلاقة بين إشكالية البحث والتراث العلمي، ويندرج تحته الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع سلاسل القيمة العالمية، إلى جانب نقاط التقاطع والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.
- **الفصل الثاني:** خصصناه للدراسة الميدانية، حيث أدرجنا فيه مبحثين، المبحث الأول كان بعنوان الطريقة والأدوات، وتناولنا فيه مجتمع الدراسة، متغيرات الدراسة وطريقة جمع البيانات، الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لمناقشة وتحليل النتائج، وتناولنا فيه الاختبارات القياسية، تقدير النماذج وتحليل النتائج.

الفصل الأول

«الأدبيات النظرية والتطبيقية»

«لسلاسل القيمة العالمية»

تمهيد

مع حلول الثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر بأوروبا القديمة، بدأت ما يمكن أن ندعوه ببوادر ظهور سلاسل الإنتاج الدولية بصورتها الراهنة، لترتسم ملامحها بشكل أدق، مع بدايات تشكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة) نهايات الحرب العالمية الثانية أربعينيات القرن الماضي، وتوسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات خاصةً، وتزامناً مع الثورة الهائلة التي شهدها قطاع النقل وحقل ابتكارات تكنولوجيا الاتصالات، والتي خفضت تكاليف النقل وأعباء الأخطار والتأمين الدولية إلى مستويات دنيا، بات المجال واسعاً، وأصبح الوضع ملائماً، لتعميق مفهوم عولمة عملية الإنتاج، وتفتيت سلاسل التصنيع دولياً سعياً لخفض التكاليف والاستفادة من المزايا النسبية الدولية لصنع منتج دولي واحد، وهكذا أقحمت الكثير من اقتصاديات الدول النامية أو التي في طريق النمو ضمن سلاسل التصنيع لكبرى الشركات العالمية، فيما أضحى يعرف بـ : سلاسل القيمة العالمية.

في هذا الفصل سوف نتناول في المبحث الاول المفاهيم الاساسية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية، والسياسات المؤثرة التي تصاحب اندماج كبرى الشركات في سلاسل القيمة، ثم نحاول اسقاط الضوء على أهم طرق الربط والفرص والتحديات واخيرا طرق تحسين التموضع في سلاسل القيمة، ثم في المبحث الثاني نتناول تحليل مجموعة من الدراسات التي سلطت الضوء على جوانب من الموضوع، ومن ثم إيضاح أوجه التقاطع والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة، وما قد تضيفه هذه الدراسة لحقل المعرفة العلمية في هذا المجال.

المبحث الأول

الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة العالمية

في هذا المبحث سوف نحاول التطرق لأهم التأصيلات النظرية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية، من أجل تحديد إطار نظري والذي سوف يشكل الدعامة الأساسية للدراسة التطبيقية.

أولا: ماهية سلاسل القيمة العالمية

في هذا الجزء من الدراسة سوف نتطرق لتعريف سلاسل القيمة العالمية، الإقليمية والمحلية ونحاول ابراز الأهمية المتزايدة لدراسة وتحليل سلاسل القيمة العالمية، معرجين على أهم السمات التي تطبع الاقتصاد العالمي اليوم في ظل تجزؤ وتوزع عمليات الانتاج دوليا.

1. تعريف سلاسل القيمة العالمية، الإقليمية والمحلية:

مؤخرا أصبحت التجارة العالمية، الاستثمار والإنتاج ينتظمون حول سلاسل القيمة العالمية وفيما يلي سوف نحاول تقديم تعريف سلاسل القيمة بمستوياتها الثلاث، العالمية، الإقليمية والمحلية.

1.1. سلاسل القيمة العالمية (GVC):

وتعني جميع الأنشطة التي تقوم بها الشركات لوضع المنتج في السوق، بدءا من التصميم وصولا لأسواق المستهلك النهائي، مرورا بالإنتاج، التسويق، الخدمات اللوجستية والتوزيع. وهي تتم إما من طرف شركة واحدة أو يتم تجزئتها وتوزيعها على عدة أطراف[1].

2.1. سلاسل القيمة الإقليمية:

هي تجزؤ وتوزع مختلف مراحل عمليات الإنتاج على نطاق إقليمي. وقد دفع تزايد الاتفاقيات الإقليمية في السنوات الأخيرة نشوء هذا النوع من السلاسل، وهناك اتجاهان يمكن تمييزهما في إقليمية سلاسل القيمة أولهما السلاسل التي تركز على الإنتاج الإقليمي الذي يستهدف الأسواق الإقليمية، وثانيهما العمليات الإنتاجية المترابطة إقليميا والتي تغذي الأسواق العالمية. فقطاع صناعة السيارات يعد مثالا يجسد التوجه الأول نظرا لتوافر الأجزاء والمكونات إقليميا، في حين أن سلاسل القيمة في الصناعات الالكترونية الآسيوية تعد مثالا على التوجه الثاني حيث يتم توزع عمليات تصنيع وتجميع المكونات والمنتجات النهائية على نطاق إقليمي على الرغم من أن السلع النهائية قد تكون موجهة للأسواق في أوربا أو الولايات المتحدة الأمريكية[2].

---

[1]. *OECD, économies interconnectées* ***: comment tirer parti des chaines de valeur mondiales****, 2013, p 10. https://www.oecd.org/fr/sti/ind/economies-interconnectees-CVM-synthese.pdf (08/03/2017)*

[2]. *OECD,* ***connecting local producers in developing countries to regional and global value chains****, Bamber Penny et al, OECD trade policy papers, n 160, 2014, pp 35-36. http://www.oecd-ilibrary.org/trade/connecting-local-producers-in-developing-countries-to-regional-and-global-value-chains_5jzb95f1885l-en?crawler=true (08/03/2017)*

3.1. سلاسل القيمة المحلية:

ويمكن تعريفها بأنها جميع الأنشطة الإنتاجية بدءا من التصميم وصولا للمنتج النهائي، والتي تتم داخل الحدود الجمركية لإقليم دولة ما. وهذا النوع من السلاسل رافق استراتيجيات التنمية المعتمدة على إحلال الواردات والتي انتهجتها عدة دول خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، ويظهر خصوصا في الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة، مثل المنتجات الزراعية، الملابس والمنسوجات، وصناعة السيارات...الخ.

2. أهم سمات الاقتصاد العالمي في ظل سلاسل القيمة العالمية:

هناك توجه متنامي نحو تجزؤ وتبعثر الأنشطة الاقتصادية بين عدة بلدان، بعدما كانت جميع العمليات الإنتاجية تتم داخل اقتصاد إقليم البلد الواحد، وقد ساهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما نتج عنها من انخفاض في تكاليف النقل والاتصال في تعزيز هذا التوجه، إلى جانب الدور الذي لعبته منظمة التجارة العالمية وسياسات التحرير التجاري في إلغاء القيود على تحركات عناصر الإنتاج.

ويمكن القول بأن هناك أربع سمات طبعت الاقتصاد العالمي في ظل هذه الظروف، وهي[1]:

- **الترابط المتزايد بين الاقتصاديات:**

في ظل سلاسل القيمة العالمية فان الأنشطة مجزأة ومبعثرة بين عدة بلدان اذ ما يزيد عن نصف واردات العالم المصنعة هي عبارة عن سلع وسيطة (منتجات أولية، قطع غيار، منتجات نصف مصنعة...)، كما أن أكثر من 70 بالمئة من واردات العالم من الخدمات تتعلق بالخدمات الوسيطة. وأصبح هناك المزيد من القيمة المضافة الأجنبية التي تدمج في الصادرات.

- **تخصص الدول والشركات في مهام محددة:**

فالكثير من السلع ونسبة متزايدة من الخدمات أصبحت تصنع في العالم، والكثير من الشركات والدول تتخصص في وظائف أو مهام محددة والتي تشكل مجتمعة سلاسل القيمة العالمية.

- **ظهور شبكات عالمية من الموردين والمشترين:**

حيث تشرف الشركات على تنسيق الأنشطة داخل شبكات من الموردين والمشترين، وتلعب الشركات متعددة الجنسيات (MNCs)* دورا مركزيا في هذا الصدد كما تؤثر السياسات العامة في طريقة تشكيل هذه الشبكات ومواقع أنشطتها.

---

1. *OECD, **économies interconnectées**, op-cit, p 10*

* . هي شركات ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة، وعلى الرغم من أن استراتيجيتها وسياساتها وخططها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة ويتوسع ليشمل دول أخرى تسمى الدول المضيفة. للتوسع أكثر أنظر: جمال الدين برقوق، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2015، ص: 262.

- **القوى الجديدة الموجهة للكفاءة الاقتصادية:**

في سلاسل القيمة العالمية فان المبادلات والنمو قائم على كفاءة التوريد بالمدخلات من الخارج، وكذلك كفاءة الوصول للمنتجين والمستهلكين النهائيين خارج الحدود الوطنية، فتجزئة الإنتاج عبر سلاسل القيمة العالمية وسيلة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، كما تؤثر سلاسل القيمة العالمية على سوق العمل بشكل خاص لأنها تغير من الطلب على فئات مختلفة من العمال.

3. أهمية تحليل سلاسل القيمة العالمية:

هناك ثلاث موضوعات رئيسية جعلت من تحليل سلسلة القيمة أمرا مهما في عصر العولمة، وهي[1]:

- مع التقسيم المتزايد للعمل، والتشتت العالمي لإنتاج المكونات والأجزاء، أصبحت للقدرة التنافسية الشاملة أهمية متزايدة؛
- الكفاءة في الإنتاج ليست سوى شرط ضروري للنجاح في اختراق الأسواق العالمية؛
- دخول الأسواق العالمية الذي يسمح بالنمو المستدام يتطلب فهما للعوامل الديناميكية ضمن سلسلة القيمة بأكملها.

تحليل سلسلة القيمة يلعب دورا رئيسيا في فهم ضرورة ونطاق القدرة التنافسية الشاملة. فالتحليل وتحديد الكفاءات الأساسية تقود الشركة إلى الاستعانة بمصادر خارجية في الأنشطة التي لا تمتلك فيها الكفاءة. ورسم خرائط تدفقات السلع والخدمات في سلسلة الإنتاج يسمح لكل شركة بتحديد الأطراف التي تلعب دورا هاما في نجاحها.

أما السبب الثاني لتحليل سلسلة القيمة هو أنه يساعد في فهم لماذا الطريقة التي تربط المنتجين بالأسواق النهائية تؤثر على قدرتها على الاستفادة من المشاركة في الأسواق العالمية.

والقضية الأساسية في تحليل سلسلة القيمة هي كيف للمنتجين –سواء شركات مناطق أو دول – المشاركة في الاقتصاد العالمي وليس ما إذا كان ينبغي القيام بذلك. ويوفر تحليل سلسلة القيمة مدخلا للبحث في الآثار المترتبة على السياسات العامة. وهو يكتسي أهمية نظرا لكونه[2]:

- يتناول طبيعة ومحددات القدرة التنافسية، ويساعد على الانتقال من رؤية شركة منفردة إلى مجموعة شركات مترابطة؛
- من خلال التركيز على جميع الروابط في السلسلة (وليس الانتاج فقط) وعلى جميع الأنشطة في كل وصلة، يساعد على تحديد الأنشطة التي تخضع لزيادة في العوائد وتلك التي تخضع لانخفاض في العوائد؛

[1]. *Raphael Kaplinsky and Mike Morris,* ***A Handbook for value chain reserch,institute of development studies****,2001, p 9. https://www.ids.ac.uk/ids/global/pdfs/ValuechainHBRKMMNov2001.pdf (8/03/2017)*
[2]. *Ibid, pp 22-23.*

- نتيجة القدرة على معرفة الفروق في العوائد على مستوى مختلف الروابط في السلسلة، يساعد التحليل صانعي السياسات في صياغة السياسة المناسبة واتخاذ الخيارات اللازمة؛
- المشاركة في الأسواق العالمية مع اقتصار المنافسة على نقطة واحدة قد لا توفر النمو المستدام للدخل. من خلال التركيز على المسار الذي تنطوي عليه المشاركة في الأسواق العالمية يسمح تحليل سلسلة القيمة بفهم ديناميكية محددات توزيع الدخل؛
- تحليل سلسلة القيمة يمكن أن يستخدم أيضا لفهم ديناميكيات توزيع الدخل داخل البلاد لا سيما في الاقتصادات الكبرى.

ثانيا: دور السياسات العامة في تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

سوف نحاول من خلال هذا المطلب إبراز دور السياسات العامة* في سلاسل القيمة العالمية من خلال استعراض السياسات التي تؤثر على سلاسل القيمة العالمية ثم نتطرق لسياسات تعزيز النمو في البلدان النامية والتي تستهدف الاستثمار والتجارة وغيرها.

1. السياسات المؤثرة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

المحددات المحلية مثل البيئة الاقتصادية، مهمة جدا للحد من تكاليف التجارة، خاصة في سياق سلاسل القيمة العالمية، كما أنه من المهم جدا العمل على أن تبقى الحواجز الجمركية وغيرها من الحواجز التقليدية للتجارة محدودة في عالم أصبحت فيه المدخلات تَعبر الحدود عدة مرات، وأخيرا تنمية سلاسل القيمة العالمية يرافقه تعميق التكامل، التعاون، الشراكة...الخ من خلال الاتفاقيات التجارية التي تتجاوز الأدوات التقليدية[1]:

1.1. وضع إطار ملائم للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

في دراسة للمنظمة العالمية للتجارة (WTO)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، العام 2013 بهدف تحديد أهم الحواجز أمام البلدان والشركات للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، كانت النتائج تتمحور حول ثلاث عقبات رئيسية، وهي: عدم وجود البنية التحتية اللازمة، محدودية فرص الحصول على تمويل التجارة، خصوصا بالنسبة لصغار الموردين، والامتثال للمعايير بما فيها المعايير الفنية والصحية والأمنية. هذه العقبات تعرقل الشركات عن الوصول إلى الأسواق والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لذا فإن السياسات التي تستهدف المصادر الجديدة للميزة النسبية مهمة لزيادة الفرص المتاحة للبلدان النامية لدخول سلاسل القيمة العالمية، وذلك من خلال التركيز

1. OMC, **rapport sur le commerce mondiale**, 2014, pp 120-128
https://www.wto.org/french/res_f/publications_f/wtr14_f.htm (07/03/2017)

*. تعرف السياسة العامة بأنها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي للتصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع، وتطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها علما أن بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة" أنظر: جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة، 1998، ص 15.

على تشجيع الاستثمارات في البنية التحتية (النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية مثلا) وتحسين فعالية المؤسسات، كما أن وجود يد عاملة جيدة التكوين يحدد على الأغلب نوع المهام وسلسلة القيمة التي يمكن لشركات البلدان النامية المشاركة فيها.

3.1. الرسوم الجمركية:

التجارة عبر سلاسل القيمة العالمية تتسبب في تضخيم تكاليف الحماية الجمركية، حيث تصبح الرسوم الجمركية تراكمية عندما يتم تداول المدخلات الوسيطة عبر الحدود لمرات عدة. وتصبح كفاءة السلسلة كاملة في موضع تحدي إذا كان بلد ما في مرحلة وسيطة من الإنتاج لديه رسوم جمركية مرتفعة. بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة التعريفة الجمركية يصبح عائقا مباشرا أمام الاستعانة بمصادر خارجية أو نقل بعض الأنشطة للخارج ويقلل من طول سلسلة القيمة، وآفاق التطوير بالنسبة للدول النامية ضمن سلاسل القيمة العالمية[1].

3.1. التكامل العميق وسلاسل القيمة العالمية:

تطور طبيعة المبادلات من تجارة المنتجات النهائية إلى تجارة السلع الوسيطة ترتبط بالاهتمام المتزايد بالاتفاقيات الأكثر عمقا. فانتشار اتفاقيات التجارة التفضيلية تعكس إلى حد ما الفائدة المتزايدة لتعميق التكامل. والاتفاقيات التجارية ليست تخفيضات جمركية فقط وانما تشمل المزيد من الأنظمة والقوانين المتعلقة بالإجراءات المتخذة داخل الحدود وعلى الخصوص الأحكام المتعلقة بسياسة المنافسة، الاستثمار، المعايير، وحقوق الملكية الفكرية. دراسة (orefice et rocha, 2013) حول العلاقة التبادلية بين التكامل العميق وسلاسل القيمة العالمية خلصت إلى أنه كلما كان الاتفاق عميقا كلما زادت التجارة في السلع الوسيطة بين الدول. كما يلاحظ أنه كلما زادت التجارة ضمن شبكات الإنتاج كلما زاد احتمال ابرام اتفاقيات عميقة تحتوي أحكام تنظيمية كتلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتحركات رأس المال.

2. سياسات تعزيز النمو في الدول النامية:

هناك عدة مجالات لتدخل السياسات العامة من أجل تعزيز النمو في سلاسل القيمة العالمية. السياسات الأفقية تؤثر على الاقتصاد ككل، مثل البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة، تنمية رأس المال البشري، البنية التحتية للطرق والموانئ وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية. الا أن هناك اتجاها جديدا نحو فكرة أنه من أجل الانخراط في سلسلة القيمة العالمية يجب على الدول اتخاذ سياسات تتجاوز المبادرات السابقة وتركز على التنافسية والاستثمار.

ويمكن تقسيم السياسات التي تسهل ارتقاء البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية إلى مجموعتين أولهما السياسات الأفقية والتي تعد مهمة لتوفير الشروط الضرورية والأساسية للمشاركة في التجارة الدولية وتلك السياسات

1. The World Bank, O. Cattaneo et al, joining, **upgrading and being competitive in global value chains**, Poverty Reduction and Economic Management Network International Trade Department, Policy Research Working Paper 6406, April 2013, p 19. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/14444 (08/03/2017)

التي تهدف إلى دعم الدخول لقطاعات معينة في سلاسل القيمة العالمية، وهذه تتطلب منها تحديد قدراتها التجارية والصناعية وتقييم واقعية مسارات التنمية ضمن سلاسل القيمة العالمية ثم وضع استراتيجية تشمل المجالات الستة التالية[1]:

1.2. سياسة الاستثمار:

من أجل تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يتعين على صناع القرار السعي لخلق بيئة استثمارية ملائمة، بدءا من تحسين الإدارة العامة، زيادة القدرة على التنبؤ في الإطار التنظيمي، أطر حوكمة الشركات، تنظيم سوق العمل، الملكية الفكرية، تسهيل التجارة، وكذلك السياسات التي تعالج القيود المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

3.2. سياسة التجارة:

تؤثر السياسة التجارية* على الوقت والتكلفة التي تمكن الشركات من الحصول على مدخلات من الخارج، وتصدير منتجاتها وبالتالي فإن خفض الرسوم الجمركية وإجراءات التصدير غالبا ما تكون خطوة حاسمة للمشاركة التنافسية في سلاسل القيمة العالمية. كما ينبغي أن تكون السياسات التجارية ذات صلة وثيقة مع السياسات والاستراتيجيات الاستثمارية، ولتعزيز الروابط بين الشركات المحلية وسلاسل القيمة العالمية ينبغي للسياسات التجارية ضمان المساواة في الحصول على التخفيض أو الاعفاء من الرسوم الجمركية بين الشركات المحلية والأجنبية.

3.2. سياسات تطوير الشركات:

توفر سلاسل القيمة العالمية فرصا هامة للشركات في البلدان النامية إلا أن هذه الفرص ليست دائما سهلة المنال، حيث تواجه هذه الشركات إخفاقات واسعة في السوق وعادة ما تفتقر للتكنولوجيا، الحجم والخبرة التي تتمتع بها نظيراتها في البلدان المتقدمة، لذلك توضع سياسة تطوير الشركات المحلية على رأس استراتيجيات التنمية في إطار سلاسل القيمة العالمية. ويأخذ بناء القدرات الإنتاجية للشركات المحلية اشكالا عدة منها: تسهيل الامتثال للمعايير الدولية، المساهمة في تطوير قاعدة تسويق في أهم الأسواق النهائية، وتعزيز فرص الحصول على التمويل...الخ.

4.2. تنمية القوى العاملة:

نظرا لأهمية رأس المال البشري في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وسرعة تطور تقنيات الإنتاج، إلى جانب المتطلبات الصارمة لمعايير الجودة والعمليات داخل سلاسل القيمة فإن وجود سياسات فعالة لتدريب وتطوير القوى

1. OECD, **connecting local producers in developing countries to regional and global value chains**, Op.Cit, pp 29-32.

*. يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة حسب ما تقتضيه التعاملات التجارية بين الدول، وذلك باستخدام أساليب وإجراءات كمية وسعرية تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة المعروفة باسم السياسة التجارية، هذه السياسة لها اتجاهين مختلفين، أحدهما سياسة تقييدية وهي ما دعت إليها المدرسة التجارية عن طريق فرض قيود وحواجز على التجارة ، والآخر سياسة تحريرية، وهي ما دعت إليها المدرسة الكلاسيكية عن طريق تخفيض القيود التجارية.

العاملة هام جدا لتمكينهم من المشاركة المربحة في سلاسل القيمة العالمية، إضافة للجوانب التنظيمية كاللوائح المنظمة للعمالة الأجنبية، تنقل العمل، شهادات اثبات المهارات...الخ.

5.2. البنية التحتية:

ظهر تطوير البنية التحتية باعتباره عنصرا هاما في تمكين البلدان من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. بنية تحتية ذات موثوقية وتنافسية تعزز كلا من روابط التجارة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك تفتقر البلدان النامية للموارد والقدرة على توفير بنية تحتية شاملة ذات جودة في جميع أنحاء البلاد. وتعد البنية التحتية للاتصالات هامة في نقل خدمات سلاسل القيمة العالمية للخارج، في حين أن النقل والبنية التحتية للطاقة يلعبان دورا أكثر أهمية في التصنيع والصناعات الاستخراجية ضمن سلاسل القيمة العالمية.

6.2. التنظيم المؤسسي:

المشاركة المربحة في سلاسل القيمة العالمية تتطلب مستوى عال من التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية في القطاع العام، الخاص والقطاع غير الربحي بهدف ضمان عدم تضارب المصالح، وسد الثغرات في المهارات، ومعالجة العقبات الهيكلية. ويتم تعزيز التفاعل المتواصل بين الجهات المعنية عبر عدة آليات منها استراتيجيات المجالس العامة والخاصة، والاتحادات الصناعية التي تشمل كلا من الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية. كما أن التنسيق على مستوى الحكومة مهم للغاية أيضا لضمان مشاركة مربحة في سلاسل القيمة العالمية، بالتعاون ما بين الوزارات الذي يساعد على ضمان أن البنية، التعليم، سياسات التجارة والاستثمار معا تساهم في الأهداف الإنمائية المسطرة. والشكل الموالي يلخص السياسات السابقة.

شكل (1-1): سياسات تعزيز النمو في إطار سلاسل القيمة العالمية

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على ما سبق.

ثالثا: الربط بسلاسل القيمة العالمية الفرص والتحديات.

في هذا الجزء من الدراسة سوف نحاول التطرق لأهم طرق الربط بسلاسل القيمة العالمية وأكثرها شيوعا محاولين ابراز أهم الفرص والتحديات التي تواجه الشركات عند الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

1. الربط بسلاسل القيمة العالمية:

على الرغم من أن هناك عدة طرق للتكامل في سلاسل القيمة العالمية، لكن بعضها أكثر شيوعا من غيرها وفيما يلي سوف نلقي نظرة على الطرق الأكثر تداولا لتبني نموذج الاعمال الذي يقترب أكثر من سلاسل القيمة العالمية وهي[1]:

1.1. البيع:

تستفيد سلاسل القيمة العالمية من الحدود المفتوحة وتسمح لكل حلقة في السلسلة لتتخصص في ما تتفوق، لذلك العديد من الشركات الكبرى قد خفضت من أنشطتها الداخلية وشراء قطع الغيار والخدمات التي يحتاجون إليها لصالح الشركات الخارجية والتي يمكن أن توفر أفضل هذه المنتجات والخدمات بشكل أسرع وأقل تكلفة وهذا يخلق فرصا للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي لديها قدرات قوية في قطاع المنتج أو الخدمة الذي يمثل مدخلات وسيطة (قطع غيار، مواد أولية، مكونات أخرى، خدمات إدارية أو خدمات مالية...الخ) في شركة أخرى محلية أو أجنبية بأن ترتبط مباشرة بسلسلة القيمة العالمية بما أنها المزود الرئيسي لهذا المنتج و الخدمة، وتستطيع كذلك هذه الشركات الالتحاق بالسلسلة عندما تبيع لمورد قائم في السلسلة.

2.1. التعاقد الخارجي:

وهو نقل العمليات التنفيذية المحلية خارج المقر الاجتماعي للشركة من أجل تخفيض التكاليف أو الاستفادة من القدرات المحلية مثل اليد العاملة، وهذه العمليات تبقى تحت سيطرة المؤسسة بل تتم فقط في أماكن أخرى وبهذه الطريقة يمكن خلق أو إنشاء أو توسيع سلسلة القيمة الخاصة بها.

3.1. الاستعانة بمصادر خارجية:

رغم انه من السهل الخلط بينها وبين التعاقد الخارجي، إلا أن الفرق الرئيسي هو مستوى الرقابة الذي تحتفظ به الشركة الأم في حالة التعاقد الخارجي، بينما تكون المراقبة محدودة بعد اختيار المصدر في حالة الاستعانة بمصادر خارجية، ويتضمن البرنامج نهجين هما:

- الأول: هو الحصول على المدخلات الوسيطية مثل: المواد الخام، المكونات والنظم الفرعية والسلع والخدمات من الموردين الخارجيين الذين يوفرون عروض مغرية؛

[1]. **Devenir un maillon des chaînes de valeur mondiales** : Guide à l'intention des petites et moyennes entreprises, Canada, 2010, p : 16. http://deleguescommerciaux.gc.ca/gvc-cvm/assets/pdfs/cvm-fra.pdf (12/03/2017)

■ الثاني: تفويض بعض العمليات التجارية إلى أطراف خارجية، التي يمكن أن تؤدي الوظيفة أو العمل بشكل أفضل، أسرع وأرخص من الشركة.

4.1. الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI):

يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر في المقام الأول إلى تجزئة عمليات الانتاج للاستفادة من المزايا النسبية والبحث عن الكفاءة في أفضل المواقع، أو ضمان الوصول مباشرة للأسواق الدولية، وهو يساهم في التنويع الهيكلي والجغرافي للشركات متعددة الجنسيات، وتطوير شبكات الإنتاج الدولية، فالاقتصادات التي شهدت أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر هي نفسها التي سجلت توسعا في صادرات السلع[1].

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد في تعزيز العلاقة بين الشركة المحلية والشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية، مما يسمح بإجراء تغييرات، تجديدات أو ابتكارات التي من شأنها أن تجعل لك رابطا حيويا في سلسلة القيمة العالمية، كذلك يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يربط الشركة المحلية بأكبر الموردين المشاركين في سلاسل القيمة، مما يتيح لها فرصة البيع في الخارج[2].

5.1. المشاريع المشتركة:

طريقة أخرى للدخول في سلاسل القيمة العالمية تتمثل في المشاركة في المشاريع المشتركة أو إقامة علاقات استراتيجية، فالمشاريع المشتركة كما ورد في التعريف الذي وضعته منظمة الأونكتاد، الذي يرى أن المشروعات المشتركة تتضمن ثلاثة أنواع[3]:

■ المشروعات التي تقوم في بلدين أو أكثر أو فيما بين عدة بلدان، والتي تعتبر ذات فائدة مباشرة لها وتشكل نوعا من الاستثمار المشترك، مثل مشاريع الجسور التي تربط بلدين أو خطوط أنابيب الغاز أو محطة توليد كهرومائية يشترك فيها أكثر من بلد؛

■ مشروعات بمكونات وطنية تم التنسيق فيما بينها وجرى ربطها معا رغم أن لكل منها مواصفاته الخاصة وتم إنشاؤه بناءً على قرار استثماري منفرد، مثل: شبكات الطرق، شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية والشبكات الكهربائية؛

1. OMC, IDE-JETRO, **la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est : du commerce des marchandises au commerce des taches**, Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève, 2011, p 55
https://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/stat_tradepat_globvalchains_f.pdf (12/03/2017)
2. **Devenir un maillon des chaînes de valeur mondiales** : Guide à l'intention des petites et moyennes entreprises, Op.cit. p 16.

3. محمد محمود الامام، **العمل الاقتصادي العربي المشترك: ابعاده وتطوره**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص:301-302.

- المشروعات التي تقام في بلد واحد وتستخدم مدخلات من بلد آخر، أو تلك التي تنتَج لإشباع الحاجات من سلع وخدمات لصالح بلدين أو أكثر، مثل: الصناعات الثقيلة التي تقام باتفاق بين بلدين وكذلك الموانئ والقنوات. وفي هذه الحالة يمكن أن ينتمي المستثمرون إلى دولة واحدة أو أكثر.

شكل (1-2): طرق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

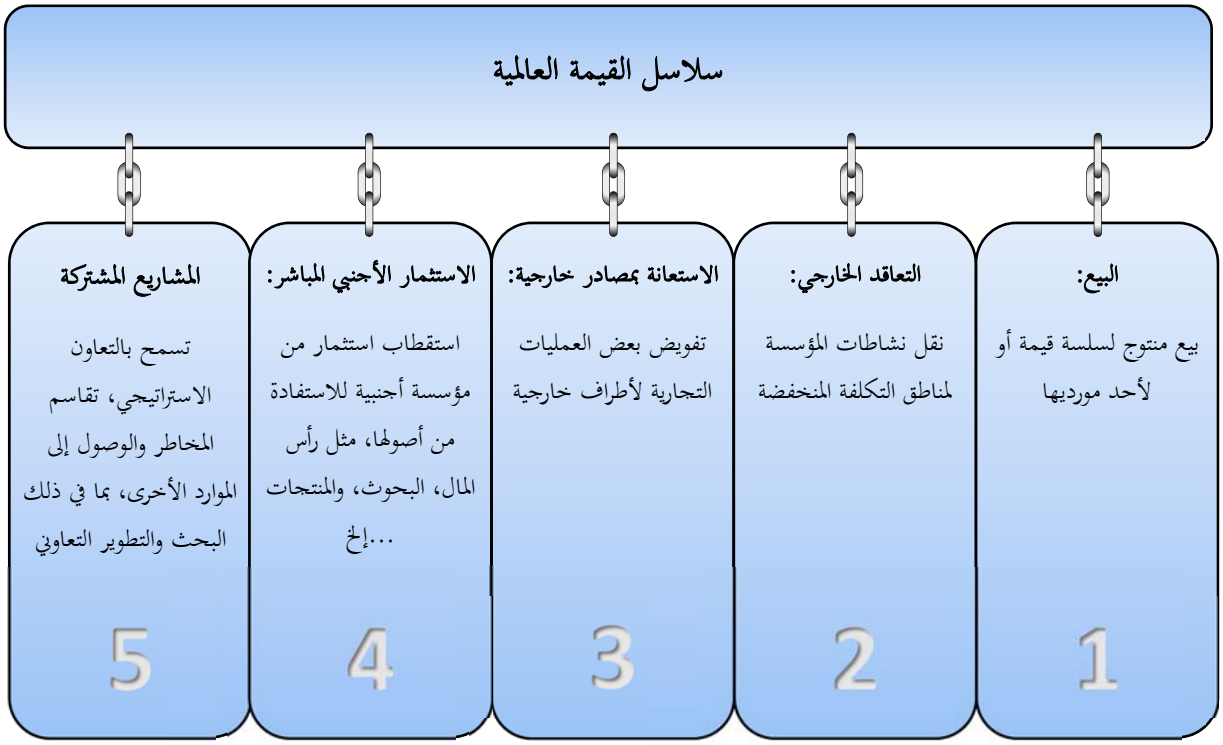

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على ما سبق

2. الفرص والتحديات:

تواجه الشركات فرصا وتحديات جديدة في السوق العالمي، وبما أن المخاطر متأصلة في السعي وراء تحقيق الفرص، سوف نحاول في هذا العنصر تسليط الضوء على أهم الفرص التي يمكن ان تُكتسب من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتحديات التي سوف تكون في الواجهة.

1.2. الفرص:

إن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يتيح للبلدان الانفتاح في التجارة والاستثمار الأجنبي، مما يمكن أن يساعد في التنمية من خلال اكتساب المعرفة والتكنولوجيا وبناء القدرات في الأنشطة التي تقوم بها ونقل اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة التحويلية والخدمات وسوف نحاول استعراض هذه الفرص فيما يلي[1]:

1. OMC, **rapport sur le commerce mondial**, Op.cit., p-p : 100-101.

1.1.2. نقل التكنولوجيا والمعرفة عن طريق الاستيراد والاستثمار الأجنبي المباشر: إن الاندماج في سلاسل القيمة هو وسيلة للبلدان من أجل الاستفادة من مكاسب ديناميكية في التجارة، رأس المال المادي والبشري، ويكون التركيز الأكثر أهمية على نقل التكنولوجيا والمعرفة بين البلدان المشاركة في سلاسل القيمة والذي يتم بطريقتين وهما:

- معرفة تقنيات الانتاج تُنقل مع تبادل السلع؛
- التكنولوجيا يمكن نقلها عندما تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار المباشر في بلد ما.

نقل التكنولوجيا هو الأكثر أهمية في حالة الواردات من السلع الوسيطية التي تميل إلى الارتفاع في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أكثر من واردات السلع النهائية الاتية من البلدان الصناعية لان المحتوى التكنولوجي يكون أكثر أهمية، إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ثاني أهم قناة لانتقال الآثار التكنولوجية لسلاسل القيمة وهذه الآثار تكون أكبر في حالة الواردات المرتبطة به وهي الآلات والمعدات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير في تحسين نوعية صادرات البلدان النامية، إذ يحفز الاستثمار المحلي من خلال تقليص تكلفة اعتماد تكنولوجيا جديدة ويعزز المنافسة في السوق الداخلية.

2.1.2. بناء القدرات*: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يمكّن الدول ويشجعها على بناء القدرات عند الوصول إلى أسواق عالمية حيث يتم خلق فرص الربح، هذه القدرات يمكن تعزيزها بطرق مختلفة وذلك من خلال تدريب العمال، التفاعل مع الموردين والهندسة العكسية**، لذلك فإن المنظمات التي تقوم بدور مفيد في هذا الصدد هي تلك التي تقدم خدمات تنشر التكنولوجيا لا سيما في مجال القياس والمعايير، التجارب وضمان الجودة فضلا عن تقديم المشورة الفنية والتنظيمية، إضافة للسياسات والمؤسسات في البلدان النامية التي تؤثر على التدفقات الدولية في المعدات والخدمات ورأس المال البشري والاستثمار الأجنبي وهي ذات أهمية حاسمة من أجل تسهيل بناء القدرات.

إن بعض القدرات لا يمكن اكتسابها من خلال التفاعل المباشر مع العملاء الأجانب لكن سلاسل القيمة العالمية تقدم معلومات عن متطلبات السوق العالمية من حيث المنتجات والعمليات والتكنولوجيا والمعايير، وهذه المعلومات الثمينة تعتبر فرصة للشركات المحلية التي تتوق لتصبح من موردي الشركات المتعددة

*. بناء القدرة يعني إمكانية الاستفادة القصوى من المعارف والتكنولوجيات في ظروف معينة وهي تحدد كيف يمكن للبلدان النامية ان تكون جزءا من سلاسل القيمة، وهذا هو المفهوم الواسع الذي يشمل نوعية الادارة، الممارسات المهنية، القدرة على الامتثال للمعايير الدولية، وتوظيف السلع، واختيار مصادر الامداد في أفضل مجموعة من المدخلات الاقل تكلفة.

**. هي آلية تعنى باكتشاف المبادئ التقنية لآلة أو نظام من خلال تحليل بنيته، ووظيفته وطريقة عمله. غالبا ما تتم هذه العملية بتحليل نظام ما (آلة ميكانيكية، برنامج حاسوبي، قطعة إلكترونية) إلى أجزاء أو محاولة إعادة تصنيع نظام مشابه له يقوم بنفس الوظيفة التي يقوم بها النظام الأصلي.

الجنسيات العاملة في سلاسل القيمة العالمية، إضافة إلى أن بناء القدرات يعطي بعض الشركات ميزة تنافسية في الأسواق التي تعمل فيها حيث يمكن أن تحقق مستوى ارباح أعلى بسبب قدراتها التي يصعب تكرارها، فمثلا كوستاريكا نجحت في اكتساب ميزة تنافسية كبيرة في مختلف القطاعات من خلال بناء القدرات عبر الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.1.2. الاندماج الأولي في سلاسل القيمة العالمية من الزراعة إلى نشاط الصناعات التحويلية والخدمات:

الاندماج الأولي في سلاسل القيمة العالمية يؤدي غالبا إلى تحول هيكلي مفيد، هذا ما يحدث في كثير من الأحيان للبلدان في المراحل الأولى من التنمية حيث أن السكان إلى حد كبير يعملون في زراعة الكفاف، ففي البداية عادة ما يرتبط الاندماج في سلاسل القيمة مع مكاسب كبيرة في الإنتاجية والرفاه، لأن العمالة تحولت إلى قطاع التصنيع أو الخدمات على الرغم من أن هذين القطاعين يوظفان عمالة كبيرة غير ماهرة في المراحل الاولى من التنمية.

2.2. التحديات:

تواجه الشركات بعض التحديات في السوق العالمية الجديدة، والتي سنحاول ايجازها فيما يلي[1]:

- ارتفاع خطر المعايير الدولية للحصول على السعر والجودة ومواعيد التسليم التي تعتبر غير متوفرة نسبيا؛
- إن الشركات تحتاج إلى نطاق واسع نسبيا من الانتاج للدخول في سلاسل القيمة العالمية، أو ان يكون لدى الشركة هامش من التكنولوجيا المتخصصة للدخول في سلاسل القيمة؛
- تواجه الشركات أيضا خطر الضغوط التنافسية، إذ يمكن لشركة أن تنافس من زاوية انخفاض الأسعار أو من زاوية نوعية وجودة المنتجات، والأفضل هو الذي ينجح في السلسلة؛
- خطر آخر يهدد الاقتصاديات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والمتمثل في أن الصدمات يمكن أن تنتشر بسهولة إلى بقية الأطراف المشاركة في السلسلة؛
- ان الانخفاض في الانتاجية في قطاع واحد يمكن أن يؤثر على السلسلة بأكملها، وكذلك يؤثر على قطاعات المصب؛
- إن زيادة الانفتاح التجاري على التجارة الدولية ورأس المال يمكن أن يكون له تأثير كبير على تقلبات الاقتصاد الكلي عندما يكون الاقتصاد متركز في أنشطة إنتاجية معينة، مثلا: في فنلندا مبيعات نوكيا في جميع انحاء العالم تمثل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي عام 2003. وفي جمهورية كوريا صادرات سامسونج تمثل 23 بالمئة من إجمالي

1. The World Bank, Gary Gereffi, Xubei Luo, **Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chains**, Development Economics, Office of the Senior Vice President and Chief Economist, Policy Research Working Paper 6847, April 2014, p 54. (12/03/2017) http://documents.worldbank.org/curated/en/914141468325443509/pdf/WPS6847.pdf

الصادرات وتمثل 14 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، والصدمات التي يمكن أن تتعرض لها هذه الشركات سوف تؤثر بالتأكيد على الناتج المحلي الإجمالي.

رابعا: طرق تحسين التموضع في سلاسل القيمة

إن عملية تحسين تموضع البلد في سلسلة القيمة هو أفضل استراتيجية للحفاظ على مشاركة طويلة الأمد في السلسلة، وهو عملية مرغوبة في حد ذاتها، لأن الهدف هو الحصول على المزيد من القيمة المضافة، وتعظيم فوائد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وسنحاول من خلال هذا الجزء التعرض لأهم هذه الطرق.

1. الارتقاء Upgrading:

يرتبط الارتقاء بالمهارات والتكنولوجيا والقدرة على التعلم، ويقصد به الانتقال إلى أنشطة ذات محتوى مهارات أعلى، أو هو قدرة الشركة على الابتكار لزيادة القيمة المضافة للمنتجات والعمليات، وهو بذلك يشمل رفع مستوى المهارات، التكنولوجيا، المعرفة، المنتجات، العمليات والوظائف[1].

ويشير الشكل (1-3) لمنحنى الابتسامة، فمثلا إن دولة متخصصة في مراحل التصنيع يجب أن تنتقل إلى خدمات ما قبل وبعد التصنيع للحصول على المزيد من القيمة المضافة في دورة الانتاج، وهو يوضح أيضا الفجوة المتزايدة بين مرحلة الإنتاج ومرحلتي ما قبل وبعد الإنتاج من حيث القيمة المضافة[2].

الشكل (1-3) منحنى الابتسامة.

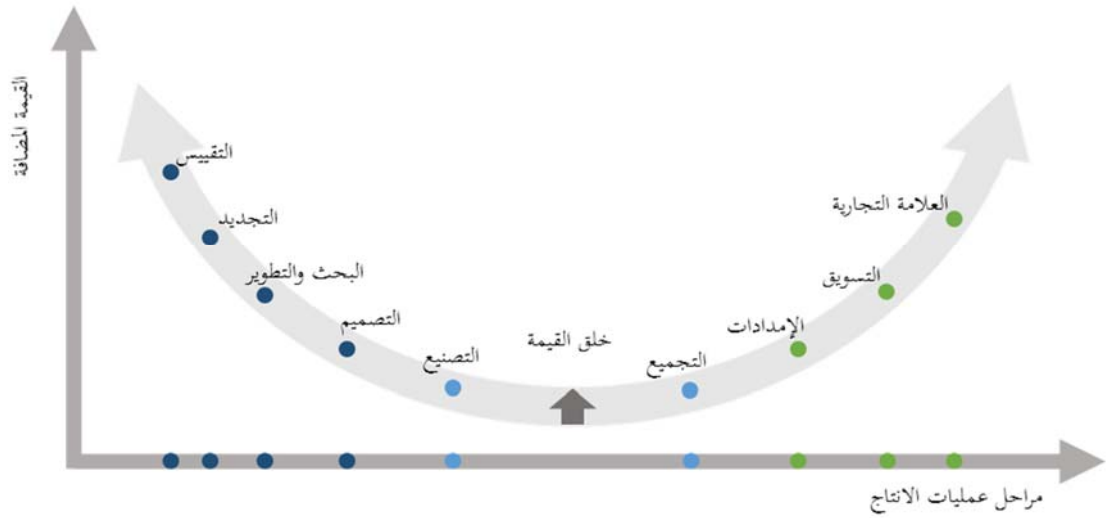

La Source: World Economic Forum, **the shifting geography of global value chains: Implications for Developing Countries and Trade Policy**, 2012, p 21.
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GAC_GlobalTradeSystem_Report_2012.pdf (02/04/2017).

1. WTO, **FUNG GLOBAL INSTITUTE**, Albert Par, Gaurav Nayyar, Patrick Low, supply chain perspectives and issues: a literature review, WTO Publication, 2013, p 80.
https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/aid4tradesupplychain13_e.pdf (12/03/2017)
2. The World Bank, joining, upgrading and being competitive in global value chains, Op.Cit, p 29.

وتجدر الإشارة إلى أن تموقع بلد ما في سلسلة القيمة يعتمد على درجة تقدمه وعلى خصائص الاقتصاد الى جانب السياسات التنموية والاقتصادية المنتهجة. فدول «المنبع» تنتج المواد الخام أو المعرفة (البحث والتطوير، والتصميم) والتي يتم تنفيذها في المراحل الأولى لعملية الإنتاج، أما دول «المصب» فتتخصص في تسويق المنتجات وتقديم الخدمات للزبائن[1]. وكلاهما يستأثر بمعظم القيمة المضافة، في حين تتخصص بعض البلدان في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، كتصنيع الأجزاء والمكونات، وأنشطة التجميع والتركيب.

ولقد قسمت دراسة Humphrey and Schmitz (2002) منافذ الارتقاء في سلاسل القيمة إلى أربع فئات رئيسة وهي[2]:

- **رفع مستوى العملية:** ويتم بتحويل المدخلات إلى مخرجات أكثر كفاءة من خلال تحقيق كفاءة عملية الانتاج ويتم ذلك عبر إعادة هندسة العمليات وإدخال التكنولوجيا المتفوقة.
- **الارتقاء بالمنتج:** الانتقال إلى خطوط إنتاج أكثر تطورا من حيث زيادة القيمة المضافة للوحدة.
- **الارتقاء بالوظيفة:** وهو الحصول على وظائف جديدة ومتفوقة في السلسلة، مثل التصميم أو التسويق.
- **تطوير القطاعات:** تطبيق الكفاءات المكتسبة في وظيفة معينة للانتقال إلى قطاع جديد مثل قيام شركة لصناعة أجهزة المذياع بالتوسع في صناعات التلفاز ومن ثم الانتقال إلى صناعة الكمبيوتر، فالكمبيوتر المحمول.

2. تجميع المهام:

مسارات التطور غالبا ما تتكون في أداء المهام الجديدة التي تكمل وتبني المهام القائمة وتستفيد منها، لذلك أنشطة التجميع ضرورية في سياق الاندماج في سلاسل القيمة حيث تقلل الشركات الرائدة عدد الأنشطة الوسيطية وتتوقع الحصول على مجموعة شاملة من خدمات ذات المحتوى العالي[3].

يمثل الشكل (1-4) مسار تطور المكسيك في صناعة الملابس إذ في سنة 1993 ابتدأت المكسيك بمهمة التجميع ولكن بعد ثلاث سنوات اي في سنة 1996 ارتقت إلى مهام الكوي والتشطيب والزخارف والرسم والنسيج ثم بعد أربع سنوات أي في سنة 2000 تمكنت المكسيك من الارتقاء تقريبا إلى أعلى أطراف السلسلة سواء أنشطة المنبع او المصب إذ تمكنت من الارتقاء إلى مرحلة النسيج في أنشطة المنبع وصولا إلى أنشطة التوزيع في انشطة المصب، وبذلك فهي انتقلت إلى الانشطة ذات القيمة المضافة الأعلى في السلسلة.

وغالبا ما يكون التطور أو الارتقاء في سلسلة القيمة لـ" خلق المعرفة وراء المنتج" في حد ذاته، فالملاحظ أن هناك امكانات غير مستغلة لكثير من البلدان النامية كالتنويع في أنشطة الخدمات وتعزيز صادرات الخدمات وهذا

1. OCDE, Économies interconnectées : **Comment tirer parti des chaînes de valeur mondiales**, Op.cit., p 16.
2. Debapriya Bhattacharya Khondaker Golam Moazzem**, LEAST DEVELOPED COUNTRIES (LDCs) IN THE GLOBAL VALUE CHAIN (GVC) Trends**, Determinants and Challenges, CPD Working Paper 104, p: 3. (13/03/2017). https://ideas.repec.org/p/pdb/opaper/104.htm
3. The World Bank**, joining, upgrading and being competitive in global value chains**, Op.Cit, p:31

يشير إلى أن بلد ما قد لا يكون قادرا على الارتقاء في سلاسل القيمة بسبب الحواجز السائدة في مراحل أخرى من الإنتاج على سبيل المثال الخروج من أنشطة الانتاج لتشمل أنشطة البحث والتطوير الهندسي أو خدمات التسويق هذا يتطلب مرونة في تجارة هذه الخدمات، وحماية لحقوق الملكية الفكرية لحماية البيانات والتكنولوجيات التي نقلت كجزء من عملية النقل إلى الخارج[1].

الشكل (1-4): مسار تطوير المكسيك في قطاع الملابس.

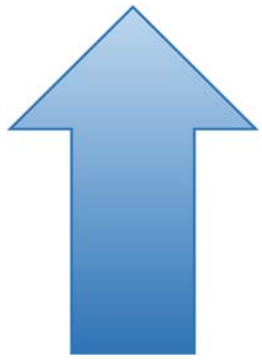

	1993	1996	2000
بيع بالتجزئة			
التسويق			
التوزيع			√
الكوي والتشطيب		√	√
التجميع	√	√	√
التقطيع			√
الزخارف والوسم		√	√
النسيج		√	√

الارتقاء

La Source: The World Bank, O. Cattaneo et al, **joining, upgrading and being competitive in global value chains**, Poverty Reduction and Economic Management Network International Trade Department, Policy Research Working Paper 6406, April 2013, P19, P31.

3. تنمية القوى العاملة والابتكار:

تنمية القوى العاملة والابتكار هي عناصر أساسية لتعزيز القدرة التنافسية والمشاركة في سلاسل القيمة وأيضا الارتقاء في سلسلة القيمة، فضغوط المنافسة الدولية تحتم على البلدان رفع مستوى المهارات وتطوير الكفاءات في القطاعات السوقية، كما أن الارتقاء في سلسلة القيمة يتطلب مهارات ومعارف متجددة، حيث وجد أنه هناك علاقة ارتباط إيجابية وواضحة ما بين تطوير رأس المال البشري وصادرات الخدمات. كما أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تساهم في تنمية القوى العاملة عن طريق المؤسسات الرائدة التي تقوم بتدريب العاملين لديها حتى تتوافق مهاراتهم مع معاييرها، علاوة على ذلك فهناك حجة قوية للاستثمار في تطوير القوى العاملة لتلبية احتياجات التجارة الدولية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية[2].

1. The World Bank, **joining, upgrading and being compétitive in global value chains**, Op.Cit, p31
2. Idem, p 32.

وقد خلصت دراسة Gereffi, Fernandez-Stark and Psilos (2011) حول تطوير وتنمية القوى العاملة في إطار سلاسل القيمة العالمية في 20 بلدا ناميا لأربع مجالات: الفواكه والخضروات، الملابس، السياحة والخدمات إلى ما يلي[1]:

- المهارات الملائمة ضرورة لترقية الصناعة، إضافة على أنه هناك حاجة لمجموعة جديدة ومتطورة من مهارات القوى العاملة للمشاركة في سلاسل القيمة؛
- التركيز على تنمية القوى العاملة يجب أن يأخذ بالاعتبار كلا من الاحتياجات المحلية وتلك المتعلقة بالاقتصاد العالمي؛
- يوجد نقص في المهارات الإدارية لسلاسل القيمة في البلدان النامية؛
- الارتقاء في سلاسل القيمة يتطلب مهنيين وتقنيين أكثر وأفضل؛
- نظم التعليم الحالية لا توفر المهارات المطلوبة، مما يتطلب التنسيق ما بين الجامعات ومؤسسات التدريب التقني من جهة والقطاعات المعنية من جهة أخرى. وفي هذا الصدد يمكن للجهات الفاعلة الجديدة (الرابطات الصناعية، المنظمات غير الحكومية والبرامج الحكومية الخاصة) أن توفر العديد من المهارات التي تتطلبها سلاسل القيمة.

والشكل الموالي يوضح تطوير القوى العاملة ورفع مستوى الاقتصاد:

الشكل (1-5): تطوير القوى العاملة ورفع مستوى الاقتصاد

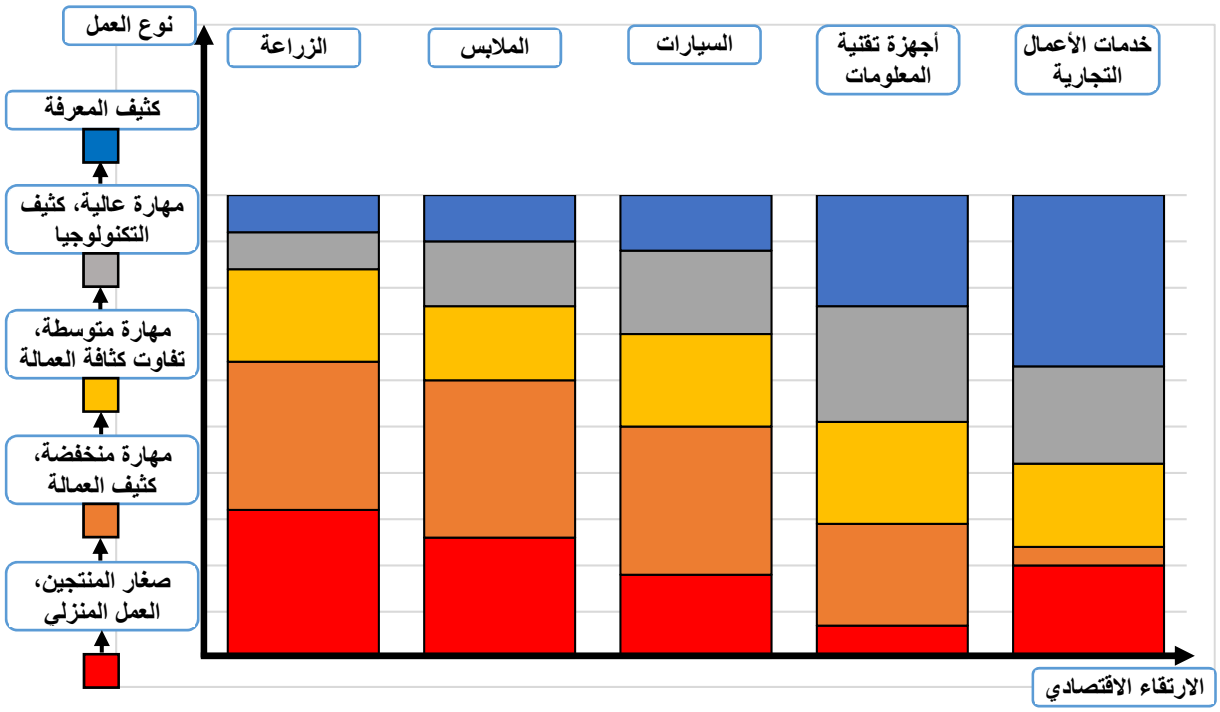

La Source: OECD, Ben Shepherd, **Global Value Chains and Developing Country Employment**, Policy Papers, No. 156, OECD Publishing, Paris, 2013, P: 7.

1. Idem, p 32.

تمثل كل سلسلة قيمة في الشكل أعلاه بشريط عمودي، وتشمل جميع سلاسل القيمة الأنشطة الاقتصادية التي تغطي نطاقا واسعا من مستويات المهارات. على سبيل المثال: الزراعة، عادة هذه السلسلة تنطوي على نسبة كبيرة نسبيا من العمل ذو مهارات منخفضة. ويزداد مستوى مهارة العاملين تدريجيا في سلسلة القيمة، ولا سيما في نقاط التجهيز والتسويق. وينطبق الشيء ذاته على كل من سلاسل القيمة العالمية الاربعة الاخرى. ترتفع مستويات المهارة عندما يتحرك العامل من الأنشطة ذات القيمة المنخفضة إلى القيمة الأعلى في السلسلة؛ وتتفاوت نسبة العمال ذوي المهارات العالية الذين يقومون بأنشطة مكثفة للمعرفة في قمة كل سلسلة قيمة وفقا لنوع سلسلة القيمة فقطاع الزراعة يميل إلى أن يكون صغيرا نسبيا، في حين أن نسبة العاملين في مجال المعرفة كبيرة نسبيا في خدمات الأعمال التجارية[1].

[1] Gary Gereffi, Xubei Luo, **Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chains**,Op.Cit, P:58.

المبحث الثاني

الأدبيات التطبيقية: العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي.

وفقا لمنهجية IMRAD المتبعة في هذه المذكرة فقد خصص هذا المبحث لاستعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة من الموضوع، إذ أنه من شروط الاجابة على الاشكالية البحثية توضيح العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث الحالي والدراسات السابقة، وهذا ما حاولنا الوصول إليه في هذا المبحث.

أولا. الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع سلاسل القيمة العالمية باهتمام كبير في الآونة الاخيرة ويظهر هذا من خلال الدراسات والبحوث الحديثة التي أجريت فيه، وفيما يلي بعض الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها.

1. دراسة سميحة جديدي وسعاد جرمون (2016)[1]: المعنونة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية:

اهتمت هذه الدراسة بقياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية ل 14 دولة من الاقتصادات الناشئة، للفترة 1995-2014، وهدفت الدراسة للإجابة على الاشكالية الرئيسية المطروحة حول مدى تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية. حيث اعتمدت الباحثتين مجموعة مؤشرات سلاسل القيمة والمتمثلة في: مؤشر درجة حرية التجارة، مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مؤشر تركز الصادرات ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي. أما ما يتعلق بمتغير التنمية الاقتصادية فقد تم اختيار مؤشرات: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التنمية البشرية واستهلاك الأسر المعيشية. وقد تم الاستعانة ببرنامج Eviews9 لدراسة استقراريه المتغيرات واختبار التكامل المشترك للبانل. ثم استخدام برنامج stata13 لتقدير وسط المجموعة المدمجة PMG، وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك بأن هناك علاقة طويلة المدى بين كل من المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في بلدان العينة المدروسة.

ويمكن تلخيص أهم النتائج النظرية التي تم التوصل إليها على النحو الآتي:

- توجد علاقة غير خطية بين مراحل الإنتاج على طول سلسلة القيمة العالمية ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة حيث أن أنشطة المنبع إلى جانب أنشطة المصب تسهم بالحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة لا تساهم إلا بالقليل من القيمة المضافة؛

1. سميحة جديدي، سعاد جرمون، **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2016.

▪ مستويات التنمية تتموضع في شكل حرف (V)، بمعنى أن أثر المشاركة في سلاسل القيمة يكون أعمق على مؤشرات التنمية الاقتصادية كلما كانت الدولة أو المشاريع تتمركز في أعلى السلسة، أي حين تكون هذه الدول تُمثل حلقات في أطراف السلسلة (وهو المستويات اليمنى واليسرى في منحنى ابتسامة)، وتتجه مستويات التنمية إلى الانخفاض كلما ارتكز التموضع عند الحلقات السفلى من السلسة.

▪ تختلف مكاسب المشاركة في سلسلة القيمة حسب مكان تموقع البلد فالبلدان التي تتخصص في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة (التركيب والتجميع) تكون مكاسبها محدودة أما البلدان التي تتخصص في الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة (البحث والتطوير) تكون مكاسبها معتبرة.

وقد خلصت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من نتائج كالآتي:

▪ النموذج الأول نصيب الفرد من الناتج (GDPpc): تُشير نتائج التقدير إلى أنّ المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج يرتبط بعلاقة طردية مع متغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCp) ومتغير تركّز الصادرات (HHI) حيث أن مؤشر تركّز الصادرات كان الأعمق تأثيرا في زيادة نصيب الفرد من الناتج مقارنة بمتغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وفيما يخص مؤشري تنافسية الأداء الصناعي (CIP Index) ودرجة حرية التجارة(FT) فليس لهما دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%.

▪ النموذج الثاني لمؤشر التنمية البشرية (HDI): أظهرت نتائج التقدير إلى أنّ المتغير التابع المتمثل في مستوى التنمية البشرية يرتبط بعلاقة طردية مع كل من مؤشر درجة حرية التجارة (FT) ومؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCp) ومؤشر تركّز الصادرات (HHI)، بحيث أن مؤشر تركّز الصادرات كان الأعمق تأثيرا مقارنة بمتغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. أما بالنسبة لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي (CIP Index) فليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

▪ النموذج الثالث نسبة النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية من الناتج (HCE): بينت نتائج التقدير بأن المتغير التابع المتمثل في استهلاك الأسر المعيشية كنسبة من الناتج (HCE) يرتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر درجة حرية التجارة (FT) ومع مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCp) كما يرتبط بعلاقة طردية مع مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (CIP Index) حيث أن متغير تنافسية الأداء الصناعي هو الأكثر تأثيرا على المتغير التابع يليه أثر متغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وبدرجة أقل متغير الانفتاح التجاري. أما فيما يتعلق بمتغير تركّز الصادرات (HHI) فليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

2. دراسة Ceren Gündoğdu وDürdane Şirin Saracoğlu (2016)[1]: والموسومة بمشاركة تركيا في سلاسل القيمة العالمية.

وقد هدفت الدراسة إلى تحليل التخصص العمودي لتركيا في سلاسل القيمة العالمية في الفترة بين (1995-2011) وذلك بإتباع المنهج التحليلي مستخدمين قاعدة بيانات الإدخال والإخراج العالمي WIOD لـ 40 بلدا و14 قطاع للصناعات التحويلية حيث تم تحليل مساهمات الدول في القيمة الخارجية المضافة للصادرات التركية على أسس قطاعية، وذلك من أجل فهم أفضل لموقف تركيا في سلاسل القيمة العالمية أي ما إذا كانت تركيا تشارك في قطاعات منخفضة أو عالية القيمة المضافة لسلاسل القيمة، هذه القطاعات مقسمة على النحو الذي حددته منظمة التعاون والتنمية (2011) إلى: تكنولوجيا منخفضة، تكنولوجيا منخفضة إلى متوسطة، تكنولوجيا متوسطة، وتكنولوجيا عالية. وقد توصلت الباحثتان إلى النتائج التالية:

- كشفت نتائج التحليل على اتجاه متزايد في مشاركة تركيا في سلاسل القيمة العالمية حيث ان الروابط الخلفية لتركيا أي محتوى الصادرات من الواردات من 13.9 بالمئة إلى 22.3 بالمئة بين عامي (1995-2011)؛
- أعلى مساهمة في التخصص الرأسي للصادرات التركية هي في قطاعات التكنولوجيا العالية مثل النقل والكهرباء والمعدات البصرية؛
- على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير كبير في نقل التكنولوجيا (البنك الدولي 2014) فإن التخصص الرأسي له دور مهم في تحسين التكنولوجيا؛
- مساهمة التخصص الرأسي المرتفعة في قطاعات التكنولوجيا العالية تؤدي إلى ارتفاع مستوى نقل التكنولوجيا من الخارج؛
- الفوائد التي يحصل عليها المشاركين في سلاسل القيمة العالمية من استيراد منتجات وسيطية المستعملة في الصادرات ذات التكنولوجيا العالية هي أكثر من الفوائد التي يحصل عليها من استيراد منتجات وسيطية ذات تكنولوجيا منخفضة؛
- تشير النتائج إلى أن أكثر الدول المشاركة في التخصص الرأسي التركي هي: الصين، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا بالنظر إلى مساهماتهم (2011)؛
- إن نفقات البحث والتطوير ومساهمات التكنولوجيا العالية في ألمانيا، فرنسا، وإيطاليا هي أعلى نسبيا مقارنة بالصين؛

1., ERC, Ceren Gündoğdu, Dürdane Şirin Saracoğlu, **Participation of Turkey in Global Value Chains: An Analysis Based on World Input Output Database,** Working Papers in Economics 16/10, September 2016.
http://www.erc.metu.edu.tr/menu/series16/1610.pdf (28/01/2017).

- حسب نتائج التحليل مساهمات الصين في التخصص الرأسي التركي هي في تزايد في السنوات الأخيرة، وبما أن الصادرات الصينية تتكون أساسا من منتجات التكنولوجيا المنخفضة، هذا التزايد لا يكون مفيدا لتركيا للارتقاء بمكانتها في سلاسل القيمة؛
- تركيا لا تزال بحاجة إلى الارتقاء بمكانتها في سلاسل القيمة في مراحل أنشطة الإنتاج أي أنشطة المنبع والمصب؛
- تركيا تمارس أنشطة التجميع بشكل أساسي (البنك الدولي 2014)؛

وفي الاخير توصلت الباحثتان إلى أن تركيا حتى تتمكن من تغيير مراحل الإنتاج وتحسن مستوى التكنولوجيا عليها زيادة الاستثمار في رأس المال البشري من أجل أن تكون قادرة على استيعاب واستخدام التكنولوجيا المنقولة من خلال استيراد سلع كثيفة التكنولوجيا وفي نفس الوقت تقوم بزيادة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير.

3. دراسة Jacob A. L. Vermeire, Garry D. Bruton & Li Cai (2016)[1] والموسومة بسلاسل القيمة العالمية في أفريقيا وتطوير الفرص المتاحة من قبل أصحاب الأراضي الفقراء.

هدفت الدراسة إلى المساهمة في إجراء بحوث على تفاصيل سلاسل القيمة العالمية في بيئات مثل المناطق الريفية في إفريقيا إذ لا يزال الفقر في صحراء جنوب افريقيا الكبرى قائما وهو الأعلى في العالم، وقد بدأت في الآونة الاخيرة البحوث تظهر حول كيفية تحقيق سلاسل القيمة العالمية الربح ليس فقط للشركات المتعددة الجنسيات ولكن أيضا لمساعدة الفقراء كمنتجين، وقد وفرت هذه الدراسة على وجه التحديد الأساس لفهم لماذا يقرر أولئك من هم في فقر شديد عدم المشاركة في سلاسل القيمة حتى عندما تكون الفرصة التي تقدمها الشركات المتعددة الجنسيات واضحة.

وقد استعرضت الدراسة بإيجاز الأدبيات حول سلاسل القيمة العالمية ووضع إطار نظري حول كيفية تأثر الفقراء والشركات بهذا الجهد، وتطوير هذا المفهوم وذلك باستخدام مثال فعلي لشركة هولندية متعددة الجنسيات في إفريقيا تملك أكبر سلاسل السوبر ماركت في أوروبا التي تنشط في دول متعددة. وتتبع الشركة عملية نشطة تسعى إلى تغيير سلسلة القيمة الخاصة بها لتشمل صغار المنتجين الأفارقة من الأفوكادو. وقد اختيرت هذه الشركة لأنها تجسد الشركة الدولية المهيمنة التي تسعى إلى إدماج المزارعين المحليين، حيث قام الباحثين خلال سنة من البحث الميداني. بإجراء مقابلات شبه منظمة مع أربعة مخبرين رئيسيين (كل منهم يمثل أدوارا مختلفة في سلسلة القيمة) خلال ثلاثة اجتماعات وجها لوجه، مما أدى إلى 177 دقيقة من البيانات المسجلة بالصوت، واستكملت عملية جمع البيانات بزيارة إلى الميدان استمرت يوما واحدا واستمر التواصل عبر البريد الإلكتروني مع أحد المخبرين الرئيسيين.

1. Jacob A. L. Vermeire, Garry D. Bruton & Li Cai, **Global value chains in Africa and development of opportunities by poor landholders**, Review of Social Economy, Routledge taylor and francis group,2016 .
http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00346764.2016.1238103?journalCode=rrse20 (02/02/2017)

وبهذا، فهم ركزوا على مصادر شركة متعددة الجنسيات من الأفوكادو في جنوب أفريقيا، ومن وجهة نظر هذه الشركة ينبغي أن يعطي إدراج أصحاب الاراضي الصغيرة الفقراء في جنوب أفريقيا فرصة لتخصيص قيمة أكبر من أنشطة زراعة الافوكادو في ظل شرط أن يتمكنوا من توفير أفوكادو ذات جودة عالية ومصادقة. ولتسهيل الاندماج، وفرت هذه الشركة أموالا لبرنامج تدريبي مدته ثلاث سنوات موجه نحو 26 "مزارعا ناشئا" يختلفون من حيث العمر، والخبرة في الزراعة، وملكية الأراضي، وغيرها. وتعمل عدد من المنظمات والهيئات الحكومية المحلية كوسطاء بين الشركات المتعددة الجنسيات وهؤلاء المزارعين. وهذه الجهات الفاعلة في السلسلة الوسيطة هي التي توفر التدريب، الخبرة والمعدات. ومن بين مجموعة 26 مزارعا من الأفوكادو الذين أدرجوا في برنامج التدريب لم يكن هناك سوى ثلاثة من أصحاب الأراضي الصغيرة قيل إنهم "على الطريق الصحيح" هم الذين اكتشفوا الفرصة. وقد اعترف أصحاب الأراضي الصغيرة بهذا التغيير في مؤشر سلاسل القيمة العالمية العالمي المتعدد الجنسيات وكانت الملاحظة الثاقبة من بيانات الباحثين ومتابعتهم للبرنامج أن المزارعين الذين اعترفوا بهذه الفرصة شهدوا فوائد واضحة في المستقبل. وفي الأخير توصل الباحثون إلى النتائج التالية:

- أحد القضايا الرئيسية التي يواجهها الفقراء في أفريقيا هو الفرص الكثيرة المتاحة غير معروفة إذ هناك العديد من الفرص التي تظهر واضحة للمستثمر الأجنبي الذي يعمل للاستفادة من الفرص الريادية،
- إن الشركات متعددة الجنسيات عليها التعامل مع قضايا إدماج الفقراء في سلاسل القيمة بفهم واضح أن الفرص يمكن اكتشافها أو خلقها (مثل الحالة الهولندية)؛
- التغييرات في نظم الشركات متعددة الجنسيات لاستيعاب مالكي الاراضي الصغيرة كما هو مذكور هو أسهل جزء من العملية؛
- يجب على الشركة متعددة الجنسيات ضمان أن المنتجات التي تدخل في سلسلة القيمة تلبي احتياجات أصحاب الاراضي الصغيرة؛
- يتطلب هذا الدمج التعليم وتقديم الدعم لأصحاب الأراضي الصغيرة. ومع كل هذا الاعداد يجب على الشركة أن تتوقع أن جزءا فقط من الموردين سوف يكتشفون الفرصة. ولن يصل كثيرون آخرون إلى النقطة التي تمكنهم من رؤية الفرصة التي تم توفيرها؛
- على الرغم من محاولات جعل أصحاب الأراضي الصغيرة يعترفون بالثروة الاقتصادية في المستقبل التي يمكن أن تتولد، يجب أن تكون الشركة على بينة أن هذه الفئة يمكن أن تكون معتقدات مختلفة حول المعلومات والموارد المقدمة لهم إذا لم تتماشى هذه المعتقدات معهم (مع مرور الوقت)؛

- تبين الحالة التي بحثت زراعة الأفوكادو أنه بإمكان الشركة متعددة الجنسيات التركيز على أن تصبح شريكا رئيسيا في عملية خلق الفرصة الفريدة التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج اجتماعية أو اقتصادية قيمة؛
- الشركة الهولندية المتعددة الجنسيات وجدت لنفسها مصادر الأفوكادو عبر فئة قليلة من صغار ملاك الاراضي الذين اكتشفوا في نهاية المطاف الفرصة، ولكن هذه النتائج هي ضئيلة نظرا للمستوى الذي بذلته الشركة في الوقت والجهد ومع ذلك، بالنسبة لأولئك الذين لم يكتشفوا الفرصة فإن نتائج استثمارات الشركة موجودة وهو أثر غير مباشر على استغلال الفرص الأخرى في المستقبل من خلال تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الوساطة في سلاسل القيمة أو من خلال زيادة رأس المال البشري (الخبرة والمعرفة والمهارات، وما إلى ذلك)؛
- إن الاختلافات المنهجية والسياقية التي تميز أفريقيا الريفية وعمق عمليات التغيير التي يتعين على مالكي الأراضي الصغار معالجتها عندما يتم توفير الموارد من قبل الشركة متعددة الجنسيات هي أعمق من ان يحقق مغلبهم الفرص ويمكن أن تعيق حتى فرصة الاكتشاف لمالك الارض الصغيرة؛
- إن الشركة متعددة الجنسيات التي تهدف إلى دمج أصحاب الأراضي الصغيرة في سلاسل القيمة العالمية، وتساعد بشكل متزايد على التخفيف من حدة الفقر يجب أن تسأل أيضا عن كيفية القيام بذلك للتعامل مع أولئك الذين لا يكتشفون الفرص المتاحة لهم على الفور، ولكنهم يتوقون إلى المشاركة في عملية ايجاد فرصة.

4. دراسة D. Del Prete, G. Giovannetti, E. Marvasi (نوفمبر 2015)[1]: والمعنونة بمشاركة دول شمال إفريقيا في سلاسل القيمة العالمية من منظور كلي وجزئي.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة مدى تمكن دول شمال افريقيا من الدخول إلى سلاسل القيمة العالمية وتسليط الضوء على الفوائد المحتملة من زيادة التكامل وذلك من منظور كلي وجزئي، وهذه أول محاولة للتركيز مباشرة على شمال إفريقيا وذلك على المستوى الكلي فيعتبر الباحثين أول من استخدم قاعدة بيانات جديدة من UNCTAD-EORA لمحاولة التغلب على مسالة نقص البيانات من جداول المدخلات والمخرجات، أما على المستوى الجزئي فالأدبيات حول سلاسل القيمة ضئيلة وتستند أساسا على دراسات الحالة، وقد حاول الباحثين ملئ هذه الفجوة من خلال توفير التحليل الاقتصادي القياسي على مستوى الشركة للآثار المترتبة على انتاجية مشاركة سلاسل القيمة العالمية، وقد اتبع الباحثين اجراء التحليل التجريبي في الجزء الكلي على الفترة* ما بين (1995-2007)، في حين

1. D. Del Prete, G. Giovannetti, E. Marvasi**, Participation in Global Value Chains: macro and micro evidence for North Africa**, DISEI, Università degli Studi di Firenze Via delle Pandette, Italia, Working Paper N. 11/2015. https://ideas.repec.org/p/frz/wpaper/wp2015_11.rdf.html (28/01/2017).

*. يرجع إختيار هذه الفترة الزمنية لسببين: الاول يتعلق بظروف الاقتصاد الكلي لأن فترة ماقبل 2007 تحافظ على الصدمات المحتملة من الازمة العالمية خارج التحليل، والسبب الثاني يتعلق بدول شمال إفريقيا إذ في الآونة الأخيرة اتسمت المنطقة بعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات بعد الربيع العربي.

أن التحليل على مستوى الشركات يطبق على قطاع سنة 2007 من شركات شمال إفريقيا، وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- إن شمال إفريقيا لم تتمكن حتى الآن من الدخول في شبكات الانتاج العالمية كونها لاعبا هامشيا جدا على المستوى العالمي؛
- صادرات شمال إفريقيا منخفضة كميا إلى حد كبير وتعتمد بشكل متزايد على التجارة ذات الصلة بالمركبات العالمية للغازات التي تشارك بشكل كبير في شبكات الانتاج، وبالنظر إلى تحديد المواقع على طول سلسلة القيمة نجد أن شمال إفريقيا تشارك في الغالب في مراحل المنبع والتي تنطوي على الانشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة؛
- تشير النتائج إلى أن هناك دول مدمجة بطرق مختلفة في سلاسل القيمة العالمية ولكن الامثلة الناجحة على المشاركة المفيدة قليلة جدا؛
- بغض النظر عن موقف الشركة في سلسلة القيمة، يجب الوفاء بمتطلبات الجودة والموثوقية الدنيا؛
- يتم مراجعة استراتيجيات المشترين بشكل مستمر لتحسين هذه العناصر من سلاسل التوريد الخاصة بهم.
- أصبح تعقيد معايير الجودة وشهاداتها وعدم تجانسها عائقا كبيرا، ولا سيما بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يضيف تكلفة كبيرة؛
- قد تضطر شركات المنبع التي توفر مدخلات وسيطة إلى عدة وجهات إلى تكرار عمليات الإنتاج للامتثال للمعايير المتضاربة، أو تكبد إجراءات شهادة مرهقة عدة مرات لنفس المنتج، في هذا الصدد يمكن للتعاون التنظيمي الدولي (التقارب بين المعايير ومتطلبات التصديق واتفاقات الاعتراف المتبادل) أن يخفف من عبء الامتثال ويعزز القدرة التنافسية؛
- من أجل أن يكون لسلاسل القيمة العالمية أثر إيجابي هذا يتطلب تكييف تنمية رأس المال البشري مع احتياجات قطاعات معينة من سلسلة القيمة؛
- تعتبر المهارات المتخصصة شرطا أساسيا للمشاركة في المراحل ذات القيمة المضافة العالية للسلاسل المرتبطة بصناعات مثل تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات والمستحضرات الصيدلانية. وبالتالي السياسات المصممة لدعم التعليم والتدريب التقني تمثلان أداة هامة لزيادة مكاسب الإنتاج العالمي؛
- تعتمد القدرة على الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية على القدرة على تعزيز التداعيات المحتملة، التخصص والارتقاء، وعندما يتم استيفاء مثل هذه الشروط، تصبح سلسلة القيمة مهمة، ما يعني ربط البلدان النامية بالإنتاج والتجارة العالميين، وهذا ما يؤدي إلى تدعيم التصدير والميل إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع ما قد يترتب على ذلك من نتائج إيجابية على العمالة والنمو في نهاية المطاف.

5. دراسة MĂRGINEAN Silvia (2015)[1]: والمعنونة بطريقة التوظيف في رومانيا بعد الأزمة من منظور سلاسل القيمة العالمية.

وقد استهدفت الدراسة بحث تأثير أزمة (2008-2009) على العمالة في رومانيا وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي اعتمادا على بيانات المعهد الوطني للإحصاء ودراسات سابقة بالإضافة إلى استخلاص استنتاجات باستخدام قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية (WIOD) وقد تناول التحليل قسمين القسم الأول: ماهي أهم القطاعات الرومانية المشاركة في سلاسل القيمة؟ القسم الثاني: بالنظر إلى عدد الموظفين ما مدى مقاومة هذه القطاعات للأزمة العالمية (2008-2009)؟ وكانت اهم النتائج كما يلي:

- تم تحديد أهم الصناعات الرومانية التي تشكل جزءا من سلاسل القيمة العالمية استنادا إلى اسهاماتها في الصادرات (باستخدام القائمة العالمية قبل الأزمة كبيانات اسنادية) وكانت ستة قطاعات وهي: المعادن الأساسية والمعادن المصنعة، المعدات الكهربائية، المعدات البصرية، معدات النقل، الآلات والمنسوجات ومنتجات النسيج، والكيماويات والمنتجات الكيميائية. الصناعات الستة المختارة تمثل 70 بالمئة من الصادرات الرومانية و14 بالمئة من اجمالي الموظفين (2011)؛
- هذه القطاعات الستة هي مصدر الانتقال الحقيقي للأزمة العالمية بخلاف الأسواق المالية؛
- وجدت الدراسة أن ديناميكية التوظيف في هذه القطاعات لديها نمط مختلف عن التوظيف في الشبكات الوطنية؛
- إن التوظيف في القطاعات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية حساس جدا للازمات العالمية حيث أن معدل عدد الموظفين تراجع ب:15 بالمئة في 2009 في القطاعات المشاركة في سلاسل القيمة، مقارنة بـ: 10 بالمئة بالنسبة للقطاعات الأخرى؛
- هذه القطاعات لم تتبع اتجاه الانعاش الوطني إذ في سنة 2013 تزايد عدد الموظفين بنسبة تزيد عن 11 بالمئة في رومانيا لكن عدد الموظفين بقي تقريبا نفسه في الست قطاعات المختارة، هذه النتائج توحي إلى أن رومانيا بحاجة لفهم خصوصية هذه الاتجاهات لاستخدام أدوات السياسة الصحيحة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛
- رومانيا لديها ميزة تنافسية رئيسية وهي العمالة الكثيفة ذات الأجور المنخفضة؛
- وجدت الدراسة أن صافي كسب هذه القطاعات أعلى من المعدل الوطني؛
- هناك نوعان من سلاسل القيمة في رومانيا سلاسل قيمة عالمية وسلاسل قيمة إقليمية.

1. MĂRGINEAN Silvia, **EMPLOYMENT DYNAMICS IN ROMANIA AFTER THE CRISIS. A GLOBAL VALUE CHAINS PERSPECTIVE**, Studies in Business and Economics no. 10(3)/2015.
https://ideas.repec.org/a/blg/journl/v10y2015i3p41-51.html (29/01/2017).

6. دراسة Hiroyuki Taguchi (2014) [1]: والموسومة بالآثار الديناميكية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الاقتصادات النامية الآسيوية.

وكان الهدف من الدراسة هو التحقيق في الآثار الاقتصادية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في البلدان النامية الآسيوية من خلال تحليل التجارة ذات القيمة المضافة معتمدا في ذلك على بيانات الأونكتاد (UNCTAD 2013) مستخدما منحنى من الدرجة الثانية في العلاقة بين القيمة المحلية المضافة إلى حصة الصادرات ومرحلة التطوير (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) وكانت النتائج كالتالي:

- إن مشاركة اقتصاد في سلاسل القيمة العالمية تسمح للقيمة المحلية المضافة للصادرات بالمساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي؛
- مسارات تنمية مساهمة القيمة المضافة المحلية في صادرات الاقتصادات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية اتبعت "منحنى الابتسامة" مع نقطة تحول عند أسفل المنحنى عند 5.651 دولار أمريكي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- شكل منحنى الابتسامة ونقطة التحول تختلف وفقا لقطاعات التصنيع، قطاعات الأغذية والأخشاب والمنتجات النسيجية والتي تتطلب تكنولوجيا أقل تطورا وسلاسل توريد أقل، هذه القطاعات تصل إلى نقطة تحول عند نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يتراوح ما بين 5.100 إلى 5.400 دولار في حين فإن كل من قطاعات الآلات والمعدات الكهربائية والنقل والتي تنطوي على تكنولوجيا متطورة وعدد أكثر من سلاسل التوريد تواجه تحول في نقطة أعلى من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 5.800 إلى 6.800 دولار أمريكي؛
- الملاحظات الديناميكية لآثار سلاسل القيمة العالمية أظهرت أن المرحلة الأولى من المشاركة في سلاسل القيمة خفضت مساهمة القيمة المضافة المحلية للصادرات ولكن سرعان ما تم استرجاعها في مرحلة لاحقة من المشاركة في السلاسل مع الارتقاء بالقدرات الإنتاجية المحلية، لكن هذا الارتقاء أخذ وقتا أطول في القطاعات ذات القيمة العالية مثل الآلات والمعدات الكهربائية والنقل.

7. دراسة Xiao Jiang (2013)[2]: والموسومة بالتجارة والعمالة في عالم التخصص العمودي.

ركزت هذه الدراسة على ربط فكرة التجارة والعمالة بالأدبيات الحديثة حول التخصص الرأسي، إذ مع انتشار التجارة في الشبكات العالمية، أصبحت العلاقة بين التجارة والعمالة أكثر تعقيدا ولم يعد محتوى العمالة المرتبط

1. Hiroyuki Taguchi, **Dynamic Impacts of Global Value Chains Participation on Asian Developing Economies**, Foreign Trade Review 49(4) 313–326, SAGE,2014.
http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0015732514543586 (28/01/2017).
2 Xiao Jiang, **Trade and Employment in a Vertically Specialized World**, ILO Research Paper No.5, International Labour Office, April 2013.
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---inst/documents/publication/wcms_211506.pdf (15/03/2017).

بالتجارة الخارجية للبلاد يتكون من نوعين فقط: العمالة المحلية المحتواة في الصادرات والعمالة الأجنبية المحتواة في الواردات. فبإضافة التجارة في شبكة الانتاج الدولية، تدخل ثلاث فئات أخرى من العمالة وهي: العمالة الأجنبية المحتواة في الصادرات، العمالة المحلية المحتواة في الواردات، والعمالة في بلدان ثالثة المحتواة في واردات البلد.

وقد قام الباحث بتحليل آثار العمالة في بلد ما في المكونات الخمسة السابقة الذكر، وتحديدا المكونات الثلاثة الأخيرة والتي تدل على مشاركة البلد في شبكات الانتاج الدولية، ويلاحظ نمط هذه المكونات وتطورها ويقيمها ويقارنها عبر البلدان على المستوى الإجمالي، وذلك باستخدام قاعدة البيانات العالمية للمدخلات والمخرجات وذلك بحساب جميع الفئات الخمس من العمالة الناشئة عن التجارة خلال الفترة 1995-2009 لفريق من البلدان يغطي 85 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

فقد قام أولا بعرض نموذج المدخلات والمخرجات في بلد واحد من التجارة والعمالة دون تجارة وسيطة. ثم يتم إدخال التجارة الوسيطية في هذا النموذج لبلد واحد. وأخيرا، يمتد هذا النموذج ليشمل ثلاثة بلدان تتاجر فيما بينها بكل من السلع النهائية والوسيطة. ويتكون النموذج من ثلاثة بلدان على الأقل لأن صادرات البلد الأجنبي إلى بلده الأصلي تحتوي أيضا على وسيط مستورد من بلد أجنبي آخر.

وكانت أهم النتائج كما يلي:

- استنادا إلى البلدان المدرجة في الدراسة، يظهر التحليل أنه في عام 2009، تم توليد نحو 88 مليون فرصة عمل في جميع أنحاء العالم من خلال مشاركتها في شبكات الإنتاج العالمية، التي تمثل نحو 14 في المائة من مجموع عدد الوظائف التي تولدها التجارة الدولية. والبلدان التي تطلب معظم العمالة نتيجة لتجارة شبكات الانتاج هي الاقتصادات المتقدمة الكبرى باستثناء الصين.
- فيما يتعلق بمحتوى الواردات من الصادرات، يظهر التحليل أنه في عام 2009، أدى ذلك إلى الطلب على نحو 44 مليون وظيفة في 39 بلدا. أما محتوى الواردات الوسيطية من بلد ثالث ولدت الطلب على العمالة على حوالي 39 مليون وظيفة، ومحتوى الصادرات من الواردات خلق الطلب على حوالي 5 ملايين وظيفة.
- في عالم التخصص العمودي، القيمة التي يتم إنشاؤها من قبل التجارة الخارجية للبلد تحتوي على خمسة مكونات: الصادرات المباشرة، والواردات المباشرة، ومحتوى الواردات من الصادرات، ومحتوى الصادرات من الواردات، وبلد ثالث في التجارة الوسيطة. ومع توفر قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية، يمكننا حساب مقدار العمالة المرتبط بكل مكون من المكونات الخمسة، مما يوفر مقياسا شاملا لآثار التجارة الدولية على العمالة.
- لم تعد العلاقة بين التجارة والعمالة في التخصص العمودي بسيطة ومباشرة كما هو الحال في "العالم القديم" الذي لا يتاجر بأي وسيط. ومع ذلك، نود أيضا أن نشير إلى أن التعقيدات التي تضاف إلى العلاقة بين التجارة والعمالة

من خلال وجود شبكة الانتاج الدولية توفر المزيد من أدوات السياسة العامة في استخدام السياسات التجارية للتأثير على نتائج العمالة.

- بالعودة إلى مصفوفة التوظيف، تركز السياسات التجارية التقليدية فقط على العناصر القطرية، وهي الصادرات النهائية والواردات. ولكن في عالم التخصص العمودي، ينبغي للسياسات التجارية أن تنظر أيضا في العناصر غير القطرية في المصفوفة، أي محتوى الواردات من الصادرات، ومحتوى الصادرات من الواردات، ووساطة طرف ثالث في التجارة. وبعبارة أخرى، ينبغي للسياسة الرامية إلى الحد من البطالة المحلية عن طريق التجارة الخارجية أن تأخذ في الاعتبار أيضا تأثير العمالة في مشاركة البلد في الشبكة العالمية للإنتاج.
- يمكن أن تكون الوظائف التي أنشأتها سياسات من شأنها أن تدعم استبدال محتوى الواردات من الصادرات المحلية أو توسيع محتوى الصادرات من الواردات بينما تبقى الصادرات والواردات النهائية دون تغيير. ولكن السياسات في حد ذاتها يجب أن تتخلى عن السياسات الصناعية والتجارية التقليدية والتحول نحو أنواع من السياسات التي تركز أكثر على المنظمات الصناعية وإدارة سلسلة التوريد.

إن الدراسة لا تقدم توصيات محددة بشأن السياسات ولكن ببساطة تشير إلى أن هناك مساحة لبعض سياسة التوظيف الجديدة في عالم التخصص العمودي، حيث تشير النتائج إلى أن بعض القطاعات في بعض البلدان، قد تستوعب العمالة الأجنبية معظم توسعها التجاري، في حين أن الحماية التجارية قد تخلق في بعض القطاعات الأخرى مزيدا من البطالة أكثر من العمالة محليا. ومن ثم ينبغي لسياسات العمالة أن تأخذ في الاعتبار التباين القطاعي في مشاركة الشبكة العالمية للإنتاج مع انتشار التقسيم الدولي وتفتيت اليد العاملة والمنتجات، فإن فهم القضايا الكلية المتعلقة بالتجارة (مثل العمالة، والنمو، وتوزيع الدخل، وما إلى ذلك) فيما يتعلق بشبكات الانتاج الدولية مفيد للغاية لكل من الباحثين وصانعي السياسات، إن وجود قاعدة بيانات WIOD مع عامل محتوى المدخلات والمخرجات الاقليمية يسهل إلى حد كبير هذه العملية.

8. دراسة Bart Los, Marcel Timmer, Gaaitzen de Vries (أكتوبر 2012)[1]: والمعنونة بالصين والاقتصاد العالمي: سلاسل القيمة من منظور عالمي على الصادرات، الدخل، العمالة.

ناقشت الدراسة أهمية الطلب الخارجي على الدخل ونمو العمالة في الصين خلال الفترة من 1995 إلى 2011 بناءا على السلاسل الزمنية، التحليلات كانت على أساس مجموعة جديدة من جداول مدخلات ومخرجات (WIOD) والدراسات السابقة حيث وسع الباحثين المنهجية التي أدخلها جونسون ونوغيرا (2012) وطبقوا هذه

1. Bart Los, Marcel Timmer, Gaaitzen de Vries**, China and the World Economy: A Global Value Chain Perspective on Exports, Incomes and Jobs**, Groningen Growth and Development Centre, Faculty of Economics and Business, University of Groningen, RESEARCH MEMORANDUM, October 2012.
https://ideas.repec.org/p/gro/rugggd/gd-128.html (30/01/2017).

المنهجية بناءا على بيانات جديدة من (WIOD)، إضافة إلى بيانات على مستوى الصناعة على دخل العامل والتوظيف حسب المهارة، ولقد أثبتوا أن نتائج دراسات كل من: تشن وآخرون (2004-2012)، جونسون ونوغيرا (2012) وكويمان وآخرون (2012)، التي اعتمدت على إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالي للصين بالغت في تقدير أثر التجارة الخارجية في وقت معين وينبغي استخدام أساس القيمة المضافة كمقياس بدلا من ذلك، وكانت أهم النتائج كما يلي:

- إن تحليل السلاسل الزمنية للصادرات ذات القيمة المضافة يشير إلى أن الصين أصبحت تعتمد بشكل متزايد على التصدير من أجل توليد الدخل وفرص العمل، ما يعني أن الفترة ما بين انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة WTO في 2001 وبداية الأزمة العالمية في 2008 تميزت بعملية ديناميكية خاصة موجهة نحو الخارج؛
- إن الصادرات ذات القيمة المضافة زادت 18 بالمئة من الناتج المحلى الاجمالي في 2001 لتصل إلى 28 بالمئة في 2006، لتتراجع لـ 21 بالمئة في 2009 وتبقى ثابتة بعد ذلك، بكل سهولة نستنتج أن بداية الأزمة المالية سنة 2008 هي نقطة تحول في هذا التطور، مما اضطر بالانتقال من منحى الخارج إلى تنمية الطلب المحلى، ولكن بعض اتجاهات إعادة التوازن الإقتصادي كانت ظاهرة قبل عام 2009، والأزمة عززت بقوة هذه الاتجاهات؛
- منذ 2001 كان نمو العمالة نتيجة لزيادة الطلب الخارجي، وبالمقابل قد ولد الطلب المحلي قليلا من الوظائف الاضافية نتيجة لمزيج تباطؤ الطلب ونمو انتاجية العمل السريع في قطاعات الانتاج، ولكن في عام 2006 كان نمو العمالة الناجم عن الطلب المحلي أعلى من ذلك الناجم عن الطلب الأجنبي للمرة الأولى منذ عام 2001، ولا سيما زيادة الطلب المحلي على السلع غير قابلة للتداول والذي ولّد فرص عمل كبيرة؛
- إن الصين بالفعل قد بدأت في إعادة توجيه الطلب على صادراتها، قبل بداية الأزمة تزايد الاهتمام بالأسواق الناشئة بدلا من الأسواق المتقدمة؛
- إن بعض الصناعات تعتمد أكثر على الطلب الخارجي من غيرها، المنسوجات والآلات الكهربائية والصناعات المتنوعة (بما في ذلك الأثاث، السلع الرياضية وانتاج الألعاب) تعتمد في الثلثين أو أكثر من دخلها على الطلب الأجنبي ولكن الغذاء ومعدات النقل وتصنيع الآلات أقل من 40 بالمئة؛
- النمو في الصادرات لعب دور "مهم" في استيعاب وفرة المعروض من العمالة في المناطق الريفية مشيرا إلى ما يقرب من 70 مليون وظيفة بين عامي 2001 و2006، في الغالب للعمال غير المهرة بسبب الروابط القوية بين الصناعات المحلية، أكثر من نصف هذه الوظائف التي تم انشاؤها كانت خارج قطاع الصناعات التحويلية. الخدمات والزراعة هي مصادر مهمة وحاسمة في الحفاظ على المزايا النسبية الصينية؛

- الطلب الخارجي وفّر فرص عمل جديدة للعمالة المتوسطة والمنخفضة المهارة وبالمقابل لم يؤدي لتوليد فرص عمل جديدة للعمالة الماهرة؛
- المجموعة الحالية من الأنشطة التي نفذت في الصين في سلاسل القيمة العالمية لا تزال تهيمن عليها بشكل كبير الأنشطة الروتينية التي لا تتطلب سوى قدر ضئيل من المهارات، لذا سيكون من الصعب ايجاد فرص عمل كافية للمجموعة التي تلقت تعليما جامعيا.

9. دراسة Paulina Ramirez et Helen Rainbird (2010)[1]: والمعنونة بإقامة الروابط :جلب بناء المهارات إلى تحليل سلسلة القيمة العالمي.

تم تطوير مفهوم سلاسل القيمة العالمية لاستكشاف الطبيعة المتغيرة لاندماج الاقتصاديات في عمليات الانتاج والتوزيع العالمية، وتسهم هذه الدراسة في فهم كيف تؤدي العولمة إلى رفع مستوى قدرات الشركات والبلدان نتيجة لتدفقات المعرفة داخل الشبكات العالمية. وترى الباحثتين بأن المنظور المتعلق بالنظم المؤسسية الاجتماعية الوطنية يجب ادراجها في تحليل سلاسل القيمة العالمية بحيث يمكن فهم آثارها على تحسين وتطوير المهارات في مختلف الاقتصاديات ضمن هذه السلاسل. وهدفت الدراسة إلى تحليل مساهمة أدبيات سلاسل القيمة العالمية في فهم "بناء المهارات" ولأن تكوين المهارات يتطلب جلب المؤسسات الاجتماعية في تحليل سلاسل القيمة العالمية وهو ما ينظر اليه على أنه علاقة ثنائية الاتجاه فالمؤسسات الاجتماعية تؤثر على عرض وتنظيم العمل مما يؤثر بدوره على قدرات الشركات المحلية، المهارات وممارسات العمل. وبدورها تعمل الشركات المدرجة في سلاسل القيمة العالمية كقنوات لنشر أشكال جديدة من تنظيم العمل في حين انها يمكن أن تخلق ضغوطا على الحكومات لدعم البنية التحتية (كالقدرات البحثية، التدريب، تنمية المهارات) ومرونة سوق العمل.

ويحتاج تحليل العلاقات الاجتماعية داخل السلاسل إلى تحليل من منظور تاريخي لاستكشاف الروابط عبر التركيز على العلاقات الداخلية لسلسلة قيمة عالمية معينة وعلاقاتها مع النظم المؤسسية الوطنية المختلفة، وكيف تؤثر هذه العلاقات على قدرة الشركات والعاملين على رفع مستوى مهاراتهم، وفهم طريقة اندماج القطاعات الصناعية في الاقتصاد العالمي، والترابط بين المؤسسات العامة والخاصة. وهذا يسمح بفهم مختلف الجهات الفاعلة في خلق القدرات، ودور البيئة التنظيمية المحلية والشبكات الاجتماعية في دعم نشوء الصناعة وتطويرها، فضلا عن دور المؤسسات الدولية الشريكة، المنافسين، مؤسسات الدعم والهيئات التنظيمية.

1. Paulina Ramirez et Helen Rainbird, **making the connections: bringing skill formation into global value chain analysis**, work employment and society,vol 24 (4), 699-710, 2010
http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0950017010380641? Journal Code = wesa (29l3l2017)

ومن خلال تحليل الأدبيات السابقة خلصت الباحثتين إلى أنه في سياق بيئة تنافسية ديناميكية يجب على الموردين ترقية قدراتهم الاستيعابية باستمرار إذا أرادوا الاستفادة من امكانيات رفع المستوى في سلاسل القيمة العالمية، وهذه الحاجة تعتمد بدورها على:

- جهود بناء القدرات المحلية مثل برامج التدريب الداخلي فضلا عن أنشطة البحث والتطوير؛
- قدرة الشركات على الوصول إلى مهارات خارجية جديدة والمهارات التي تعتمد على التعليم، سوق العمل، ونظم العلاقات الصناعية؛
- دمج الشركات في التحالفات وشبكات المعرفة والشركات الأخرى.

10. دراسة Stine Jessen Haakonson (2009)[1]: والموسومة بالتعلم عن طريق الاستيراد في سلاسل القيمة العالمية: الارتقاء واستراتيجيات جنوب–جنوب في الصناعات الصيدلانية بأوغندا.

استنادا إلى العمل الميداني الذي أجراه الباحث في أوغندا أواخر عام 2003 تحلل الدراسة الظروف التي ساعدت على رفع مستوى صناعة المنتجات الصيدلانية عن طريق الروابط مع الموردين أو ما سماه بـ "التعلم عن طريق الاستيراد". حيث اعتمد التحليل على المقابلات الرسمية وغير الرسمية مع المدراء والمسيرين للشركات محل الدراسة إلى جانب المقابلات مع 11 مستوردا وتاجر تجزئة للأدوية والمنتجات ذات العلامة التجارية.

وهدفت الدراسة إلى تحليل ظروف وامكانيات تطوير الصناعات الصيدلانية في جنوب صحراء افريقيا الكبرى نظرا لقلة البحوث التي تم اجراؤها بشأن القيود المفروضة على تطوير هذه الصناعة في افريقيا. ويغطي الإنتاج المحلي 10 بالمئة من الطلب في افريقيا والذي يتم توفيره من قبل عدد قليل من الشركات: 15 شركة في كينيا، 20 في زيمبابوي، 9 في أوغندا وأربعة في كل من الكاميرون، السنغال وكوت ديفوار. وركزت الدراسة على الشركات الأوغندية. وأشارت الدراسة إلى أن جميع المنتجات المصنعة في أوغندا ذات تركيبة بسيطة موجهة للاستهلاك المحلي (الأدوية المضادة للملاريا، المسكنات، شراب السعال، أملاح الاماهة...)، إلا أنه ومنذ سبعينات القرن الماضي شركات الأدوية في أوغندا ارتقت من نشاطها الرئيسي كمستورد للأدوية الجاهزة إلى اعادة صناعة المستحضرات المستوردة، واليوم الصناعة المحلية الأوغندية تغطي السوق المحلية بـ 10 بالمئة، ومن بين الشركات التسعة حققت 4 شركات مبيعات سنوية تزيد عن مليون دولار أمريكي، وهي تملك وصلات قوية مع الموردين في الهند والصين وبالتالي فإنها تعتمد على شبكات جنوب–جنوب في البلدان النامية المنتجة للأدوية وليس على روابط سلسلة القيمة العالمية مع الشركات عبر الوطنية في الشمال. وقد ذكر الباحث أنه عند تحليل الروابط بين الموردين من البلدان المتقدمة والمشترين

1. Stine jessen haakonsson**, learning by importing in global value chains upgrading and south-south strategies in Ugandan pharmaceutical industry**, development southern Africa, 26:3, 499-516, 2009.
http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03768350903086861 (29 / 3 /2017)

من البلدان النامية ركزت الأدبيات على مفهوم الحوكمة، وقد بينت هذه الدراسة أن فهم الإطار المؤسسي، سياسات التحرير، والخصخصة، والبرامج الحكومية لبناء القدرات قد لعبت دورا رئيسيا في تحديد آفاق صناعة المنتجات الصيدلانية الأوغندية أكثر من حوكمة سلاسل القيمة العالمية. وعموما تمحورت أبرز نتائج الدراسة الميدانية حول النقاط التالية:

- حتى الآن فإن رفع مستوى صناعة الأدوية الأوغندية قد تم بالكامل عن طريق استيراد المعرفة، التكنولوجيا، والآلات والتي أدت إلى زيادة قيمة المنتج (ترقية المنتج) وتحسين الكفاءة (ترقية العمليات)، أما الارتقاء الوظيفي فقد استند إلى روابط الشركات مع المنبع والذي أدى إلى تحول في الأنشطة من الاستيراد إلى تصنيع المستحضرات الصيدلانية؛
- الشركات التي تمت ترقيتها من خلال نقل التكنولوجيا من الموردين في عملية "التعلم عن طريق الاستيراد" والذي تم تسهيله عبر شبكات جنوب–جنوب بين المنتجين وموردیهم في الجزء منخفض القيمة من سلسلة القيمة الدوائية العالمية؛
- السوق المحلية آخذة في التوسع ونظرا لإعادة التنظيم العالمي للصناعة فان مصادر أخرى من الأدوية منخفضة التكلفة فقدت اهتمام المستثمرين، ويركز المنتجون في الهند والصين الذين كانوا يعرفون في السابق باسم "المنتجين للفقراء" انتاجهم بشكل متزايد على الأسواق المتقدمة نظرا لتمكنهم من التوافق مع أنظمة براءات الاختراع لاتفاقية TRIPSحول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية؛
- السوق المتنامية للمستحضرات الصيدلانية ذات القيمة المضافة المنخفضة في افريقيا يزيد من امكانيات اقامة الصناعات الصيدلانية المحلية وتحسينها، وهده الأسواق ليست مربحة مثل أسواق البلدان المتقدمة لذا فهي أقل اثارة للاهتمام بالنسبة للشركات التي تتخذ من الشمال مقرا لها؛
- عملية تطوير المنتجات من خلال التعلم عن طريق الاستيراد والارتقاء الوظيفي من خلال الاستعاضة عن الواردات لا تزال الاستراتيجيات ذات الاولوية في الصناعات الصيدلانية الافريقية سواء الموجهة منها للاسواق المحلية الاوغندية أو الموجهة نحو السوق الاقليمية كأسواق جنوب افريقيا ونيجيريا.

ثانيا: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نقدم إضافة علمية في مجال أبحاث سلاسل القيمة العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية، نظرا لأن الدراسات السابقة التي عنيت بالموضوع لم تهتم بقياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على اقتصاديات الدول العربية ، حيث اقتصرت بعض الدراسات على دولة معينة كدراسة Ceren Gündoğdu وDürdane Şirin Saracoğlu التي حللت مشاركة تركيا في سلاسل القيمة، ودراسة

MĂRGINEAN Silvia التي بحثت تأثير الازمة العالمية على العمالة في رومانيا، ودراسة Bart Los وآخرون التي بحثت في تأثير سلاسل القيمة على اقتصاد الصين، وكذلك دراسة Stine jessen haakonson التي كانت عن أوغندا، بينما كانت بعض الدراسات على مجموعة من الدول كدراسة سميحة جديدي وسعاد جرمون التي كانت عن مجموعة من الاقتصادات الناشئة، ودراسة Hiroyuki Taguchi التي كانت عن الاقتصادات النامية الآسيوية، أما بالنسبة لمتغيرات فالدراسات التي عنيت بالموضوع أغلبها استخدمت مؤشر نمو القيمة المضافة المحلية في الصادرات كمتغير مسقل يعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة بينما في دراستنا فقد اعتمدنا على مجموعة من المؤشرات المعتمدة في قياس المشاركة في سلاسل القيمة والمتمثلة في: نمو القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، نمو صادرات السلع والخدمات، مؤشر الانفتاح التجاري، سعر الصرف الحقيقي الفعال، إضافة إلى مؤشر درجة حرية التجارة، و مؤشر تركّز الصادرات، الذي استخدمته دراسة سميحة جديدي وسعاد جرمون أيضا.

بينما المتغيرات التابعة والخاصة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية فقد شملت دراستنا عدة متغيرات على خلاف الدراسات السابقة التي اقتصرت على متغير او متغيرين كدراسة Hiroyuki Taguchi التي تناولت نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ودراسة MĂRGINEAN Silvia التي تناولت البطالة، ودراسة Bart Los وآخرون التي تناولت البطالة والدخل، بينما حاولنا في دراستنا إدراج العديد من المؤشرات حتى تعطي صورة أدق على اقتصاديات الدول العربية محل الدراسة والمتمثلة في: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، نمو الاستثمار، مؤشر البطالة، مؤشر دليل التنمية البشرية، نمو إجمالي الناتج المحلي، الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة، نمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة، الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر، سعر الصرف الرسمي، إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية.

أما الدراسة الميدانية فقد اخترنا ثمان دول عربية أربعة من دول شمال إفريقيا وأربعة من دول مجلس التعاون الخليجي، كما استخدمنا القياس الاقتصادي من خلال الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل *(Panel Unit root Tests)* التي تتفوق على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية نظرًا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية، كما اعتمدنا على اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل و ركّزت الدراسة على اختبار كاو (*Kao* 1999) والذي يعدّ اختباراً موسعاً لاختبار انجل–غرانجر للتكامل المشترك، والذي لديه القدرة على فحص التكامل المشترك لأكثر من ستة متغيرات مستقلة في النموذج، وفي حالة اكتشاف العلاقات المتكاملة عن طريق كل من اختبارات جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك، تقوم الدراسة بتوظيف مقاربة قياسية تم تطويرها حديثا والموسومة بـ: طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في تقدير النماذج.

خلاصة الفصل الاول:

من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية خلصنا إلى أن سلاسل القيمة العالمية هي عملية تجزئة وتوزيع عمليات الإنتاج دوليا، حيث تكتسي الميزة النسبية دورا مهما في عملية التوزيع الجغرافي للإنتاج ويمثل كل اقتصاد أو صناعة حلقة في سلسلة إنتاج دولية تقوم على التبادل في السلع والمنتجات الوسيطة.

كما خلصنا إلى أن السياسات العامة للدولة لها تأثير على تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة، بحيث أن السياسات الأفقية والتي تؤثر على الاقتصاد ككل ، إلى جانب السياسات التي تهدف إلى دعم الدخول لقطاعات معينة في سلاسل القيمة العالمية تعزز ارتقاء البلدان النامية في سلسلة القيمة، وهذا يتطلب منها تحديد قدراتها التجارية والصناعية وتقييم واقعية مسارات التنمية ضمن سلاسل القيمة العالمية ثم وضع الاستراتيجية المناسبة لها، وهذا ما حققته مجموعة من الدول النامية، فبفضل وضع استراتيجيات موجهة نحو تطوير البنية التحتية، تعزيز الانفتاح التجاري، جذب الاستثمارات الأجنبية، والإنفاق على البحث والتطوير، استطاعت هذه الدول تحقيق نمو اقتصادي مرتفع انعكس على رفاهية شعوبها وهو ما أدى إلى زيادة الاهتمام بدراسة سلاسل القيمة ومحاولة قياس أثرها على اقتصاديات الدول، وقد حاولنا تحليل بعض هذه الدراسات ولكننا لاحظنا أنها لم تتطرق إلى اقتصاديات الدول العربية لذا كانت هذه الدراسة محاولة لقياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة على اقتصاديات الدول العربية من خلال دراسة حالة مجموعة من الدول العربية، وقد تناولنا جزء من دول شمال إفريقيا وجزء آخر من دول الشرق الأوسط وتحديدا دول مجلس التعاون الخليجي كعينة لدراستنا التطبيقية في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

«الدراسة الميدانية»

«قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على اقتصاديات الدول العربية»

تمهيد

سوف نحاول في هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في تحديد أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على إقتصاديات الدول العربية، مركزين في ذلك على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث اعتمدنا خمسة نماذج المتغير التابع فيها كالتالي: مؤشر التنمية البشرية، معدل نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، ميزان المدفوعات، نمو الاستثمار ومؤشر البطالة. أما بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية فقد اخترنا متغيرات:

- نمو القيمة المضافة المحلية في اجمالي الصادرات؛
- نمو القيمة المضافة الأجنبية في اجمالي الصادرات؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- درجة حرية التجارة؛
- مؤشر تركز الصادرات؛
- مؤشر الانفتاح التجاري؛
- سعر الصرف الحقيقي الفعال؛
- نمو صادرات السلع والخدمات.

إلى جانب مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى والتي تتغير بحسب النموذج وذلك كمحاولة لحصر أكبر عدد من المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع.

وقد تم تقسيم هذا الفصل وفقا للمنهجية المتبعة إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول منه الطريقة والأدوات حيث أدرجنا فيه مجتمع الدراسة ونبذة عن اقتصاديات الدول محل الدراسة، إلى جانب التعريف بالمتغيرات ومصادرها والطرق الإحصائية والقياسية التي تم اعتمادها. وفي المبحث الثاني قمنا بتقدير النماذج واستخلاص النتائج وتحليلها.

المبحث الاول

الطريقة والأدوات

سنتطرق في الجزء الأول من هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، طريقة جمع البيانات ثم تحديد المتغيرات، أما في الجزء الثاني سنتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة والطرق والأدوات الإحصائية والقياسية المعتمدة في هذه الدراسة.

أولا: مجتمع الدراسة " الدول العربية محل الدراسة":

في الدراسات السابقة التي تم الاشارة اليها في الفصل الاول والتي عنيت بدراسة سلاسل القيمة العالمية اختلف حجم العينة ونوعها من دراسة لأخرى فشمل بعضها عشرات الدول كدراسة Ceren Gündoğdu و Dürdane Şirin Saracoğlu والتي شملت 40 دولة، ودراسة Hiroyuki Taguchi والتي شملت الاقتصادات النامية الآسيوية، ودراسة D. Del Pret وآخرون والتي شملت مجموعة من دول شمال افريقيا إلى جانب مجموعة شركات، أما دراسة Xiao Jiang فقد شملت فريق من البلدان يغطي 85 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي، اما عينة البحث لدراسة سميحة جديدي وسعاد جرمون فقد كانت حول 14 دولة من الاقتصادات الناشئة في حين ركزت دراسة كل من Bart Los وآخرون على دولة الصين من منظور الدخل والعمالة والصادرات، وكذلك دراسة MĂRGINEAN Silvia على دولة رومانيا من منظور التوظيف، كما اقتصرت بعض الدراسات عينتها على شركات كدراسة Jacob A وآخرون التي كانت حول شركة هولندية متعددة الجنسيات، ودراسة stine jessen haakonson التي ارتكزت على مجموعة شركات لصناعة المنتجات الصيدلانية.

ونظرا لطبيعة وهدف بحثنا هذا اخترنا 8 دول عربية وهي: أربع دول من شمال افريقيا وهي الجزائر، تونس، المغرب، مصر، وأربع دول من مجلس التعاون الخليجي وهي السعودية، الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة.

1. نبذة عن اقتصاديات الدول العربية محل الدراسة:

تعرضت الدول العربية الثمان محل الدراسة للعديد من الصدمات والتقلبات الاقتصادية خلال العقدين الماضيين، وقد تباينت بشكل كبير مستويات تعامل تلك الاقتصادات مع تلكم الصدمات، وخاصة خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، نتيجة تبنيها لبرامج إصلاح هيكلية وسياسات مالية ونقدية، استهدفت علاج أوجه الخلل في أداءها وزيادة مستويات قدرتها على مواجهة الصدمات بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي[1].

[1]. هبة عبد المنعم، **أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين :ملامح وسياسات الاستقرار**، جانفي 2012، ص: 1 (بتصرف).

ولعل أهم خصائص اقتصاديات تلك الدول العربية محل الدراسة، يمكن ايجازها في: التخلف الحاد في مستويات تطور القوى الانتاجية المادية والبشرية، التركيب المشوه والتباين الشديد في مساهمة القطاعات الانتاجية في قيمة الناتج المحلي الاجمالي، التمايز في توزيع صافي الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية لصالح أصحاب رأس المال، وملاك الأرض والعقارات مع سوء توزيع الدخل القومي، وسوء استخدامه بين فروع الاقتصاد، وأيضا تفاقم مشكلة المديونية الخارجية بالنسبة لمعظم تلكم الأقطار العربية محل الدراسة في العقد الأخير بفعل عوامل عدة، منها: حرب الخليج الثانية، انخفاض أسعار المواد الأولية وخاصة أسعار النفط ...الخ.

كما تواجه تلك الاقتصاديات عدة تحديات في مختلف جوانب الحياة، وخاصة في الجوانب الاقتصادية وتنقسم هذه التحديات إلى تحديات داخلية وتتمثل في (محدودية الموارد العربية وسوء استغلالها، تصاعد معدلات البطالة، الفساد وتدنى مستوى الحوكمة)، وتحديات خارجية تتمثل في (تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية، تحديات الاندماج بالاقتصاد العالمي، وضعف التجارة العربية البينية، وتدني الاستثمار العربي البيني)[1].

وفيما يلي سوف نحاول استعراض مجموعة الدول التي اعتمدناها كعينة لبحثنا.

1.1. دول شمال افريقيا: ولقد اخترنا الجزائر، تونس، المغرب ومصر.

أ. الجزائر: بلغ معدل نمو الصادرات السلعية في عام 2015 (39.3-%)، والشكل (2-1) يوضح الصادرات من المحروقات 96%، و4% مواد أخرى، وهذا ما يفسر نمط الاقتصاد في الجزائر أنه اقتصاد ريعي[*].

وكان أكبر خمس شركاء تجاريين لنفس السنة على التوالي: اسبانيا، ايطاليا، فرنسا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الخام سنة 2015 حوالي (+3.3%) في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 4.663 دولار امريكي. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الخام لعام 2015 فكانت (0.1%) حيث بلغت عام 2015 حوالي (-587.31 مليون دولار) بعدما كان (1145.34 مليون دولار) سنة 2005. هذا وقد قدرت حصتها من التجارة العالمية لعام 2015 (0.046%)[2]. وبالنسبة لمساهمة قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015 فكانت كما في الشكل (2-1):

---

[1]. نهى فوزي منصور، **دور صناديق التمويل العربية في دعم التنمية الاقتصادية بالدول العربية**، وزارة المالية قطاع مكتب الوزير الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية الإدارة العامة للبحوث المالية، مصر، ص: 3.

[*]. يتميز الاقتصاد الريعي بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، تؤدي الى سلوكات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي فالرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الانتاجية ولكن التحكم في رقابة الريع وكيفية توزيعه، لقد نشأ وتطور اطار نظري وفكري حول مفاهيم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، حيث يتم تحليل ليس فقط التوازنات والاختلالات الماكرو اقتصادية ولكن ايضا التحولات في وظائف وهياكل مؤسسات الدولة وأثر سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي وعلى تراكم راس المال في القطاع الخاص. أنظر ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص 86.

[2]. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html (28/04/2017).*

الشكل (2-1): هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات للجزائر عام 2015.

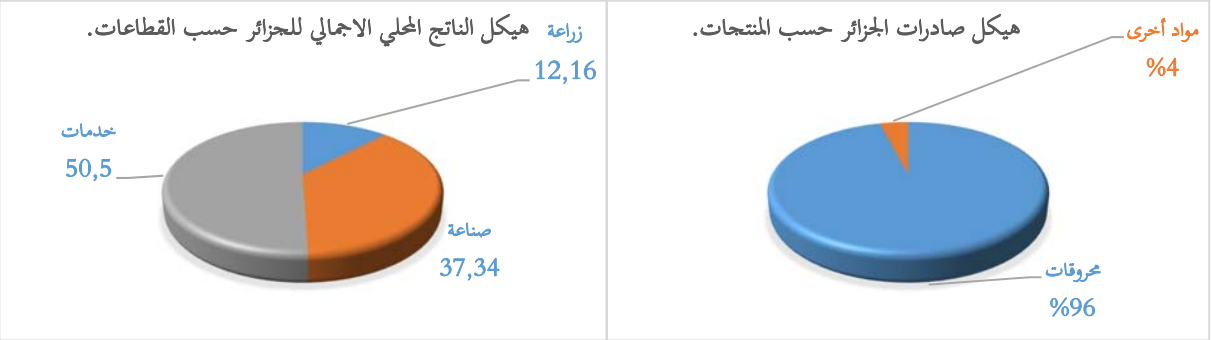

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات الاونكتاد

يطرح النموذج الاقتصادي الحالي بالجزائر تحديات صعبة أمام البلد فيما يخص تدني أسعار الطاقة واستنزاف الموارد. وإدراكا لهذا الوضع، اعتمدت الحكومة الجزائرية استراتيجية صناعية منذ 2007. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية عبر ما يلي[1]:

1. مواءمة تشريعات النفط والغاز لاستقطاب المزيد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية في التنقيب عن احتياطيات جديدة، بما في ذلك الاحتياطيات غير التقليدية والبحرية؛

2. تحسين تموقع سوناطراك في أنشطة المصب الخاصة بالنفط والغاز عبر المشاريع الدولية الجديدة في شمال أفريقيا وغيرها؛

3. تطوير صناعة المصب الخاصة بالنفط والغاز، ومشتقات المواد الكيميائية والمحروقات؛

4. إعادة تأهيل قطاع المقاولات العمومية لبناء مجموعات كبرى من المقاولات الإقليمية/العالمية وإنشاء مشاريع مشتركة مع الشركات الرائدة عالميا (أرسيلور ميطال، قطر للصلب، لافارج، رونو، ديملر، ماسي فيرغيسون)، وسيتم تطوير بعض المشاريع عبر التركيز على الصادرات مثل صناعة الصلب، مع أرسيلور ميطال أو قطر للصلب، أو في الإسمنت مع لافارج؛

5. تطوير البنيات الأساسية الصناعية عبر 42 أرضية أو محطة صناعية مندمجة توفر مساحة إجمالية تمتد على 14000 هكتار ستصبح جاهزة بحلول 2018؛

6. اعتماد قانون جديد لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛

7. تطوير الإمداد بالطاقة وصادرات الكهرباء عبر برنامج الطاقة الشمسية والمتجددة.

[1]. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا، 2016، ص 28.
http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/promoting_regional_value_chains_arabic.pdf (15/05/2017)

وفيما يخص قطاعات معينة، تفتقر الجزائر إلى قطاع تنافسي عالمي في الوقت الحالي، باستثناء قطاع الطاقة. وهذا يعني أن بناء مثل هذه القطاعات سيستغرق وقتا طويلا نسبيا. ومع ذلك، توجد بعض القطاعات التي تزخر بإمكانات واعدة بهذا الصدد:

- قطاعات البتروكيماويات والغاز في مصب السلسلة؛
- قطاع التجهيزات المنزلية (التجهيزات الإلكترونية البيضاء والرمادية)؛
- الصناعات الميكانيكية؛
- الصناعة الدوائية؛
- مواد البناء مثل الإسمنت والمنتجات المماثلة.

الاتفاقيات التجارية الدولية[1]: في إطار سعيها نحو تعزيز التعاون الاقتصادي قامت الجزائر بعقد اتفاقيات تجارية، نذكر منها:

- **منطقة التبادل العربي الحر:** تقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 2008/12/31 بعد الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، المبادلات التجارية بين الجزائر والبلدان العربية الأعضاء في المنطقة بدأت تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتداء من 2009/01/01.
- **اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية:** تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60% مع المجموعة الأوروبية، ودخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في 2005/09/01.
- **الاتفاقية التجارية بين الجزائر وتونس:** والتي دخلت حيز التنفيذ في: 2014/03/10.

ب. تونس: لقد بلغ معدل نمو الصادرات السلعية في عام 2015 (-16.0%) وبلغ معدل الناتج المحلي الخام (0.8%). وبالنسبة لهيكل الصادرات حسب المنتجات لعام 2015، موضح في الشكل (2-2).

وأكبر خمس شركاء تجاريين هم على التوالي: فرنسا، ايطاليا، المانيا، اسبانيا والجزائر. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الخام سنة 2015 حوالي (+0.8%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 3855 دولار امريكي. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الخام لعام 2015 فكانت (0.1%) حيث بلغت عام 2015 حوالي (1001.72 مليون دولار) بعدما كانت (783.09مليون دولار) سنة 2005. هذا وقد قدرت

[1]. *Ministère du Commerce de la République d'Algérie, http://www.commerce.gov.dz/ar/rubriques/grande-zone-arabe-de-libre-echanges-gzale(2017/04/28)*

حصتها من التجارة العالمية لعام 2015 (0.019%)[1]. وبالنسبة لمساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015 فكانت كما يوضح الشكل (2-2):

الشكل (2-2): هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات لتونس عام 2015.

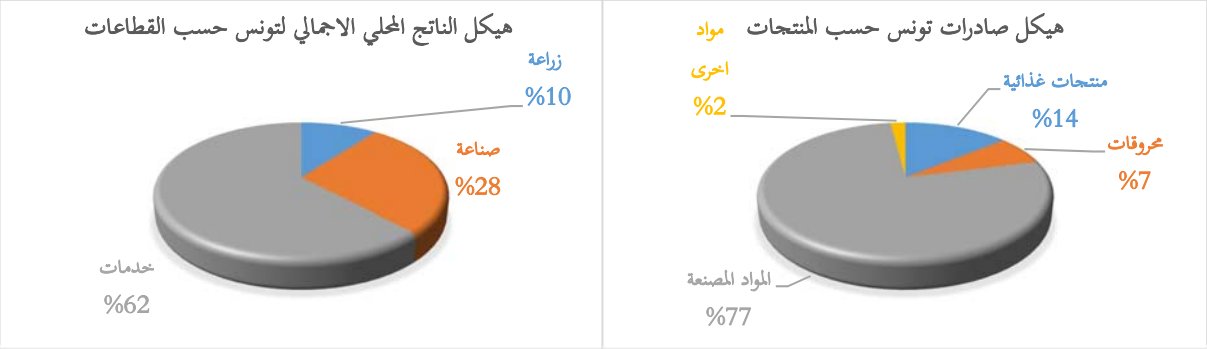

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات الاونكتاد.

أصدرت الحكومة التونسية في سبتمبر 2014، وثيقة تحمل عنوان "تونس: دينامية ومستقبل" التي تلخص الاستراتيجيات الرئيسية الكفيلة بتحفيز الاقتصاد والصادرات التونسية. وتنبني هذه الاستراتيجية على الأسس التالية[2]:

- السياسة الصناعية والتي تنبني على ما يلي:
  - الأرضيات الصناعية واللوجستية وتحسين الإطار اللوجستي والبنيات الأساسية؛
  - بيئة الاستثمار الملائمة، والتركيز على الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
  - الحكامة المناسبة، مع التركيز على إشراك القطاع الخاص وباقي الجهات المعنية.
- القطاعات الاستراتيجية وهي:
  - تطوير سلسلة قيمة النسيج والألبسة؛
  - بناء أرضية صناعية إقليمية في صناعة السيارات؛
  - تطوير صناعة مكونات وخدمات الطائرات؛
  - تطوير الصناعة الكهربائية والإلكترونية؛
  - تطوير الإمداد بالطاقة، وتطوير الطاقات المتجددة، والمنتجات والخدمات ذات الصلة بالطاقات المتجددة؛
  - تطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المخصصة للصناعة؛
  - تطوير الصناعة الغذائية؛
  - تطوير الصناعة الدوائية.

[1]. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/788/index.html (27/04/2017).*

[2] تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-26.

الاتفاقيات التجارية الدولية[1]: بادرت تونس لتطوير علاقاتها التجارية من خلال إبرام اتفاقات للتبادل الحر سواء على المستوى الثنائي او الاقليمي وكذلك من خلال ابرام اتفاقيات تفاضلية والتي سنحاول ذكرها فيما يلي:

- **مناطق التبادل الحر:**

1. الاتحاد الأوروبي: وقعت هذه الاتفاقية في 1995/07/17 ودخلت حيز التطبيق في 1998/01/03. واعتبارا من 2008/01/01، أصبحت جميع المنتجات الصناعية معفاة تماما.

2. الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA): تمت المصادقة عليها في 2005/05/17. واعتبارا من 2008/01/01، أصبحت جميع المنتجات الصناعية معفاة تماما.

3. تركيا: وقعت في 2004/11/25 ودخلت حيز التنفيذ في 2005/07/01. أصبحت جميع المنتوجات الصناعية معفاة تماما.

4. إتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى): دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1998/01/01 ويتم تبادل جميع المنتوجات الفلاحية والصناعية بحرية ودون رسوم جمركية اعتبارا من 2005/01/01.

5. منطقة التجارة الحرة العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير): تم التوقيع على اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر في 2004/02/25 بالرباط، وقد دخلت حيز التطبيق الفعلي بتاريخ 2007/03/26.

6. المغرب: اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين البلدين موقعة بتاريخ 1999/03/16.

7. ليبيا: اتفاقية منطقة التبادل الحرّ المبرمة بين البلدين في 2001/01/14 والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2002/02/22 وتنص اتفاقية على إعفاء جميع المنتوجات ذات المنشأ التونسي او الليبي من الرسوم الجمركية والآداءات ذات الأثر المماثل وعلى تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية.

8. مصر: وقعت في 1998/05/03 ودخلت حيز التنفيذ في نفس السنة.

9. سوريا: وقعت في 2004/06/17، ودخلت حيز النفاذ 2005/03/10.

10. الأردن: اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين تونس والأردن موقعة بتاريخ 1998/04/22 ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1999.

- **تونس والنظام التجاري متعدد الأطراف:**

المنظمة العالمية للتجارة: ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لتونس في 1995/03/29.

- **الاتفاقيات التفاضلية:**

[1]. *Ministère de l'Industrie et du Commerce de la République tunisienne, http://www.commerce.gov.tn (2017/04/28)*

1. الجزائر: تم إبرام الاتفاقية التجارية والجمركية بين البلدين بتونس بتاريخ 1981/01/09.كما تم إبرام بروتوكول الاتفاق الإضافي للاتفاقية التجارية والجمركية بين البلدين بالجزائر بتاريخ 1984/05/15، والذي ينص على اعفاء جميع السلع ذات منشأ أحد البلدين من الرسوم الجمركية والآداءات ذات الأثر المماثل .غير أن هذا الاتفاق لا يطبق إلا عند التوريد.

2. موريتانيا: تم ابرام اتفاق تجاري بتاريخ 1964/09/25 تم تعديله بالبروتوكول الإضافي المؤرخ في 1988/07/12 ونص هذا الاتفاق على إعفاء المواد ذات المنشأ التونسي أو المنشأ الموريتاني من الآداءات الجمركية عند الاستيراد دون التعرض إلى الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل غير أن هذا الاتفاق مطبق من جانب واحد من قبل الجانب التونسي.

3. إيران: تم التوقيع على اتفاقية تجارية تفاضلية بين تونس وإيران بتاريخ 2007/01/16 ودخلت حيز التنفيذ في 2008/05/26 وتقر هذه الإتفاقية مبدأ التخفيض الجمركي لقائمتين من المواد المصنعة تونسية وإيرانية.

4. إتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: دخلت حيز التنفيذ في 2002 بعد مصادقة وتوقيع 10 دول أعضاء.

5. اتفاقية نظام الأفضليات التجارية: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز اندماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف ودفع التنمية من خلال التجارة. وهو يمكن من الإقتحام التفاضلي، مجانا أو بأسعار أقل من معدل الدولة الأولى بالرعاية (MFN) لمنتوجات عديدة مصدرة إلى البلدان التي تطبق هذا النظام والقادمة من 129 من البلدان النامية، بما في ذلك تونس.

6. اتفاقيات الدولة الأولى بالرعاية: تم التوقيع على عدة اتفاقيات متعلقة بالإجراءات الديوانية على أساس مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية من قبل تونس مع عدد من الشركاء التجاريين بما في ذلك العديد من الدول الافريقية (20 دولة) والدول الآسيوية. هذه الاتفاقيات تهدف خاصة إلى تعزيز تبادل المعلومات التجارية، وتسهيل المشاركة في التظاهرات الاقتصادية.

ج. المغرب: بلغ معدل نمو الصادرات السلعية في عام 2015 (-8.1%)، أما هيكل الصادرات حسب المنتجات لعام 2015 فهو كالشكل (2-3).

وأكبر خمس شركاء تجاريين هم على التوالي: اسبانيا، فرنسا، الهند، الولايات المتحدة، ايطاليا. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الخام سنة 2015 حوالي (+4.40%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 2921 دولار امريكي، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الخام لعام 2015 كانت (+0.6%) حيث بلغت

عام 2015 حوالي (3162.32 مليون دولار) بعدما كانت (1653.99مليون دولار) سنة 2005. هذا وقد قدرت حصتها من التجارة العالمية لعام 2015 (0.008%)[1]. وبالنسبة لإجمالي القيمة المضافة في الناتج بالنسبة لقطاع الزراعة والصناعة والخدمات لعام 2015 فكانت كما في الشكل (2-3):

وقد تركزت صادرات المغرب بعد الاستقلال على صادرات الفوسفاط. وأسفرت سياسة تعويض الواردات

الشكل (2-3): هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات للمغرب عام 2015.

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات الاونكتاد

عن بناء قدرات صناعية في الصناعات الخفيفة والمنتجات ذات تكنولوجيا منخفضة؛ وهي قطاعات أعاقت اندماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية لاسيما صناعات النسيج والألبسة. وبسبب هذه التبعية لقطاع النسيج والألبسة والإلكترونيات البسيطة التي أعاقت تحقيق المزيد من الارتقاء، تم اعتماد استراتيجية جديدة انطلاقا من بداية الألفية الثانية، تستند إلى البرنامج الوطني للإقلاع الصناعي الذي دخل حيز النفاذ منذ 2005. وكانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى استقطاب استثمارات دولية جديدة إلى المغرب بهدف تطوير منتجات وأسواق جديدة. وتحول هذا البرنامج إلى الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي سنة 2009، وتم تحيينه سنة 2013.

وتتمثل العناصر الأساسية للاستراتيجية المغربية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية فيما يلي[2]:

- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- الاعتراف بريادة الشركات العالمية؛
- الأرضيات الصناعية؛
- تجمعات التخصص اللوجستية، لا سيما ميناء طنجة اللوجستي؛
- الأرضية المالية وأنظمة التمويل الملائمة.

[1]. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/504/index.html (27/05/2017).*

[2]. تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

الاتفاقيات التجارية الدولية[1]: في إطار استراتيجيته الشمولية للانفتاح والتحرير، بادر المغرب خلال العقد الأخير إلى وضع إطار قانوني ملائم لتطوير علاقاته التجارية مع بعض شركائه المحتملين من خلال إبرام اتفاقات للتبادل الحر سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي:

- **اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي:** وقعت هذه الاتفاقية في 1996/02/26 ودخلت حيز التنفيذ في 2000/03/01.
- **اتفاق التبادل الحر المبرم مع الولايات المتحدة:** وقّع المغرب والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقاً للتبادل الحر في 06/15/ 2004. وكان من المرتقب أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ في فاتح جويلية 2005.
- **اتفاق التبادل الحر المبرم بين المغرب والجمعية الأوربية للتبادل الحر:** ينص اتفاق الشراكة المبرم مع الجمعية الأوربية للتبادل الحر في 06/19/ 1997، والذي دخل حيز التطبيق في فاتح مارس 2000، على إلغاء تدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية على مدى 12 عاماً، على غرار مخطط الاتحاد الأوربي.
- **اتفاق التبادل الحر المبرم بين المغرب وتركيا:** وقّعت المغرب وتركيا اتفاقاً للتبادل الحر في 2004/04/7 بأنقرة. وينص الاتفاق على إقامة منطقة صناعية للتبادل الحر بصورة تدريجية على مدى 10 سنوات اعتباراً من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ مع معاملة تفضيلية لصالح المغرب.
- **منطقة التبادل الحر العربية:** دخل برنامج تطبيق الاتفاقية المتعلقة بتسهيل وتطوير المبادلات التجارية العربية حيز التنفيذ في فاتح جانفي 1998. ويرمي هذا البرنامج إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية (باستثناء الجزائر وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا).
- **اتفاق التبادل الحر مع الدول العربية المتوسطية:** وقّع المغرب في 2004/02/25 اتفاقاً رباعياً للتبادل الحر مع كل من مصر وتونس والأردن تطبيقاً لاتفاق أغادير الموقّع في 2001/05/8.

د. مصر: بلغ معدل نمو الصادرات السلعية لمصر في عام 2015 (-25.3%) وبالنسبة لهيكل الصادرات حسب المنتجات لعام 2015، موضح في الشكل (2-4).

أما أكبر خمس شركاء تجاريين فهم على التوالي: السعودية، ايطاليا، المملكة المتحدة، تركيا، ألمانيا. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الخام سنة 2015 حوالي (3.30%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 3236 دولار امريكي، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الخام لعام 2015 كانت (0.1%) حيث بلغت عام 2015 حوالي (6885.00 مليون دولار) بعدما كانت (5375.60 مليون دولار) سنة 2005. هذا وقد

[1]. المملكة المغربية – الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات *http://www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id=77 (2017/05/01)*

قدرت حصتها من التجارة العالمية لعام 2015 (0.086%)[1]. وبالنسبة لإجمالي القيمة المضافة في الناتج بالنسبة لقطاع الزراعة والصناعة والخدمات لعام 2015 فكانت كما في الشكل (2-4):

الشكل (2-4): هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات لمصر عام 2015.

الشكل (2-7) هيكل الصادرات لمصر حسب المنتجات لعام 2015

الشكل (2-8): هيكل الناتج المحلي الاجمالي لمصر لعام 2014

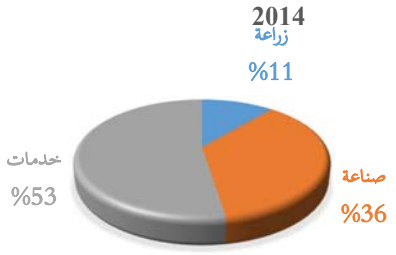

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على بيانات الاونكتاد

كانت مصر من بين أوائل البلدان «المندمجة عالميا» في المنطقة وبذلت الجهود لتحرير التجارة، واستقطاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وتشجيع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية منذ الثمانينيات. وعلى غرار العديد من البلدان النامية، كانت المناطق الاقتصادية الخاصة حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية عبر إنشاء المناطق الصناعية في جميع أنحاء مصر، لاسيما في القسم الشمالي من البلد. وبدأ اهتمام مصر يتركز مؤخرا على تطوير العلاقات الصناعية مع آسيا، لاسيما الصين والهند. ويتم بناء المنطقة الاقتصادية الخاصة العين السخنة بالتعاون مع الصين وبدأ الإنتاج في هذه المنطقة على يد عدد من الصناعات والمشاريع المشتركة مع الشركات الصينية (الألياف الزجاجية، والمعدات الكهربائية ذات توتر عالي وضعيف، والنسيج، والمعدات النفطية). وتم إنشاء عدد من تجمعات التخصصات في المنطقة الاقتصادية الخاصة العين السخنة، بما في ذلك صناعة السيارات، والصناعة البتروكيماوية، وصناعة الأدوية، والصناعة الغذائية، والنسيج[2].

الاتفاقيات التجارية الدولية[3]: تندمج مصر في الاقتصاد العالمي عبر عدد كبير من اتفاقات التجارة والاستثمار متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية وسنحاول استعراضها فيما يلي:

- **الشراكة المصرية الأوروبية:** بموجب هذه الشراكة، فتحت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أسواقها أمام السلع المصرية المصنعة بينما تسعى مصر تدريجيًا للوصول إلى مستوى المنتجات الأوروبية الشبيهة. وتشهد الاتفاقية أيضًا المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة المنتجات الزراعية، حيث يتمتع كل طرفٍ بوضع "الدولة الأكثر تفضيلاً" من جانب الطرف الآخر فيما يتعلق بتجارة الخدمات .وتنص الاتفاقية على أن الطرفين سيدخلان في اتفاقٍ للتجارة الحرة خلال 12 عامًا

[1]. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/818/index.html (28/05/2017)*

[2]. تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[3]. *La chambre de commerce Egyptienne d'Alexandrie http://www.alexcham.org/default.aspx (29/04/2017).*

▪ **الشراكة المصرية مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة:** اتفاقية الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة مع مصر تغطي التجارة في المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية الأساسية، وتهدف بالأساس إلى تحرير تجارة البضائع. وبحلول الأول من جانفي من العام 2020، سيكون قد ألغيت الرسوم الجمركية على كافة المنتجات الصناعية .

▪ **المناطق الصناعية المؤهلة (كويز QIZ):** بفضل بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة المعروف اختصارًا باسم بروتوكول الكويز بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسمح الاتفاقية بدخول البضائع معفاةً من الضرائب شريطة أن تكون مصنعة بنسبة 35% في إحدى المناطق الصناعية المؤهلة بمصر وبنسبة 10.5% مدخلات إسرائيلية.

▪ **أغادير:** أنشأ إعلان أغادير كمنطقةً للتجارة الحرة بين كلٍ من مصر والأردن وتونس والمغرب. تم تفعيل الاتفاقية الجمركية بالكامل من قبل الدول الأعضاء خلال عامي 2006 و2007.

▪ **اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى :(GAFTA):** تم التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من قبل 22 دولة عربية. وتنص الاتفاقية على الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين هذه الدول وغيرها من الرسوم والتعريفات، والتغلب على جميع الحواجز غير الجمركية مثل الحواجز الإدارية والنقدية والمالية والفنية.

▪ **السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA):** تعد الدول الأعضاء بمنظمة الكوميسا لمصر دولاً وشركاء تجاريين يتمتعون بقدر كبير من الأهمية. وتعمل السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا على إنشاء منطقة للتجارة الحرة، التي تضمن حرية حركة البضائع بين الدول الأعضاء وإزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية .

▪ **اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا:** تنص اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا على الدخول المباشر إلى السوق التركية الكبيرة.

▪ **اتفاق بين مصر وتجمع ميركوسور:** يهدف الاتفاق الذي تم توقيعه بين مصر وتجمع ميركوسور الاقتصادي والسياسي في بيونس آيرس في أوت 2010، إلى إرساء قواعد واضحة ودائمة، ويمكن التنبؤ بها لتعزيز تنمية التجارة والاستثمارات المتبادلة.

▪ **اتفاقية تحويل الدين الفرنسي إلى استثمارات:** يهدف الاتفاق إلى الاستثمار بمشروعات تنموية بمصر بشروط جذابة بما يعادل قيمة الدين الفرنسي بمبلغ 25,135 مليون يورو

- **اتفاقات تشجيع وحماية الاستثمار:** هي اتفاقات دولية تبرم بين دولتين أو أكثر (الأطراف المتعاقدة) على المستويات الثنائية أو الإقليمية أو متعددة الأطراف لتنظيم المسائل المرتبطة بالاستثمار الدولي، بهدف التشجيع والحماية والتحرير للاستثمارات الأجنبية داخل إقليم الدول المضيفة للاستثمار

1.2. دول مجلس التعاون الخليجي:

لقد تم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر مايو عام 1981م، قادة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عمان ودولة البحرين على النظام الأساسي للمجلس في القمة الأولى التي عقدت في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة [1]. بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى الوحدة ،حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد، وإذا كان المجلس لهذه الاعتبارات استمرارا وتطويرا وتنظيما لتفاعلات قديمة وقائمة، فإنه من زاوية أخرى يمثل ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية، كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة كنوع من الوحدة العربية الإقليمية، بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي [2].

وشكلت الدول الست: (السعودية والإمارات وعمان والكويت وقطر والبحرين) ما يعرف بمجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أن الدوافع لقيام هذا التجمع كانت أمنية، إلا أن النظام الأساسي لهذا المجلس ينص على أهمية قيام تعاون وتكامل بين أعضائه في المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية. ولقد تجسدت الرؤية الاقتصادية لهذا المجلس في توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء فيه، والتي فضلت صور التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمار وحركة عناصر الإنتاج والتقنية والاتصال والنقل، وفي السياسات المالية والنقدية[3].

وفي سياق تعزيز مشاركة دول الشرق الأوسط عامة ودول الخليج العربية بالخصوص في سلاسل القيمة العالمية فقد تم الإعلان خلال " القمة العالمية للصناعة والتصنيع " التي انعقدت في أبوظبي خلال الفترة من 27 إلى 30 مارس 2017 عن اطلاق منصة "ملتقى سلاسل القيمة العالمية"؛ المنصة الإلكترونية التي تهدف إلى تعزيز التعاون والشراكة في القطاع الصناعي من خلال تعريف الشركات الصناعية على بعضها البعض وتمكينها من اكتشاف فرص التعاون فيما بينها. وتهدف المنصة التي تحظى بدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" و"منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" إلى تعريف الشركات الصناعية العالمية على بعضها البعض وتعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية

---

[1]. محمد علي عوض الحرازي، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1 ،2007، ص234.

[2]. موسى رحماني، **التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية سطيف 8-9 ماي ،2004، ص:6.

[3]. سمير أمين وآخرون، **المجتمع والاقتصاد أمام العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 77.

والفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي، حيث توفر المنصة فرصا للتواصل بين الشركات، وتعهيد العقود الصناعية بشكل مباشر عبر موقعها الإلكتروني، أو خلال فعاليات القمة العالمية للصناعة والتصنيع عن طريق اجتماعات مجدولة مسبقا وذلك بهدف تعزيز الفرص الاستثمارية والشراكات التجارية وتشجيع نقل المعرفة والتكنولوجيا. كما توفر لدول المنطقة فرصة التعرف على الشركات الصناعية العالمية التي ترغب في توسعة عملياتها في مناطق جغرافية جديدة وتوفير معلومات قيمة للمستثمرين حول البيئة الاستثمارية في الدول المستهدفة بما في ذلك التشريعات والقوانين المعتمدة ومستوى المخاطر والأوضاع السياسية والبنية التحتية والدعم اللوجيستي[1].

الاتفاقيات الاطارية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الاخرى[2]: لقد وقعت دول المجلس عدة اتفاقيات مع الدول والمجموعات الاقتصادية الاخرى وهي:

- **الاتفاقية الاطارية الموقعة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الاوروبي؛**
- **الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي والاستثماري والفني الموقعة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الصين الشعبية:** وقعت في بكين بتاريخ 2004/06/06.
- **الاتفاقية الاطارية الموقعة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الهند:** وقعت في نيودلهي في 2004/08/25.
- **الاتفاقية الاطارية الموقعة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية تركيا:** وقعت في المنامة مملكة البحرين في 2005/05/30.
- **الاتفاقية الاطارية للتعاون المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول رابطة التجارة الحرة الاوروبية (الافتا):** وقعت في بروكسل مملكة بلجيكا في: 2000/05/23.

وفيما يلي سوف نحاول استعراض اقتصاد كل من السعودية، الامارات، قطر، الكويت كعينة لموضوع بحثنا:

أ. السعودية: بلغ معدل نمو الصادرات السلعية في عام 2015 (-40.9%) أما هيكل الصادرات حسب المنتجات لعام 2015، فكان كما يوضح الشكل (2-5).

وأكبر خمس شركاء تجاريين هم على التوالي: الصين، المملكة المتحدة، الهند، كوريا الجنوبية، مقاطعة تايوان الصينية. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الخام سنة 2015 حوالي (+3.40%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 25205 دولار امريكي، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الخام لعام 2015 كانت (+0.7%) وقد بلغت عام 2015 حوالي (8141.03مليون دولار) بعدما كانت (12097.33مليون دولار) سنة

[1]. *http://wam.ae/ar/details/1395302595612 (20/05/2017)*
[2]. *Ministry of Finance Kuwait*
http://www.mof.gov.kw/MOFAgreements/MOFAgreementsDetail.aspx#FWAGCC(2017/05/06)

2005. وبلغت حصتها من التجارة العالمية 0.2%[1]. وبالنسبة لإجمالي القيمة المضافة في الناتج بالنسبة لقطاع الزراعة والصناعة والخدمات لعام 2015 فكانت كما في الشكل (2-5):

الشكل (2-5): هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات للسعودية عام 2015.

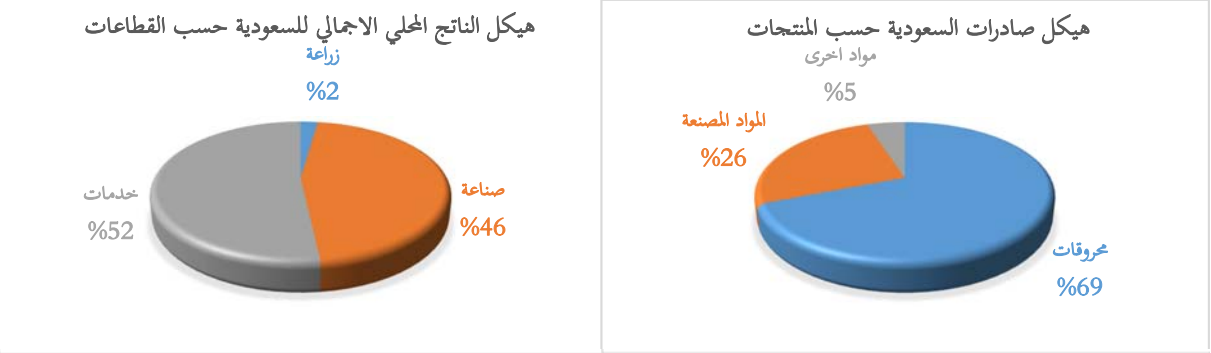

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات الاونكتاد

يتكوّن الاقتصاد السّعودي، بحسب ما تُظهره الإحصاءات الرّسميّة، من عدّة قطاعات، أهمّها قطاع النّفط والقطاع العام، ومن ثم القطاع الخاص، إلا أنّ جميع تلك القطاعات ونموّها وتصاعد استثماراتها يرتبطُ بحجم العوائد الماليّة من عمليّة تصدير النّفط. ففي آخر ميزانيّة أعلنت مطلع عام 2013 والتي تعدّ أضخم ميزانية على الإطلاق في تاريخ السّعوديّة – بلغ النّاتج المحلي 2727400 مليون ريال بالأسعار الجارية، تظهر عوائد النفط على أنها تُشكل 46.8% من الناتج المحلي، وتمثل القطاعات غير النّفطية (القطاع العام والخاص) البقية منه. أمّا إذا تمّ احتساب النّاتج المحلي بالأسعار الثّابتة، فتتدنّى نسبة مساهمة قطاع النفط إلى 19% لكن، وبالرّغم من أنّ تلك الإحصاءات تعدّ رسميّة، إلا أن ذلك يخفي حقيقة أن المشكل الرئيسي للناتج المحلي هو النفط، الذي يعتبر المورد الأساس الذي تقوم عليه الحكومة، ويُشكّل أهم مصدر لإنفاقاتها بنسبة تقارب 93%. بالتالي فإنه حين يتم الإشارة في الناتج المحلي إلى تعدّد القطاعات؛ فإن ذلك يخفي حقيقة أن المورد الأساس للدّولة هو النفط، وعن طريقه تموّل جميع المرافق العامة، والصّناعة، والنّقل، إضافة إلى قطاع إنتاج الكهرباء والمياه، وما يتعلّق بها[2].

الاتفاقيات التجارية[3]:

- انضمت المملكة في العام 2005 إلى منظمة التجارة العالمية، لتصبح الدولة رقم 149 في تلك المنظمة كما أن المملكة هي عضو مؤسس لاتحاد مجلس التعاون الخليجي؛
- المملكة هي عضو مؤسس لمنظمة التجارة العربية الحرة الكبرى، والتي تم تأسيسها في العام 1997؛

[1]. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/682/index.html (28/04/2017).*
[2]. *Gulf centre for devolopement policies*
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=185&Itemid=432 (05/05/2017)
[3]. *Ministry of commerce and investment of kingdom saudi arabia*
http://www.ic.gov.sa/sa/index.php?option=com_content&view=article&id=16&Itemid=116 (05/05/2017).

- وقد وقّعت المملكة اتفاقيات استثمار ثنائية مع كل من: النمسا وأذربيجان وبلجيكا والصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وماليزيا والفلبين وجنوب كوريا وتايوان، بالإضافة إلى توقيعها اتفاقات تعاون تجاري مع دول أخرى مثل: إندونيسيا والعراق ولبنان والمغرب وباكستان وروسيا وسوريا وتونس وتركيا.

ب. الامارات: بلغ معدل نمو الصادرات السلعية في عام 2015 (-13.5%)، وبالنسبة لهيكل الصادرات حسب المنتجات لعام 2015، فكان كما في الشكل (2-6).

وأكبر خمس شركاء تجاريين هم على التوالي: إيران، اليابان، الهند، عمان ومقاطعة تايوان الصينية. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الخام سنة 2015 حوالي (+3%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 46759 دولار امريكي، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الخام لعام 2015 كانت (+2.2%)، وقد بلغت عام 2015 حوالي (10975.83مليون دولار) بعدما كانت (10899.93مليون دولار) سنة 2005. في حين بلغت حصتها من التجارة العالمية 0.056%.[1] وبالنسبة لإجمالي القيمة المضافة في الناتج بالنسبة لقطاع الزراعة والصناعة والخدمات لعام 2015 فكانت كما هو موضح في الشكل (2-6):

الشكل (2-6): هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات للامارات العربية المتحدة عام 2015.

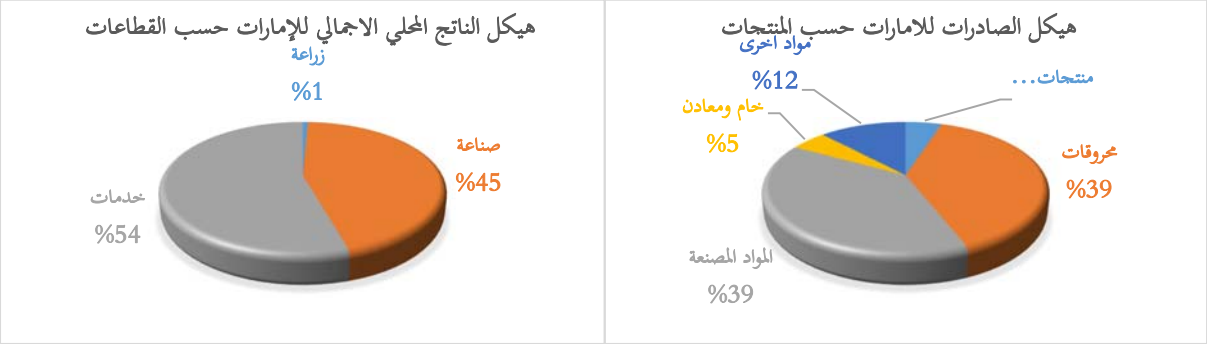

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات الاونكتاد

تعتبر دولة الإمارات من الدول الغنية ذات الاقتصاد المفتوح إذ لديها أعلى معدل دخل للفرد وأعلى فوائض تجارية، فهي تمتلك 97.8 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام الثابتة رسمياً أي نحو 7.2% من احتياطي النفط الخام في العالم ونسبة 20% من احتياطي النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي، ويبلغ مستوى إنتاجها الحالي حوالي 2.256 مليون برميل يوميا. حيث أن احتياطها سينفد خلال 119 سنة، ويُشكلِ البترول حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 45% من إيرادات الصادرات ونسبة 40% من الإيرادات الحكومية.

وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛ وتراجع التمويل الدولي؛ وهبوط أسعار النفط؛ وانخفاض أسعار الموجودات إلى تراجع اقتصاد دولة الأمارات في عام 2009، حيث قامت السلطات الإمارتية بزيادة الإنفاق وزيادة السيولة في قطاع البنوك لمعالجة الأزمة التي أثرت على دبي تأثيراً قوياً يعد الأكثر من باقي دول منطقة مجلس التعاون

[1]. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/784/index.html (28/05/2017).*

الخليجي كما ظهرت الأزمة بوضوح في تدني أسعار العقار. وتركز الخطة الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات القليلة المقبلة. على التنويع وخلق المزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين من خلال تحسين التعليم وزيادة التوظيف في القطاع الخاص، وفي سعيها للتنويع قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتطوير قطاع السياحة، كما احتفظت بالوضع الريادي للوجهات الجاذبة للأعمال مستقبلاً، وتتميز الامارات بمرونة تشريعاتها التي تتيح للأجانب التملك بنسبة 100% في مناطق التجارة الحرة وذلك لجذب المستثمرين الدوليين[1].

الاتفاقيات التجارية:

خلال السنوات الماضية وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقيات ثنائية مع الدول التالية[2]:

جمهورية باكستان الإسلامية 2006، جمهورية الجزائر 2007، جمهورية أذربيجان 2011، جمهورية الهند 2012، جمهورية كازاخستان 2012، جمهورية الأرجنتين 2013، جمهورية أرمينيا 2013، جمهورية المالديف 2014، كوريا الجنوبية 2015، المملكة المغربية 2015، المملكة الهولندية 2015.

ج. **قطر:** بلغ معدل نمو الصادرات السلعية في عام 2015 (-39.0%) وبالنسبة لهيكل الصادرات حسب المنتجات لعام 2015، فكان كما في الشكل (2-7):

وأكبر خمس شركاء تجاريين هم على التوالي: اليابان، كوريا، الهند، الصين والامارات. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الخام سنة 2015 حوالي (+3.7%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 100114 دولار امريكي، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الخام لعام 2015 كانت (+1.8%) وقد بلغت عام 2015 حوالي (1070.88 مليون دولار) بعدما كانت (2500.00 مليون دولار) سنة 2005. في حين بلغت حصتها من التجارة العالمية 0.046% [3]. وبالنسبة لمساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015 فكانت كما هو موضح في الشكل (2-7):

الشكل (2-7): هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات لقطر عام 2015.

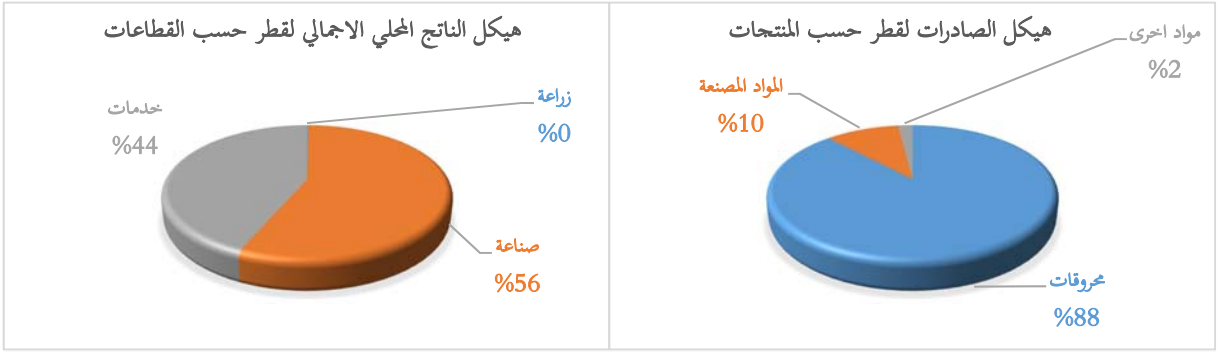

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات الاونكتاد.

[1]. نقلا عن **Gulf base** متاح على الرابط: *http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/1 (2017/05/04)*

[2]. *United Arab Emirates Federal Customs Authority*
https://www.fca.gov.ae/en/HomeRightMenu/Pages/BilateralAgreements.aspx?SelectedTab=7 (2017/05/04)

[3]. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/634/index.html (28/04/2017).*

إن قطر تمتلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد كل من روسيا وإيران، والذي يقدر بنحو 872 تريليون قدم مكعب، أو ما يعادل 188 مليار برميل من النفط. واستنادا الى معدل الانتاج الحالي فانه من المقدر ان يدوم هذا الاحتياطي نحو 156 سنة. وتبعا لذلك فقد استثمرت قطر على نطاق واسع في صناعة الغاز الطبيعي المسال منذ عام 1990، واصبحت منذ عام 2006 أكبر مصدر في العالم للغاز الطبيعي المسال. كما انتجت صناعة تسييل الغاز كميات كبيرة من المكثفات.[1]

وقد حققت قطر نموا اقتصاديا قويا على خلفية عائدات الهيدروكربونات القوية، وتطوير البنية التحتية بقيادة الدولة، وقطاع مالي سريع النضج. من 2010 إلى 2015 كان واحدا من أسرع الاقتصادات نموا في العالم، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 8.6%. وبالتالي، فإن السكان الأصليين في قطر هم من أغنى سكان العالم، حيث يبلغ البلد عن الناتج المحلي الإجمالي للفرد يزيد عن 000 100 دولار. وفي حين أن صادرات الغاز والنفط تمثل أغلبية الناتج المحلي الإجمالي، فإن عددا قليلا من القطاعات غير الهيدروكربونية قد توسع بسرعة في السنوات الأخيرة. وبلغ النمو غير الهيدروكربوني 7.7% في عام 2015، في حين انكمش نمو الهيدروكربونات بنسبة 0.1%.[2]

الاتفاقيات التجارية الدولية[3]: تتضمن أهم الاتفاقيات التي أبرمتها قطر مع المجتمع الدولي:

- عضوية منظمة التجارة العالمية؛
- عضوية الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛
- اتفاقيات الاستثمار الثنائية مع الدول، وتشمل الصين وفرنسا وألمانيا والهند وإيطاليا وكوريا الجنوبية وتركيا، وهذه الاتفاقيات تعتبر اتفاقيات بين دولتين لتشجيع وتعزيز وحماية الاستثمارات بشكل متبادل التي تتم في أراضي كل دولة من قبل الشركات القائمة في أي من هذه الدول؛
- اتفاقيات منع الازدواج الضريبي؛ نفذت قطر في يناير 2012 هذه الاتفاقية مع عدة دول.

د. الكويت:

بلغ معدل نمو الصادرات السلعية في عام 2015 (-47.3%) أما هيكل الصادرات حسب المنتجات لعام 2015 فكان كما في الشكل (2-8).

[1]. *Ministry of economy and commerce of Qatar http://www.mec.gov.qa/ar/qatar-at-a-glance/Pages/Economic-Development-and-standard-of-living-in-Qatar-.aspx (06/05/2017).*
[2]. *The Report Qatar 2016, Oxford Business Group: http://www.oxfordbusinessgroup.com/qatar-2016/economy-0.(2017/05/05)*
[3]. *http://qatar.smetoolkit.org/qatar/ar/content/ar/53620/*

وأكبر خمس شركاء تجاريين هم على التوالي: كوريا، الصين، اليابان، الهند، المملكة المتحدة. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الخام سنة 2015 حوالي (-0.60%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 40822 دولار امريكي، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الخام لعام 2015 فبلغت (+3.4%) وقد

الشكل (2-8): هيكل الصادرات وهيكل الناتج المحلي حسب القطاعات للكويت عام 2015.

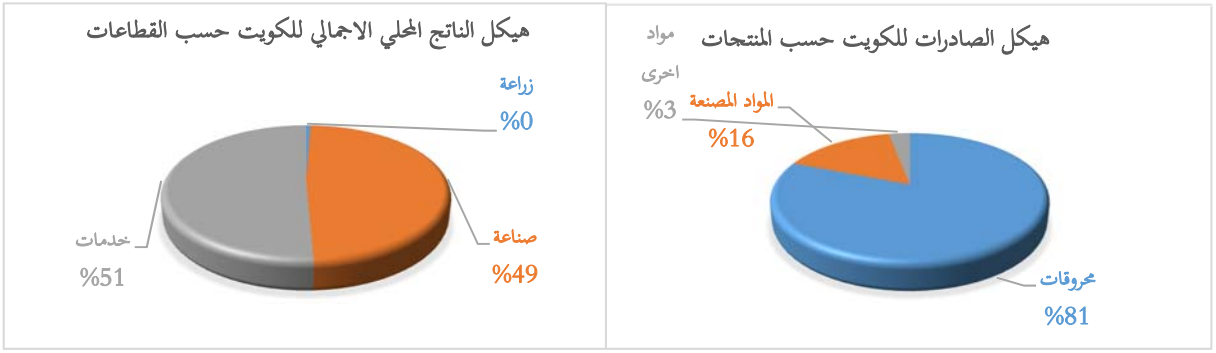

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات الاونكتاد

قدرت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عام 2015 حوالي (293.50 مليون دولار) بعدما كانت (233.90 مليون دولار) سنة 2005، في حين بلغت حصتها من التجارة العالمية 0.307% [1]. وبالنسبة لمساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015 فكانت كما في الشكل (2-8):

بلغ الحجم النّسبي للقطاع النّفطي نحو 41.6% من الناتج المحلّي الإجمالي الكويتي عام 2011، وارتفع الحجم المطلق للقطاع النفطي بنحو 14.2% عام 2011، أمّا بالنّسبة للقطاعات غير النّفطيّة؛ فلا يزال قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعيّة والشخصيّة في الصّدارة، حيث مثّل نحو 21.7% من النّاتج المحلّي الإجمالي الكويتي عام 2011، يأتي بعد ذلك قطاع الخدمات الماليّة والعقارات وخدمات المال، والذي مثّل نحو 15.6% من النّاتج المحلّي الإجمالي عام 2011، وبانخفاض مطلق بالحجم بنحو - 7.2%، في إشارة لاستمرار تداعيات الأزمة الاقتصاديّة العالميّة على القطاع، ويعتبر قطاع النقل والتخزين والمواصلات ثالث أكبر قطاع غير نفطي، حيث مثل 13.2% من الناتج المحلّي الإجمالي عام 2011، بينما لا يزال قطاع الصّناعات التّحويليّة في المركز الرّابع من حيث الحجم بين القطاعات غير النّفطيّة، وذلك بنحو 6.5% من الناتج المحلّي الإجمالي عام 2011 [2].

الاتفاقيات التجارية[3]:

- اتفاقية التجارة الحرة؛
- اتفاقيات ثنائية مع عدة دول لمنع الازدواج الضريبي.

[1]. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/414/index.html (28/04/2017).*

[2] . تقرير "**التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية (بالأسعار الثابتة)، خلال السنوات من 2006 إلى 2011**"، ص19 21، الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، ديسمبر 2012. *http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID=23 (2017/05/05)*

[3]. *Le ministère des Finances de l'Etat du Koweït.*
http://www.mof.gov.kw/MOFAgreements/MOFAgreementsDetail.aspx#FTAGCC (2017/05/07).

ثانيا: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطيات الدراسة

وقد حاولنا في دراستنا هذه حصر أكبر عدد من المؤشرات التي تخدم الموضوع، سواء ما تعلق بالمتغيرات التابعة أو المتغيرات المستقلة. وعليه فقد شملت الدراسة المؤشرات الآتية:

1- المؤشرات الاقتصادية الكلية: حاولنا أن تشمل الدراسة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، وذلك لكي تُعطي المؤشرات المدروسة صورة أدق على أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على اقتصاديات الدول محل الدراسة. ومن هذه المؤشرات ما يلي:

- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ميزان المدفوعات؛
- نمو الاستثمار؛
- مؤشر البطالة؛
- مؤشر دليل التنمية البشرية؛
- نمو إجمالي الناتج المحلي؛
- الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة؛
- نمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة؛
- الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر؛
- سعر الصرف الرسمي؛
- إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية؛

2- مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية: وقد اعتمدنا على المؤشرات الحديثة والمعتمدة في قياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وقد اشتملت المؤشرات على الآتي:

- نمو القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات؛
- نمو القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- مؤشر درجة حرية التجارة؛
- مؤشر تركّز الصادرات؛
- نمو صادرات السلع والخدمات؛
- مؤشر الانفتاح التجاري؛
- سعر الصرف الحقيقي الفعال.

جدول (2-1) متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المؤشر	التعريف	المصدر
	المتغيرات التابعة	
معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: GDPpcgr	**معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:** مبني على أساس النمو السنوي. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.PCAP.KD.=ZG&country
نمو الاستثمار المحلي: INVgr	**نمو الاستثمار المحلي:** ويقاس بالنمو السنوي للقيمة الإجمالية لاستحواذات المنتجين، وأقل استبعادات الأصول الثابتة خلال الفترة المحاسبية مضافا إليها بعض الإضافات إلى قيمة الأصول غير المنتجة (مثل أصول التربة التحتية أو التحسينات الرئيسية في الكمية والنوعية أو إنتاجية الأرض) التي يحققها النشاط الإنتاجي للوحدات المؤسسية.	http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95
مؤشر البطالة:UEMP	**مؤشر البطالة:** تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعا للبلد.	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=SL.UEM.TOTL.ZS&=country
ميزان المدفوعات: BP	**ميزان المدفوعات:** تغطي بيانات الحساب الجاري لميزان المدفوعات جميع المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين في اقتصاد الإبلاغ، التي تنطوي على قيم اقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية. وعموما، يصف رصيد الحساب الجاري الفرق بين المتحصلات والنفقات الجارية للسلع والخدمات المتداولة دوليا ودفعات الدخل. وفي الوقت نفسه، من منظور وطني، فإن رصيد الحساب الجاري سيساوي الفجوة بين المدخرات الوطنية والاستثمار المحلي.	http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=113
مؤشر التنمية البشرية: HDI	**مؤشر التنمية البشرية:** وقد أنشئ مؤشر التنمية البشرية للتأكيد على أن الناس وقدراتهم ينبغي أن تكون المعايير النهائية لتقييم تنمية بلد ما، وليس النمو الاقتصادي وحده. ويمكن أيضا استخدام مؤشر التنمية البشرية للتساؤل عن خيارات السياسة الوطنية، ويسأل كيف يمكن لبلدين اثنين لهم نفس المستوى من الدخل القومي الإجمالي للفرد أن ينتهي بنتائج مختلفة للتنمية البشرية. ويمكن لهذه التناقضات أن تحفز النقاش حول أولويات السياسة الحكومية. مؤشر التنمية البشرية هو مقياس موجز لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، المعرفة ومستوى معيشي لائق. مؤشر التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي للمؤشرات القياسية لكل من الأبعاد الثلاثة. ويتم تقييم البعد الصحي حسب العمر المتوقع عند الولادة، ويقاس بعد التعليم بمتوسط سنوات الدراسة للكبار الذين تبلغ أعمارهم 25 سنة فأكثر والسنوات المتوقعة من التعليم للأطفال في سن المدرسة. ويقاس بعد مستوى المعيشة بالدخل القومي الإجمالي للفرد. ويستخدم مؤشر التنمية البشرية لوغاريتم الدخل، مما يعكس تناقص أهمية الدخل مع زيادة الدخل القومي الإجمالي. ثم يتم تجميع نتائج مؤشرات البعد الثالث لمؤشر التنمية البشرية في مؤشر مركب باستخدام المتوسط الهندسي.	http://hdr.undp.org/en/indicaTOrs/137506#

مؤشرات سلاسل القيمة العالمية		
نمو القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات: DVAgr	**نمو القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات:** هي النمو السنوي لتقدير القيمة المضافة من قبل الاقتصاد، في إنتاج السلع والخدمات للتصدير، والتي تعرف ببساطة بأنها الفرق بين إجمالي الناتج بالأسعار الأساسية والاستهلاك الوسيط بأسعار المشتري. ويمكن تقسيم القيمة المضافة إلى المكونات التالية: تعويضات الموظفين؛ إجمالي فائض التشغيل؛ الدخل المختلط؛ والضرائب الأخرى على الإنتاج أقل من الإعانات على الإنتاج. ويمكن أيضا استخلاصها على أنها الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) والضرائب على المنتجات التي تقل عن الإعانات على المنتجات.	http://www.worldmrio.com
نمو القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات: FVAgr	**نمو القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات:** وهو النمو السنوي للقيمة المضافة الأجنبية من إجمالي الصادرات وهي القيمة من "قياس كثافة الغذاء مقابل الغذاء" غالبا ما يشار إليها باسم "محتوى الواردات من الصادرات" ويعتبر هذا المؤشر مقياسا موثوقا "للروابط الخلفية" في تحليلات سلاسل القيمة العالمية.	http://www.worldmrio.com
مؤشر درجة حرية التجارة: FTD	**درجة حرية التجارة:** وهو مؤشر محصور بين الـ 0 والـ 100 حيث أن الدرجة القريبة من 100 تعني أن التداول أمر سهل، ودون الكثير من القيود التشريعية أو التنظيمية. الدول الأكثر شيوعا في الجزء العلوي سنغافورة وسويسرا وكندا. وعلى العكس من ذلك، فإن الدرجة القريبة من 0 تعني أن الحرية التجارية منخفضة أو غير موجودة. على سبيل المثال، الحرية التجارية السائدة في كوريا الشمالية هي قريبة من الصفر. وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام 1973 من قبل صحيفة وول ستريت جورنال بالتعاون مع مؤسسة التراث؛ التي تتمثل مهمتها في وضع وتعزيز سياسات المحافظة على أساس مبادئ الاقتصاد الحر.	http://perspective.usHErbrooke.ca/bilan/stats/0/2016/fr/9/carte/HFI.COMMERCE/x.html
مؤشر الانفتاح التجاري: TO	**مؤشر الانفتاح التجاري:** ويقاس بمجموع الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. يتم احتساب مؤشرات إجمالي التجارة في السلع والخدمات.	http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=90759
مؤشر تركز الصادرات: EXPC	**مؤشر تركز الصادرات:** والذي يدعى أيضا مؤشر HErfindahl-Hirschmann Index (HHI)، وهو مقياس لدرجة تركيز المنتج، ويتم استخدامه من أجل الحصول على قيم بين: 0 و1. وتشير قيمة المؤشر الأقرب إلى الرقم 1 إلى أن صادرات البلد أو وارداته تتركز بدرجة كبيرة على عدد قليل من المنتجات. على العكس من ذلك، فإن القيم الأقرب إلى 0 تعكس الصادرات أو الواردات هي أكثر توافقا بشكل موحد بين سلسلة من المنتجات.	http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120
نمو صادرات السلع والخدمات: EXPgr	**نمو صادرات السلع والخدمات:** ويقاس بالنمو السنوي للمبيعات أو مقايضة أو هدايا أو منح، من السلع والخدمات من المقيمين لغير المقيمين. وتتناسب معاملة الصادرات والواردات في نظام الحسابات القومية عموما مع معاملة حسابات ميزان المدفوعات على النحو المبين في دليل ميزان المدفوعات.	http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95

الاستثمار الأجنبي المباشر: FDI	**الاستثمار الأجنبي المباشر:** ويقاس بالنمو السنوي لاستثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من جانب كيان مقيم في اقتصاد واحد (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة أم) لمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر أو شركة تابعة أو التابعة الأجنبية). ويعني الاستثمار الأجنبي المباشر أن المستثمر يمارس درجة كبيرة من التأثير على إدارة المنشأة المقيمة في اقتصاد آخر. ويظهر "مصلحة دائمة" للمستثمر عندما يمتلك المستثمر ما لا يقل عن 10 في المائة من قوة التصويت في مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر. ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر كلا من المعاملة الأولية بين الكيانين وجميع المعاملات اللاحقة بينهما وبين الشركات الأجنبية المنتسبة. وهي تغطي رأس المال، والأرباح المعاد استثمارها، والقروض داخل الشركات. وتشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخارجة رأس المال (سواء مباشرة أو من خلال مشاريع أخرى ذات صلة) من جانب مستثمر أجنبي مباشر إلى مؤسسة استثمار أجنبي مباشر، أو رأس مال يتلقاه مستثمر أجنبي مباشر من مؤسسة استثمار أجنبي مباشر. وتعرض البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صافي (اعتمادات المعاملات الرأسمالية ناقصا الديون المستحقة بين المستثمرين المباشرين والشركات التابعة لها الأجنبية). يتم تسجيل صافي النقص في الموجودات أو صافي الزيادات في المطلوبات كائتمانات (مع علامة إيجابية)، في حين يتم تسجيل صافي الزيادات في الأصول أو النقصان الصافي في الخصوم كديون (مع علامة إيجابية). ومن ثم، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة سلبية تشير إلى أن أحد عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر الثلاثة على الأقل سلبي ولا تعوضه مبالغ إيجابية من العناصر المتبقية. وتسمى هذه الاستثمارات العكسية أو عدم الاستثمار. إن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيمة حصة رأس المال والاحتياطيات بما في ذلك الأرباح المحتجزة المنسوبة إلى الشركة الأم بالإضافة إلى صافي المديونية للشركات التابعة للشركات الأم.	http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740
سعر الصرف الحقيقي الفعال: REER	**سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** يعتبر هذا المؤشر مؤشرا لفهم القدرة التنافسية الدولية للبلد من حيث أسعار الصرف الأجنبي التي لا يمكن فهمها بفحص أسعار الصرف الفردي فقط بين عملة البلد وعملات أخرى. ويعني مصطلح "فعال" أن التغيرات في أسعار الصرف لا تقاس مقابل عملة معينة، بل تستخدم بدلا من ذلك فهرس متوسط لسلة كاملة من العملات، كل منها مرجح وفقا لأهمية البلدان المصدرة كشريك تجاري. ويأخذ سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الحسبان الاختلافات في مستوى الأسعار بين الشركاء التجاريين. وتعطي التحركات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية مؤشرا على تطور القدرة التنافسية الإجمالية للأسعار الخارجية للبلد. فعلى سبيل المثال، حتى عندما يظل سعر الصرف الفعلي الاسمي لعملة البلد دون تغيير، تزداد القدرة التنافسية النسبية للبلد عندما يكون معدل التضخم لشريكه التجاري أعلى من معدل التضخم في البلد. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يتم تعديل سعر الصرف الفعلي الاسمي ليشمل اختلافات معدلات التضخم. ويحسب سعر الصرف الفعلي الحقيقي على النحو التالي: وكل من أسعار الصرف في البلد مقابل العملات الرئيسية الأخرى (أي أسعار الصرف الاسمية) تنقصها الأرقام القياسية للأسعار في البلد والبلدان الشريكة المقابلة لحساب سعر الصرف الحقيقي. ثم يحسب المتوسط المرجح (المتوسط الهندسي) لأسعار الصرف الحقيقية باستخدام القيمة السنوية لتجارة البلد مع البلدان المعنية كأوزانها. ثم يتم تحويلها إلى فهرس وتجميعها في مجموعات تجارية واقتصادية مختلفة.	http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=92644

المتغيرات المستقلة الأخرى		
نمو إجمالي الناتج المحلي: GDPgr	**نمو إجمالي الناتج المحلي:** هو عبارة عن النمو السنوي لمجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. والأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة. بالنسبة لبضع دول لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر الذي يطبق فعلا على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية، فإنه يتم استخدام عامل تحويل بديل.	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.MKTP.CD&country=
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة: GGE	**الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة:** ويتألف من النفقات، بما في ذلك النفقات المتكبدة، التي تتكبدها الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية وخدمات الاستهلاك الجماعي.	http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر: HE	**الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر:** ويتألف من النفقات، بما في ذلك النفقات المتكبدة، التي تتكبدها الأسر المعيشية المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية، بما في ذلك تلك التي تباع بأسعار غير مهمة اقتصاديا.	http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95
سعر الصرف الرسمي EXCHR	**سعر الصرف الرسمي**: يشير إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=PA.NUS.FCRF&coun=try
إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية: HLTHE	**إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية:** هو عبارة عن مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة. وهو يغطي تقديم الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية، والمعونات الطارئة المخصصة للرعاية الصحية ولكنها لا تشمل تقديم المياه والصرف الصحي.	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=SH.XPD.TOTL.ZS&c=ountry

المصدر: من إعداد الطلبة

ثالثا: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

1. البرامج الإحصائية: تم الاعتماد على البرامج الإحصائية الآتية:

1.1 برنامج Eviews9.5: لدراسة استقراريه المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة للبانل واختبار التكامل المشترك للبانل.

2.1 برنامج stata14: تم استخدامه لتقدير وسط المجموعة المدمجة (PMG).

2. الأدوات الاحصائية والطرق:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الطرق والمقاربات والاختبارات وذلك بمرتجى التحديد الدقيق للعلاقة بين المتغيرات الخارجية والداخلية محل الدراسة، بما يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة. ومما أُعتمد عليه ما يلي:

1.2 اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل: وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (*time series unit root tests*) نظرًا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية[1].

2.2 اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل: ركّزنا الدراسة على اختبار (*Kao* 1999)[2] كاو (استنادا إلى إنجل–غرانجر) والذي يعدّ اختباراً موسعاً لاختبار انجل–غرانجر للتكامل المشترك، اختبار كاو يتبع نفس النهج الأساسي مثل اختبارات (*Pedroni* 2004)[3] ؛ التي لا يمكنها اختبار أكثر من سبعة متغيرات[4]، إلا أن اختبار كاو لديه القدرة على فحص التكامل المشترك لأكثر من ستة متغيرات مستقلة في النموذج، هذا الاختبار يفترض اختلاف الحد الثابت بين المقاطع العرضية وتجانس معاملات المتغيرات المستقلة عند مرحلة التقدير الأولي، إن هذا الاختبار قائم على الفكرة التي قدمها (*Engel & Granger* 1987)[5]؛ والتي تقوم على اجراء انحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كمرحلة أولى حيث تتم عملية التقدير بواسطة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية (LSDV)، ثم في المرحلة الثانية يتم الكشف عن استقراريه سلسلة البواقي من عدمها، وهذا عن طريق حساب إحصائيات ديكي فولر (ADF).

3.2 طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في تقدير النماذج:

طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) هي الطريقة التي تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (*pooled estimation*)، وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول[6].

---

1. *Dimitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, revised,* ***Palgrave Macmillan****, 2007, p 366.*

2. *KAO, Chihwa. Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data.* ***Journal of econometrics****, 1999, vol. 90, no 1.*

3 *.Pedroni P, Panel Cointegration; Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis.* ***Econometric Theory****, No 20, 2004, p p597–625.*

4 *EViews 9 User's Guide II, IHS Global Inc, 1994-2015, P953.p*

5. *ENGLE, Robert F. et GRANGER, Clive WJ. Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing.* ***Econometrica: journal of the Econometric Society****, 1987.*

6 عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16 عدد 1، 2010، ص 22.

المبحث الثاني

تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج

في هذا الشق من الدراسة سنحاول تقدير النماذج الخمسة المقترحة والتي تتمثل في المتغيرات: نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، نمو الاستثمار المحلي، البطالة، ميزان المدفوعات ومتغير التنمية البشرية، بدلالة متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى. وبعد ذلك سنقوم باستخلاص النتائج وطرح التحليل الاقتصادي لها.

أولا. الاختبارات القياسية:

1. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات نماذج الدراسة:

قبل تقدير نموذج بيانات البانل، لابد أولاً من فحص جذر الوحدة لبيانات البانل، ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومحدداته. وقد ظهر حديثاً عدد من الاختبارات المطوّرة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل (*panel unit root tests*)، ومن أكثرها استخداماً هي[1]:

- (*Levin, Lin and Chu test:* 2002 - *LLC*).
- (*Breitung test:* 2000).
- (*Im,Pesaran and Shin test:* 2003 – *IPS*).
- (*FisHEr-type tests using ADF and PP tests-Maddal and Wu:*1999 *and Choi: 2001 tests).*
- (*Hadri-Z test:* 2000*).*
- (*Consistent-Z stat:* 2000*).*

ولمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج، فقد تم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات كل متغيرات نماذج الدراسة، (الملحق 01)، ومن خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل نلاحظ وجود نتيجتين لمتغيرات نماذج الدراسة:

- المتغيرات DVAgr، EXPgr، FVAgr، GDPgr، GDPpcgr، GGEgr ظهرت مستقرة عند المستوى، حيث تشير أغلب نتائج الاختبارات إلى رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات عند المستوى؛
- أما باقي متغيرات الدراسة BP، EXCHR، EXPC، FDI، FTD، GGE، HDI، HE، HLTHE، INVgr، REER، TO، UEMP لم تظهر مستقرة عند المستوى، حيث تُشير أغلب نتائج الاختبارات إلى عدم رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار المتغيرات عند المستوى.

[1]. المرجع السابق، ص 23.

وحيث أن بعض المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يستلزم فحص الفرق الأول لهذه المتغيرات لاختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى، (الملحق 02) الذي نلاحظ من خلاله أن أغلب إحصائيات الاختبارات للفروق الأولى للمتغيرات معنوية عند 1%، أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة البانل، وقبول الفرض البديل بإستقرارية متغيرات البانل.

2. اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل لنماذج الدراسة:

للتحقق ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة للدول ومحدداتها، هناك اختبارات حديثة مطوّرة لفحص التكامل المشترك لبيانات البانل، ومنها (*Pedroni*: 1999, 2004) و (*Kao test*: 1999) و (*Maddala and Wu*: 1999).

في دراستنا سوف نقتصر على اختبار (*Kao test*: 1999)، لان اختبار بدروني لا يمكنه اختبار أكثر من ستة متغيرات مستقلة. والجدول 2-2 يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنماذج:

الجدول (2-2): اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الأول باستخدام اختبار Kao

Kao Residual Cointegration Test			
Medels	**Exogenous variables:**	**ADF**	
		Statistic	**Prob.**
(GDPpcgr)	GDPpcgr DVAgr FVAgr FTD TO FDI EXPC EXPgr REER GGE HE INVgr	-5.469227	0.0000
(INVgr)	INVgr DVAgr FVAgr FTDTO FDI EXPC REER GGEgr	-4.334798	0.0000
(UEMP)	UEMP DVAgr FTD TO FDI EXPgr REER GDPgr INVgr	-1.365289	0.0861
(BP)	BP DVAgr FVAgr TO FDI REER GGE HE INVgr EXCHR	-4.459635	0.0000
(HDI)	HDI DVAgr FTD TO FDI EXPC REER HLTHE	-2.654986	0.0040

المصدر: من إعداد الطلبة من مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن اختبار *Kao* عند 1% يرفض فرضية العدم لكل النماذج ماعدا نموذج البطالة الذي كان رفض فرضية العدم فيه عند 10% القائلة بعدم التكامل المشترك، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن المتغيرات في معادلات النماذج تتحرك معا على المدى الطويل. وبعبارة أخرى، بعد الأخذ بالاعتبار للتأثيرات الخاصة بكل بلد، هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات التابعة لكل نموذج ومتغيراته المستقلة في البلدان الثمانية. والخطوة الموالية هي تقدير حجم هذه العلاقة باستخدام تقنية وسط المجموعة المدمجة PMG (*pooled mean group*).

ثانيا. تقدير النماذج وتحليل النتائج:

بعد الانتهاء من اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك، والتحقق من وجود العلاقات المتكاملة، أصبح بإمكاننا تقدير النماذج بتوظيف مقاربة قياسية تم تطويرها من طرف بيسران وآخرون (*Pesaran and al*: 1999) وهي: **وسط المجموعة المدمجة (PMG)**[1].

[1]. لأكثر تفصيل حول هذه المنهجية أنظر:

*Asteriou, D, "Foreign Aid and Economic Growth: New Evidence from a Panel Data Approach for Five South Asian Countries", **Journal of Policy Modeling**, 31, 2009, PP 155-161.*

تعبر هذه الطريقة الأفضل لتقدير النماذج من هذا النوع، حيث أن (*Pesaran and Smith*: 1995)[1] أشارا إلى أن طريقة وسط المجموعة (MG) تعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج البانل، كما أنها تسمح لمعالم النموذج، وهي القاطع، ومعلمات المدى القصير والمدى الطويل، وحدود تصحيح الخطأ، وتباينات حد الخطأ، بأن تتفاوت حسب كل دولة. غير أنه يعاب على (MG) أنها لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض معلمات النموذج قد تكون متساوية (متجانسة) عبر الدول.

لذلك اقترح كل من (*Pesaran and al*: 1999)[2] طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) وهي طريقة تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (*pooled estimation*). وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ[3]. وبذلك فإن (PMG) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق (*inconsistency*)، الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرة (PMG) متسقة وأعلى كفاءة (كفاءة ذات تباين أقل) من مقدرة (MG)، التي لا تفرض قيودا على معلمات المدى الطويل[4]. ففي ظل فرضية التجانس في المدى الطويل، وعلى الرغم من أن كلا من (MG) و(PMG) هي مقدرات متسقة، فإن (PMG) فقط هو مقدر كفؤ[5].

1. تقدير النموذج الأول نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPpcgr):

تُبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول (2-3) مقاربة وسط المجموعة المدمج (PMG):

الجدول (2-3): مقدرات (PMG) للنموذج الأول نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPpcgr)

D.GDPpcgr	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
DVAgr	.1039588	.0533408	1.95	0.051	-.0005873	.2085049
FVAgr	.077703	.0353844	2.20	0.028	.0083508	.1470552
FTD	.0004935	.0003125	1.58	0.114	-.000119	.001106
TO	.0012405	.0004927	2.52	0.012	.0002749	.0022062
FDI	-5.20e-07	6.56e-07	-0.79	0.428	-1.81e-06	7.66e-07
EXPC	-.2102586	.1049512	-2.00	0.045	-.4159592	-.0045581
EXPgr	.4226136	.0425388	9.93	0.000	.3392391	.5059881
REER	.0001679	.0005284	0.32	0.751	-.0008677	.0012036
GGE	-4.03e-07	6.92e-07	-0.58	0.560	-1.76e-06	9.53e-07
HE	-1.83e-06	4.45e-07	-4.11	0.000	-2.70e-06	-9.58e-07
INVgr	.0018044	.000243	7.43	0.000	.0013281	.0022806

[1]. *Pesaran, M. H, Smith, R. P, Estimation of long-run relationships from dynamic heterogeneous panels.* ***Journal of Econometrics****, 68, 1995, PP79–113.*

[2] *Pesaran, M.H, Shin, Y., Smith, R.J, Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels. Journal of the American Statistical Association, 94, 1999, 621–634.*

[3]. عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص [22].

[4]. *Dimitrios A, Stephen G. Hall, op cit, pp 360-361.*

[5]. *Ekrem Erdem , Gulbahar Ucler and Umit Bulut,* ***impact of domestic credits on the current account balane: a panel ARDL analysis for 15 OECD countries, actual problems of economics****, №1(151), 2014, p 413.*

SR						
ec	-.7208083	.1108894	-6.50	0.000	-.9381475	-.5034691
DVAgr D1.	-.0418146	.0600056	-0.70	0.486	-.1594235	.0757943
FVAgr D1.	.0141368	.0335894	0.42	0.674	-.0516971	.0799708
FTD D1.	-.0010848	.0021043	-0.52	0.606	-.005209	.0030395
TO D1.	-.0063966	.0011966	-5.35	0.000	-.0087419	-.0040513
FDI D1.	2.26e-06	1.43e-06	1.58	0.113	-5.38e-07	5.06e-06
EXPC D1.	.1927243	.0846372	2.28	0.023	.0268383	.3586102
EXPgr D1.	.0824899	.0270884	3.05	0.002	.0293977	.1355821
REER D1.	-.0005606	.0006231	-0.90	0.368	-.0017819	.0006607
GGE D1.	.0000211	.000016	1.32	0.188	-.0000103	.0000524
HE D1.	-9.32e-07	4.99e-06	-0.19	0.852	-.0000107	8.85e-06
INVgr D1.	.0006455	.0005229	1.23	0.217	-.0003794	.0016704
_cons	-.0037984	.0183369	-0.21	0.836	-.039738	.0321412

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata14

من خلال مخرجات برنامج الـ Stata14 لتقدير نموذج نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بطريقة وسط المجموعة المدمج (PMG)نلاحظ معنويات المعالم كما يلي:

المدى القصير: درجة المعنوية 1%: TO, EXPgr

درجة المعنوية 5%: EXPC

المدى الطويل: درجة المعنوية 1%: EXPgr, HE, INVgr

درجة المعنوية 5%: FVAgr, TO, EXPC

درجة المعنوية 10%: DVAgr

أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فنلاحظ أن إشارته سالبة وذو دلالة معنوية عند 1% وقيمته المطلقة أقل من الواحد، مما يدل على وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، ووجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، ووفقا لذلك؛ في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 1.38 فترة (سنة)؛ بمعنى نحو 72% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى (العام الأول).

في المدى الطويل، يرتبط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج للدول محل الدراسة بعلاقة طردية معنوية مع نمو القيمة المضافة المحلية للصادرات DVAgr، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. بحيث أن كل ارتفاع في معدل نمو القيمة المضافة المحلية الداخلة في السلع المصدرة بوحدة واحدة يُؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج بـ 0.1039588.

وضمن أدبيات التحليل الاقتصادي الصادرات تُعتبر جزء من السلع والخدمات سواء كانت نهائية أو نصف مصنعة أو أولية المنتجة في البلد والموجهة لتلبية الطلب الخارجي. وعلى ذلك فإن الزيادة في القيمة المضافة المشكلة

للصادرات الوطنية من شأنه أن يرفع من قيمة الناتج المحلي سواء في شكله السلعي أو من منظور نقدي. وهو الأمر الذي يُؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج.

ومن أهم مميزات وخصائص سلاسل القيمة العالمية وكما أشار «بلدوين» حين وصف التطورات التي عرفها حقل التجارة الدولية ما بين القرن 20 والقرن 21 بقوله: "انتقلنا من تجارة تساعد على بيع السلع والخدمات إلى تجارة تساعد على «صناعة» السلع والخدمات." ومن هذا المنظور ووفقا لهذا التحليل فإن من أهم الأهداف المتوخاة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هي دفع عجلة الإنتاج من خلال التخصص في إنتاج السلع بمختلف أشكالها ومراحلها ومستوياتها بناء على المزايا النسبية ووفرة وندرة عوامل الإنتاج بما يُتيح تحقيق نمو في الناتج وكمحصلة لذلك نصيب الفرد من الناتج.

أما فيما تعلق بالقيمة المضافة الأجنبية الداخلة في السلع المصدرة فإن لها أثراً معنويا موجبا على المتغير التابع، وعلى الرغم من أن المتغير المستقل يتدفق إلى الداخل في شكل واردات كان من شأن هذا التدفق أن يكون له أثرا سلبيا على نمو نصيب الفرد من الناتج، إلا أن طبيعة هذه التدفقات لهذا المتغير في كنهها سلعا إنتاجية، وعلى ذلك توجه هذه القيم لتدخل ضمن عمليات الإنتاج السلعي للسلع المصدرة وتحفيز وتوسيع عمليات إنتاج وتصدير هذه السلع، وهو ما يُفسر طبيعة العلاقة واتجاهها.

أما فيما تعلق بمؤشر الانفتاح التجاري TO فمن خلال الجدول (2-3)، نلاحظ أنه وفي المدى الطويل يرتبط معدل نمو الفرد من الناتج كمتغير تابع بعلاقة طردية معنوية مع مؤشر الانفتاح التجاري، وهذه النتيجة تتوافق مع تُشير إليه النظريات المفسرة للتجارة الدولية كما تتوافق مع جوانب التحليل الاقتصادي فيما تعلق بالآثار التبادلية للصفقات التجارية، كما تتوافق مع ما ينحى إليه دعاة التحرير التجاري من ترابط الثنائية وتلازمها "تحرير تجاري أعمق – نمو وتنمية مضطردة" وضمن أهم المؤشرات الدالة عن التنمية في شقها الاقتصادي نصيب الفرد من الناتج.

أما فيما تعلق بتحليل العلاقة بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج ومؤشر تركّز الصادرات EXPC، فمن نتائج الجدول نُسجل علاقة عكسية معنوية، وهو ما يُشير إلى أنه كلما اقترب مؤشر تركّز الصادرات إلى الواحد فإن ذلك يعني أن الصادرات تتركز في عدد محدود من السلع وهو ما يجعل نمو الناتج عرضة لتقلبات الطلب العالمي عليها وكذا تقلبات الأسعار في السوق العالمية. كما أنه كلما اقتربت قيمة مؤشر «هرشمان» إلى الواحد فهذا يُدلل على أن سلة السلع التي تُعنى بالتبادل الدولي محدودة، وهو ما يعني انخفاض قيمة الصادرات الكلية. كما أن هذا الأمر قد يعني ارتفاع سلة الواردات وهو الأمر الذي يجعل الميزان التجاري يتجه نحو العجز أو برصيد موجب منخفض. وهو ما يكون له أثر سلبي على الناتج ونصيب الفرد منه.

وتؤثر الصادرات الكلية تأثيرا معنويا طرديا على نمو نصيب الفرد من الناتج، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فوفقا لحسابات الناتج فإن هذا الأخير يُمثل مجموع الاستهلاك العائلي مضافا إلى تراكم رأس المال والإنفاق الحكومي مضافا صافي الصادرات، وكلما ارتفعت قيمة الصادرات كلما ارتفعت قيمة الناتج وكمحصلة لذلك نصيب الفرد من الناتج ومعدلات نمو هذا الأخير.

أما فيما تعلق بالاستثمار المحلي فإنه يساهم في زيادة تيار الطلب الكلي ما يُساهم في زيادة العرض السلعي، وهو ما يقابله زيادة في قيمة الناتج، وهو ما يُفسر طبيعة العلاقة القائمة بين الاستثمار كمتغير مستقل ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج كمتغير تابع. وخلافا لما تنص عليه النظرية الاقتصادية يرتبط الاستهلاك العائلي بعلاقة معنوية عكسية مع نصيب الفرد من الناتج. ومن جانب التحليل الاقتصادي فإن زيادة الاستهلاك العائلي تُؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وكمحصلة لذلك زيادة الناتج.

2. تقدير النموذج الثاني نمو الاستثمار المحلي (INVgr):

تُبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول (2-4) مقاربة وسط المجموعة المدمج (PMG):

الجدول (2-4): مقدرات (PMG) للنموذج الثاني مو الاستثمار المحلي (INVgr).

D.INVgr	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
DVAgr	20.99446	15.25587	1.38	0.169	-8.906506	50.89542
FVAgr	-10.71583	9.948291	-1.08	0.281	-30.21412	8.782462
FTD	-.348853	.0627262	-5.56	0.000	-.471794	-.225912
TO	.306765	.0651652	4.71	0.000	.1790435	.4344865
FDI	.0002899	.0001104	2.63	0.009	.0000735	.0005064
EXPC	44.85144	24.28907	1.85	0.065	-2.754256	92.45714
REER	.0895948	.0396032	2.26	0.024	.011974	.1672156
GGEgr	.3991621	.1212779	3.29	0.001	.1614617	.6368624
SR						
ec	-.7499773	.0921667	-8.14	0.000	-.9306208	-.5693338
DVAgr D1.	-4.522914	8.912769	-0.51	0.612	-21.99162	12.94579
FVAgr D1.	17.25777	10.49051	1.65	0.100	-3.30326	37.81879
FTD D1.	-.6505718	.5870939	-1.11	0.268	-1.801255	.5001111
TO D1.	-.0938227	.1384454	-0.68	0.498	-.3651706	.1775253
FDI D1.	.0014395	.0007773	1.85	0.064	-.000084	.0029631
EXPC D1.	32.71833	35.87223	0.91	0.362	-37.58995	103.0266
REER D1.	.0724651	.217083	0.33	0.739	-.3530099	.49794
GGEgr D1.	.1735862	.1856637	0.93	0.350	-.190308	.5374804
_cons	-19.96774	3.148949	-6.34	0.000	-26.13957	-13.79591

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata14

من خلال مخرجات برنامج الـ STAT14 لتقدير نموذج نمو الاستثمار المحلي بطريقة وسط المجموعة المدمج (PMG)نلاحظ معنويات المعالم كمايلي:

المدى القصير: درجة المعنوية 10%: FVAgr, FDI,

المدى الطويل: درجة المعنوية 1%: FTD, TO, FDI, GGEgr

درجة المعنوية 5%: REER

درجة المعنوية 10%:EXPC

أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فنلاحظ أن إشارته سالبة وذو دلالة معنوية عند 1% وقيمته المطلقة أقل من الواحد، وتشير إلى وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، مما يدل على وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، ووفقا لذلك؛ في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 1.3 فترة (سنة)؛ بمعنى نحو 75% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى العام الأول.

من خلال تقدير نموذج الاستثمار للدول العربية محل الدراسة فإننا نستنتج أنه وفي المدى الطويل يرتبط نمو الاستثمار المحلي بعلاقة عكسية معنوية مع درجة حرية التجارة، ويجدر التأشير أن مؤشر (FTD) كلما ارتفع ليقترب من القيمة 100 فإن ذلك يعني أن التداول أمر سهل، ودون الكثير من القيود التشريعية أو التنظيمية. وفي حالة الدول العربية والتي تتميز قطاعاتها الإنتاجية بضعف التنافسية وتمتاز أغلب صناعتها السلعية ومنتجاتها الخدمية بأنها ناشئة، هذا الأمر يتطلب قدرة الدولة على السيطرة والهيمنة على السوق المحلية من أجل حضانة مجموعة من الصناعات الوليدة لمنحها القدرة على اكتساب مزايا نسبية تُمكنها من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بمزايا نسبية ومطلقة وتنافسية، كما تتميز بجودتها وانخفاض تكلفتها نتيجة لعوامل تكنولوجية وعوامل وفرات الحجم والنطاق. كما أن أغلب شركات الخدمات الأجنبية لها من القدرة على تحمل الخسائر المبدئية في المدى القصير ومن ثمّ هيمنتها على السوق المحلية في المدى الطويل. وعلى ذلك فإن ارتفاع درجة حرية التجارة تعني تدفقات سلعية وخدمية خالية من العوائق وهو ما يؤدي إلى خروج الكثير من السلع من حيز المنافسة في السوق المحلي وهو السبب الذي يحول دون توسيع استثمارات ومشاريع قائمة، كما ينتج عنه تعثر الكثير من المشاريع الاستثمارية، وخروج مجموعة من الصناعات والسلع من حيز التداول في السوق المحلي، وهو ما يقطع الطريق أمام الحديث عن تطوير هذه السلع لتنتقل إلى مرحلة أخرى من المنافسة في الأسواق الأجنبية واستحواذ الحصص السوقية فيها.

أما فيما تعلق بالعلاقة الطردية المعنوية التي يرتبط بها نمو الاستثمار المحلي مع مؤشر الانفتاح التجاري، فإن هذه النتيجة يبررها مفهوم المؤشر الذي يقاس بمجموع الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ازدادت نسبة هذا المؤشر نتيجة لارتفاع الصادرات فإن ذلك يُؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي الذي يُمكن التعبير عنه من خلال طلب القطاعات الأربع المكونة للاقتصاد الوطني في المعادلة الآتية:

(AD = C + G + I + X - M)؛ وكل ارتفاع في الطلب الكلي سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني الذي يُؤثر في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية منها الاستهلاك الذي يُحفز الطلب الكلي مرة أخرى ويحقن الاقتصاد بجرعات اضافية من الطلب وكل هذه العوامل تساهم في توسيع الاستثمار ليتجاوب مع الطلب الكلي. في حين أن الأثر التخفيضي للواردات على الطلب الكلي فإنه يتحدد بناء على الميل الحدي للواردات، إلا أنه وفي أغلب الدراسات التي تتعلق بالاستثمار والنمو الاقتصادي فإنها تُشير إلى الدور الرئيس للطلب الاستهلاكي المحلي في تحفيز الاستثمار، وبذلك وعلى الرغم من الأثر السلبي للواردات إلا أن الأثر الصافي على الطلب الكلي يكون موجبا بسبب الميول الحدية المرتفعة لدالة الاستهلاك خاصة في الدول النامية.

كما يمكن تسجيل أثر إيجابي معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وهو ما يُؤشّر على أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية عموما والدول العربية في تغيير استراتيجياتها الصناعية، وتفعيل عملية الخوصصة التي تُقلص من حجم القروض الداخلية والخارجية، عن طريق استبدال قروض التمويل الموجهة للمؤسسات العاجزة بطرح أسهم وفتح كلي أو جزئي لرأسمال الشركة وهو ما يكون له أثر في توسيع المشاريع القائمة، والاستفادة من أنماط الإنتاج الجديدة واستغلال العمالة الماهرة. وفي كثير من الأحيان تتضمن الاتفاقيات المبرمة بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر برامجا «لتحديث الصناعة» وإعادة تأهيل المؤسسات للدول النامية المستقبلة، من خلال التعاون في الميدان العلمي والتقني، وإنشاء وتمويل مشروعات في مجال الجودة والمواصفات، وتحسين نظم الإدارة ورفع القُدارت والنوعية المؤسسية، وهذه العوامل تُساهم في زيادة قيمة ونمو الاستثمارات المحلية.

إن عملية التركّز التي يُشير إليها مؤشر (EXC) والذي يدعى أيضا مؤشر HErfindahl-Hirschmann Index (HHI)، وهو مقياس لدرجة تركيز المنتج، تُدلل على تمحور وتركّز صادرات الدول العربية حول عدد معين من المنتجات بتقدم السنوات، ويرجع ذلك في حالة الدول العربية كون قسمة العمل الدولي ساهمت في ترسيخ هذا النمط من التركّز، اضافة إلى الخطط التنموية المنتهجة في هذه الدول لهاته الدول هدفت للتركيز على تصنيع وتصدير السلع والمنتجات التي تمتلك ميزة نسبية في إنتاجها سواء كانت ميزة "طبيعية" أو "مكتسبة" وبذلك تكون القيمة المضافة للقطاع أو الصناعة أعلى نتيجة التخصص، هذا على المدى الطويل. كما أن التخصص في إنتاج سلع محددة مع امتلاك مزايا نسبية فيها يُمكن الاقتصادات العربية من الاستفادة من اقتصادات السلم وما تتُيحه من آثار إيجابية فيما تعلق بزيادة الصادات أو توسيع الاستثمارات خاصة في المدى الطويل. وهذا التحليل يُفسر النتيجة الطردية بين متغير نمو الاستثمار ومتغير تركّز الصادرات والموضحة في الجدول (2-4).

كما نلاحظ أن سعر الصرف الفعلي الفعال REER والذي يُعطي صورة عن التحركات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ويُمثل مؤشرا على تطور القدرة التنافسية الإجمالية للأسعار الخارجية للبلد. فإن الزيادة في هذا المؤشر

تعني ارتفاع تنافسية السلع الموجهة للتصدير مقارنة بالدول الخارجية وهو ما يُساهم في توسع صادرات البلد وكنتيجة لذلك نمو استثمارها المحلي. وهو ما يُفسر طبيعة العلاقة الاقتصادية الطردية بين نمو الاستثمار ومؤشر سعر الصرف الفعلي الفعال والمبينة في نتائج تقدير النموذج.

كما نلاحظ أن نمو الاستثمار المحلي مرتبط بنمو الإنفاق الحكومي للدول العربية بعلاقة طردية معنوية، وهو ما يُشير إلى ارتباط التوسع في الاستثمار من خلال أدوات السياسة المالية الممثلة في الإنفاق، وعلى ذلك فإن السياسات المالية التوسعية عبر أداة الإنفاق الحكومي من شأنه أن يُساهم في المدى الطويل في تحفيز مكونات الطلب الكلي، وبتعميق من أثر المضاعف فإن هذا الأثر يُعمق من ارتفاع مستويات الدخل وما يُسهم فيه التغير من الدخل من حلقة تدفقات دائرية بين قطاعات الاقتصاد الوطني التي تُفضي إلى تحفيز الاستثمار ويتعزز هذا الأثر بأثري مضاعف الاستثمار ومعجل الاستثمار، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن السياسات التوسعية عبر أداة الإنفاق قد تُؤدي من وجهة نظر التحليل الاقتصادي إلى بروز ظاهرة المزاحمة، إلا أن هذا الأثر السلبي الذي يخفض من الاستثمار لم يظهر، ويُفسر ذلك بكفاية المدخرات المحلية والموارد في تغطية عجز الموازنة واحتياجات الاستثمار.

3. تقدير النموذج الثالث البطالة (UEMP):

تُبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول (2-5) مقاربة وسط المجموعة المدمج (PMG):

الجدول (2-5): مقدرات (PMG) للنموذج الثالث البطالة (UEMP).

D.uemp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
DVAgr	-2.127576	1.154763	-1.84	0.065	-4.39087	.1357184
FTD	.0048509	.034107	0.14	0.887	-.0619976	.0716995
TO	.0073201	.0078933	0.93	0.354	-.0081505	.0227907
FDI	.0000949	.0000299	3.17	0.002	.0000363	.0001535
EXPgr	-3.070262	1.370655	-2.24	0.025	-5.756696	-.3838279
REER	.0271428	.0089492	3.03	0.002	.0096027	.0446829
GDPgr	.0358585	.033858	1.06	0.290	-.0305019	.102219
INVgr	-.0992343	.029465	-3.37	0.001	-.1569846	-.041484
SR						
ec	-.2574135	.0733906	-3.51	0.000	-.4012565	-.1135706
DVAgr D1.	.3290348	2.091933	0.16	0.875	-3.771079	4.429149
FTD D1.	.0034021	.02989	0.11	0.909	-.0551812	.0619853
TO D1.	.0498373	.0207866	2.40	0.017	.0090963	.0905783
FDI D1.	-.00039	.0002051	-1.90	0.057	-.000792	.0000119
EXPgr D1.	-3.369022	1.95345	-1.72	0.085	-7.197714	.4596693
REER D1.	-.038863	.0291407	-1.33	0.182	-.0959777	.0182516
GDPgr D1.	.0547572	.0198855	2.75	0.006	.0157822	.0937321
INVgr D1.	.0182843	.0094076	1.94	0.052	-.0001543	.0367228
_cons	1.262119	.6522481	1.94	0.053	-.0162641	2.540501

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata14

من خلال مخرجات برنامج الـ STAT14 لتقدير نموذج البطالة بطريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) نلاحظ معنويات المعالم كمايلي:

المدى القصير: درجة المعنوية 1%: GDPgr

درجة المعنوية 5%: TO

درجة المعنوية 10%:FDI, EXPgr, INVgr

المدى الطويل: درجة المعنوية 1%: FDI, REER, INVgr

درجة المعنوية 5%: EXPgr

درجة المعنوية 10%:DVAgr

أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فنلاحظ أن إشارته سالبة وذو دلالة معنوية عند 1% وقيمته المطلقة أقل من الواحد، وتشير إلى وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، مما يدل على وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، ووفقا لذلك؛ في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 3.8 فترة (سنة)؛ بمعنى نحو 26% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى (العام الأول).

فيما تعلق بمؤشر البطالة والذي يُعتبر من المؤشرات الاقتصادية للتنمية فإن النتائج الواردة في الجدول (2-5)، تُلخص مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

تؤثر القيمة المضافة المحلية للصادرات عكسيا على معدلات البطالة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كون الزيادة في القيمة المضافة للصادرات يُسهم في زيادة التوظيف من عدة مداخل تأثير:

- مدخل زيادة الصادرات؛
- مدخل رفع الطلب الكلي؛
- مدخل رفع الدخل والناتج الوطني؛
- مدخل زيادة الاستهلاك المرتبط بزيادة الدخل؛
- التوسع في الاستثمار لمواجهة الطلب الكلي المتزايد، وتعميقه في ظل تأثير مضاعف الاستثمار ومعجل الاستثمار، وهو ما يستدعي مزج إضافي لعوامل الإنتاج والتي من أهمها في المدى القصير والطويل عنصر العمل، وهو ما يُساهم في انزياح منحنيات التوازن في سوق العمل في اتجاه العمالة الكاملة من خلال انزياح منحنى الطلب على العمل نحو الأعلى (اليمين).

من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن معدلات البطالة ترتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من أن الأدبيات النظرية في الفكر الاقتصادي تُشير إلى أنه تتجلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الآثار التي تُحدثها على «العمالة»، والأثر التي تحدثه هذه الاستثمارات على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته. وكما أن تدفقات رأس المال من خلال الاستثمار المباشر تُسّهم في خلق مشاريع استثمارية حقيقة تمتص الفائض في قوة العمل في الدول النامية، ويُمكن تأكيد هذا الرأي من خلال مساهمات الشركات المتعددة الجنسيات في حجم العمالة في الدول النامية. إلا أن النتيجة المسجلة في هذه الدراسة يُمكن أن نبررها في حالة الدول العربية محل الدراسة بتركيز الجوانب الآتية:

- أن أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسياساته إزاء التدفق للدول العربية قد تركّز وبنسب عالية ضمن قطاع المحروقات، ومن المعلوم أن قطاع المحروقات من القطاعات الكثيفة لعامل رأس المال، وبالتالي فإن ما ينتج عن هذه الاستثمارات في مجال المحروقات من أثر محدود، كما أن أغلب الشركات العالمية المستثمرة في مجال المحروقات بمختلف حلقاته تعتمد خاصة فيما تعلق بالعمالة الماهرة على الخبرات والعمالة الأجنبية.
- إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الصناعية خارج المحروقات وما ينتج عنه من مشاريع جديدة –والمعتمدة في أغلبها على تكنولوجيات حديثة ومتطورة– من شأنها أن تمتص فائض العمالة، يُقابلها في كثير من الأحيان اندثار مجموعة من الوحدات الإنتاجية الوطنية جراء عدم الإمكانية على المنافسة والتأقلم مع ظروف السوق الجديدة، وهو ما ينتج عنه تسريح العمالة.
- إن الأثر الصافي للتوظيف في ظل المحددات السابقة سيكون سلبيا، بالنظر إلى الأبعاد المشار إليها سابقا.

أما فيما تعلق بأثر نمو الصادرات الكلية ونمو الإنفاق الحكومي فنسجل لهذه المتغيرات أثرا عكسيا معنويا على معدلات البطالة. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

إن التوسع في الصادرات من شأنه –وكما تم الإشارة سابقا فيما تعلق بمؤشر نمو الاستثمار المحلي– أن يحقن الاقتصاد الوطني بجرعات اضافية من الطلب الكلي تؤثر على أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية توسعا خاصة ما تعلق بالدخل الوطني أو الاستثمار سواء في المدى القصير أو الطويل، وهو ما يوسع الاستثمار ويرفع من الإنتاج الذي يُعتبر متغير العمل من أهم محددات الدالة المعبرة عنه.

أما فيما تعلق بنمو الاستثمار، فإن أي سياسة توسع في الاستثمارات القائمة أو إنشاء مشاريع جديدة يتحدد بناء على مزج إضافي لعنصر العمل، وهو ما يكون له أثر إيجابي على التوازنات الآنية في سوق العمل وعلى التوظيف مما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة.

4. تقدير النموذج الرابع ميزان المدفوعات (BP):

تُبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول (2-6) مقاربة وسط المجموعة المدمج (PMG):

الجدول (2-6): مقدرات (PMG) للنموذج الرابع ميزان المدفوعات (BP).

D.BP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
DVAgr	139.2742	14.04139	9.92	0.000	111.7536	166.7948
FVAgr	-47.85997	4.988529	-9.59	0.000	-57.63731	-38.08263
TO	.2294739	.0491535	4.67	0.000	.1331349	.3258129
FDI	.0007558	.0000872	8.67	0.000	.0005849	.0009266
REER	-.4086542	.0958913	-4.26	0.000	-.5965977	-.2207106
GGE	.0008015	.0000582	13.78	0.000	.0006876	.0009155
HE	-.0006748	.0000373	-18.07	0.000	-.000748	-.0006016
INVgr	-.7434441	.0913026	-8.14	0.000	-.922394	-.5644943
EXCHR	.466378	.2579406	1.81	0.071	-.0391763	.9719323
SR						
ec	-.3001175	.0971637	-3.09	0.002	-.4905548	-.1096802
DVAgr D1.	-11.94026	7.198192	-1.66	0.097	-26.04846	2.167936
FVAgr D1.	2.940159	3.396988	0.87	0.387	-3.717816	9.598133
TO D1.	.3429343	.156807	2.19	0.029	.0355983	.6502703
FDI D1.	-.0003047	.0002018	-1.51	0.131	-.0007001	.0000908
REER D1.	-.007064	.1057868	-0.07	0.947	-.2144023	.2002743
GGE D1.	-.0014299	.0012034	-1.19	0.235	-.0037885	.0009287
HE D1.	.0004694	.000356	1.32	0.187	-.0002284	.0011671
INVgr D1.	.1113617	.0665399	1.67	0.094	-.0190541	.2417775
EXCHR D1.	56.45519	186.5274	0.30	0.762	-309.1318	422.0422
_cons	12.24876	4.177531	2.93	0.003	4.060947	20.43657

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata14

من خلال مخرجات برنامج الـ STAT14 لتقدير نموذج ميزان المدفوعات بطريقة وسط المجموعة المدمج (PMG)نلاحظ معنويات المعالم كمايلي:

المدى القصير: درجة المعنوية 5%: TO

درجة المعنوية 10%: DVAgr, INVgr,

المدى الطويل: درجة المعنوية 1%: DVAgr, FVAgr, TO, FDI, REER, GGE, HE, INVgr

درجة المعنوية 10%: EXCHR

أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فنلاحظ أن إشارته سالبة وذو دلالة معنوية عند 1% وقيمته المطلقة أقل من الواحد، وتشير إلى وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، مما يدل على وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، ووفقا لذلك؛ في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 3.3 فترة (سنة)؛ بمعنى نحو 30% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى (العام الأول).

يُقّدر النموذج الرابع أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومجموعة من المتغيرات على التوازن الخارجي، من خلال نتائج التقدير نُسجل علاقة التأثير الطردية المعنوية بين القيمة المضافة المحلية وميزان المدفوعات، في حين أن علاقة التأثير سلبية معنوية بين القيمة المضافة الأجنبية كمتغير مستقل وميزان المدفوعات. وتكمن العلاقتين في طبيعة الموازين الرئيسية المكونة لميزان المدفوعات، ويتحدد الأثر جوهريا في الميزان الجاري ضمن الحساب الفرعي الميزان التجاري والذي يُمثل صافي الصادرات للتدفقات المنظورة وغير المنظورة. فكلما كانت القيمة المضافة للصادرات مرتفعة فإن هذا يعني زيادة قيمة الصادرات وهو ما يساهم في تحقيق الفائض في الميزان التجاري والميزان الجاري، ويعدل الفائض في الميزان الجاري العجز الذي قد يُسجل في حساب رأس المال، وهو ما يسمح بتحقيق الرصيد الموجب لميزان المدفوعات أو خفض العجز المسجل. في حين أن زيادة القيمة المضافة الأجنبية يُؤشر على زيادة الواردات وهو ما يُخفض من رصيد الميزان التجاري أو يؤدي إلى تسجيل عجز في صافي الصادرات وهذا المنحى يُؤدي إلى اتجاه ميزان المدفوعات إلى العجز.

مؤشر الانفتاح التجاري TO، ومؤشر درجة حرية التجارة FTD يؤثر معنويا باتجاه طردي في رصيد ميزان المدفوعات، وهو ما يتوافق مع المرتكزات النظرية لدعاة التحرير التجاري. ففيما تعلق بالمؤشر الأول فإن ارتفاع قيمة المؤشر تُدلل على ارتفاع في الصادرات أو الواردات أو انخفاض الناتج والدخل الوطني (مقام المؤشر)، فإذا كانت الزيادة في المؤشر مرتبطة بزيادة الصادرات فإن ذلك يُؤدي إلى تحقيق الفائض في الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، في حين أن ارتفاع المؤشر الناتج عن زيادة الواردات يكون له أثر سلبي على الميزان التجاري إلا أن هذا الأثر يتحدد من خلال قيمة الصادرات فكلما كان صافي الصادرات إيجابي فإن ذلك سيُحقق فائضا في الميزان التجاري، وهذه الحالة تتميز بها أغلب الموازين التجارية للدول العربية لجانب من الاعتبار إلا أن أغلب هذه الدول تُحقق فوائض في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع صادراتها البترولية سواء تعلق الأمر بارتفاع أسعار البترول أو ارتفاع الطلب العالمي عليه. أما ارتفاع المؤشر الناتج عن انخفاض الدخل فسيكون له الأثر على المعادلة السلوكية للواردات، بحيث يُؤثر الدخل الوطني طرديا على دالة الواردات، فكلما اتجه الدخل الوطني نحو الانخفاض فإن قيمة الواردات تنخفض، وهو ما يُحقق رصيدا موجبا في الميزان الجاري.

وتُساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الفائض في حساب رأس المال، وهو ما يُساهم في تعزيز الفائض في ميزان المدفوعات. وهو ما يتوافق مع النتائج المقدرة في النموذج.

أما العلاقة العكسية المسجلة بين رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي فإننا نفسرها وفقا للعوامل الآتية:

على الرغم من أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يُساهم في تنافسية الصادرات وتحقيق الفائض في الميزان التجاري، إلا أن آثار الارتفاع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي لها آثار عكسية عندما يتعلق الأمر بالحديث عن مكونات حساب رأس المال، وفقا للتحليل الآتي:

بداية وللتحليل العميق لهذا الأثر نركّز على مكونات حساب رأس المال والذي يشمل كافَّة المدفوعات الخاصَّة بالإقراض أو الاقتراض، كانتقال رُؤوس الأموال، والاستفادة من عمليات المضارَبة، والتعامل الحكومي بالصرف الأجنبي، وتدخُّل الحكومة المباشر بالشراء أو البيع للصرف الوطني لتجنُّب تقلّباته الحادَّة، والتعامل بالصكوك والسندات في الخارج وكذلك منح الائتمان والإقراض بهدف الاستفادة من تغيير أسعار الصرف.

لتغيرات سعر الصرف الحقيقي الفعال أثر على عبء القروض: فعندما يكون البلد دائنا، وعند استلام ديونه والفوائد المترتبة عنها بالعملات الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية عندما يكون سعر الصرف الحقيقي الفعال منخفض. في حين العكس عندما يكون سعر الصرف الحقيقي الفعال مرتفعا فإنه يستلم كمية أقل من العملة المحلية وهو ما يُقلل من حالة الفائض في ميزان رأس المال. أما إذا استلم الديون والفوائد بالعملة الوطنية فسيحصل على نفس المقدار الذي أقرضه بدون تغيير. ويكون الأثر إيجابي لارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال في حالة كون البلد مدينا أي أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال يعني تحويل عدد أقل من العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية لتسديد الديون.

وفي حالة الاستدانة فإن قيمة القروض الممنوحة للجزائر ستكون قيمتها أكبر بالعملة الوطنية عندما يكون سعر الصرف الحقيقي الفعال منخفض، وتؤثر الأرصدة العملات الأجنبية (وهي من مقابلات الكتلة النقدية) على الكتلة النقدية، فبحصول البلد على أرصدة من العملات الأجنبية مثلا نتيجة عمليات التصدير أو الاستثمار أو الاستدانة فإنه وعندما يكون سعر الصرف الفعال منخفضا يعني الحصول على أكثر عدد من الوحدات النقدية المحلية وهو ما يُحقق الفائض في ميزان المدفوعات.

كما أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعال له أثرين مرحليين مزدوجين على حساب رأس المال:

- الأثر الأول: احتمالية هروب رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في البلد عند استشعار قرب عملية خفض العملة (تعني زيادة عدد الوحدات اللازمة من العملة المحلية للحصول على العملة الأجنبية وتعني انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعال) (والتي تكون لها مقدمات سابقة) وتحويل أصولهم الموجودة في البلد إلى عملات أجنبية للحصول على مقدار أكبر منها قياسا لتلك التي يمكن الحصول عليها بعد التخفيض.
- الأثر الثاني: بعد تخفيض قيمة العملة فإن ذلك يرفع من تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل سواء الهارب منها أو التدفقات الجديدة. بحيث يكون بمقدار أصحاب الأموال الحصول على كميات أكبر من العملة

المحلية وكمحصلة لذلك شراء أصول عينية بأسعار منخفضة بالعملة الأجنبية. وهو ما يُحقق الفائض في حساب رأس المال.

أما فيما تعلق بأثر نمو الإنفاق الحكومي، فإن السياسات المالية التوسعية المرتكزة على تعميق عجز الموازنة من خلال الإنفاق تؤدي إلى انزياح منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات نحو الأعلى وهو ما يُؤدي إلى زيادة معدلات الفائدة، وارتفاع معدلات الفائدة مقارنة بمعدلات الفائدة الخارجية يؤدي إلى تشجيع تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل في ظل حرية لحركة رؤوس الأموال، وهو ما يُحقق الفائض في ميزان رأس المال. كما أن هذه السياسة المالية التوسعية يكون لها أثر في رفع الدخل الذي يؤدي إلى زيادة الواردات وهو ما يؤدي إلى انخفاض الميزان التجاري، إلا أن الأثر الفائض الصافي على ميزان المدفوعات يتحدد من خلال عمق الفائض في رؤوس الأموال خاصة في ظل الحرية التامة لحركة رؤوس الأموال، ويتحدد بقيمة الميل الحدي للواردات، فكلما كان هذا الأخير منخفضا فإن الأثر الصافي لهذه السياسة سيكون إيجابيا على ميزان المدفوعات.

إن زيادة الاستهلاك للقطاع العائلي تؤثر على الطلب الكلي وتؤدي إلى زيادة الدخل ما يؤدي إلى زيادة الواردات، وبما أن أغلب الدول محل الدراسة من الدول الخليجية التي تمتاز بارتفاع مستوى الأجور، فإن الزيادة الحاصلة في الاستهلاك العائلي ستكون ناتجة عن الزيادة في السلع الكمالية والتي يُتطلب في أغلب الأحيان استيرادها من الخارج. وهو ما يُفسر العلاقة العكسية المعنوية بين نمو الاستهلاك للقطاع العائلي وميزان المدفوعات. ونفس الأمر بالنسبة لنمو الاستثمار فإن عملية النمو المرتكزة عن زيادة رأس المال الثابت والتغير في المخزون يحتاج في كثير من الأحيان استيراد التجهيزات الرأسمالية السلع الإنتاجية والمواد الأولية والنصف مصنعة، وهو ما يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري، وهذا الأمر يؤدي إلى العجز في الميزان المدفوعات.

أما نمو الصادرات فسيُساهم مباشرة في تحقيق الفائض في الميزان التجاري وهو ما يسمح بتحقيق الفائض في ميزان المدفوعات أو تخفيض حالة العجز. وهو ما يتوافق مع نتائج التقدير الواردة في الجدول.

5. تقدير النموذج الخامس مؤشر التنمية البشرية (HDI):

تُبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول (2-7) مقاربة وسط المجموعة المدمج (PMG):

الجدول (2-7): مقدرات (PMG) للنموذج الخامس مؤشر التنمية البشرية (HDI).

D.HDI	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
DVAgr	.0896352	.0552429	1.62	0.105	-.018639	.1979094
FTD	.0088958	.0021667	4.11	0.000	.0046492	.0131425
TO	.0047508	.0014829	3.20	0.001	.0018443	.0076572
FDI	-4.18e-06	1.31e-06	-3.18	0.001	-6.76e-06	-1.60e-06
EXPC	-.3686479	.1754514	-2.10	0.036	-.7125264	-.0247694
REER	-.0027867	.0010103	-2.76	0.006	-.0047667	-.0008066
HLTHE	.008446	.0112926	0.75	0.455	-.0136871	.0305792

SR						
ec	-.0268006	.0133245	-2.01	0.044	-.0529161	-.000685
DVAgr D1.	-.0023155	.001668	-1.39	0.165	-.0055847	.0009538
FTD D1.	-.0001403	.0001147	-1.22	0.221	-.0003651	.0000845
TO D1.	-.0002159	.0001286	-1.68	0.093	-.000468	.0000363
FDI D1.	3.03e-07	1.81e-07	1.68	0.093	-5.09e-08	6.57e-07
EXPC D1.	.052086	.0292431	1.78	0.075	-.0052294	.1094015
REER D1.	.0001148	.0000658	1.74	0.081	-.0000142	.0002437
HLTHE D1.	.0003042	.0013843	0.22	0.826	-.0024089	.0030173
_cons	.012213	.0024278	5.03	0.000	.0074545	.0169714

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata14

من خلال مخرجات برنامج الـ STAT14 لتقدير نموذج مؤشر التنمية البشرية بطريقة وسط المجموعة المدمج (PMG)نلاحظ معنويات المعالم كمايلي:

المدى القصير: درجة المعنوية 10%: TO, FDI, EXPC, REER

المدى الطويل: درجة المعنوية 1%: FTD, TO, FDI, REER

درجة المعنوية 5%: EXPC

درجة المعنوية 10%: DVAgr

أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فنلاحظ أن إشارته سالبة وذو دلالة معنوية عند 1% وقيمته المطلقة أقل من الواحد، وتشير إلى وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، مما يدل على وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، ووفقا لذلك؛ في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 37.3 فترة (سنة)؛ بمعنى نحو 3% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى (العام الأول).

من خلال مخرجات تقدير نموذج التنمية البشرية، نستنتج أن مؤشر التنمية البشرية يرتبط ارتباط معنوي وإيجابي مع درجة حرية التجارة وكذا مؤشر الانفتاح التجاري، وهو ما يتوافق مع رؤية المفكرين الاقتصاديين والمنظمات الدولية الداعين لحرية التجارة وإلغاء كافة العوائق التي تحول دون تدفقها، فهذا الفريق يُشير أنّ تحرير التجارة البينية والعالمية، والانفتاح الاقتصادي يعمل لصالح الفقراء، وتنصب رؤيتهم في عمقها حول التصور المرتجى تحقيقه لمسارات التجارة العالمية بما يضمن نظرياً تحقيق أكبر قدر من الرفاهية، نتيجة الاستفادة من المنتجات الأكثر كفاءة بين دول العالم.

أكاديمياً وعملياً لا ترتكز هذه الرؤية على التوليفة التي تجمع بين (التجارة / التنمية)، ضمن طرح يُشير إلى وجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة بين تحرير التجارة الخارجية بكامل مستويات تدفقها، وبين ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية وعدالة توزعها دوليا، بما معناه أن رفع معدل الانفتاح التجاري بشكل عام مع العالم الخارجي

عبر آليات الرفع الطوعي للقيود الحمائية والتنظيمية، سوف يُؤدي فعلاً إلى آثار تبادلية للنمو بين الدول، ما يُساهم في الانتعاش الاقتصادي العالمي والوطني.

إن هذه الحرية الاقتصادية وما ينتج عنه من ارتفاع للدخول الوطنية يُساهم في رفع المؤشرات الجزئية المكونة لمؤشر التنمية البشرية:

- مستوى معيشي لائق؛
- حياة طويلة وصحية؛
- المعرفة.

فزيادة الدخول الوطنية تسمح بزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني كما تساهم في رفع الاستهلاك العائلي، بما يسمح بتلبية الاحتياجات الأساسية والكمالية، كما أن حرية التجارة تُمكن الأفراد من الحصول على السلع الأكثر جودة والأقل تكلفة وهو ما يرفع من نصيب الفرد من الاستهلاك. كما أن زيادة الدخول تُمكن من التوسع في الإنفاق الحكومي على قطاعات الصحة والتعليم وهو ما يُسهم كذلك في تحسين المؤشرين الفرعيين حياة طويلة وصحية بالإضافة إلى المعرفة

وترتبط التنمية البشرية بعلاقة عكسية معنوية مع تركز الصادرات، ومن المشكلات الاقتصادية التي تطرح في هذا السياق أن حالة التركز سواء في الهيكل الإنتاجي أو هيكل الصادرات يجعل نمو هذه الاقتصاديات مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأسواق الدولية وتقلبات الأسعار والطلب العالمي على السلع المنتجة أو المصدرة، وهو ما يكون له أثر سلبي على الدخل الوطني خاصة في حالات التباطؤ الاقتصادي العالمي أو الركود، هذا الأمر ينعكس سلبا على قدرة الدولة على تخصيص الإيرادات لموجهة الإنفاق اللازم والتحويلات والإعانات المطلوبة سواء ما تعلق بالصحة أو التعليم أو دعم السلع الأساسية. وهو ما يُؤثر سلبا على أغلب المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية.

خلاصة الفصل:

في هذا الجزء من الدراسة قمنا بتقدير النماذج القياسية باستخدام برنامج Eviews9.5 وبرنامج Stata14، لمتغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وقياس أثرها على بعض من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الحالة الاقتصادية للدول، حيث قمنا باختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمعرفة مستوى استقرارية متغيرات الدراسة، حيث أظهرت لنا نتائج هذا الاختبار أن فقط ستة متغيرات كانت مستقرة عند المستوى، مما استلزم اختبار الفرق الأول الذي تحصلنا منه على استقرارية باقي المتغيرات عند الفرق الأول. وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع ومحدداته قمنا باختبار كاو للتكامل المشترك الذي تمكنا من خلاله من اثبات وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة موضوع الدراسة.

بعد الانتهاء من الاختبارات السالفة الذكر أصبح بإمكاننا تقدير نماذج الدراسة باستخدام منهجية وسط المجموعة المدمج PMG، الذي أظهرت نتائجه ما يلي:

- وجود علاقة معنوية طردية بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي وأغلب متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل.
- هناك علاقة معنوية طردية بين نمو الاستثمار المحلي وأغلب متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل.
- هناك علاقة معنوية ذات اتجاه عكسي بين البطالة ومعظم متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل.
- هناك علاقة معنوية طردية بين ميزان المدفوعات ومعظم متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل.
- هناك علاقة معنوية طردية بين التنمية البشرية ومعظم متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل.

الخاتمة

الخاتمة

إن بروز سلاسل القيمة العالمية كان نتاجا لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانخفاض تكاليف النقل والاتصال، وهو ما مكن الشركات الكبرى من التنسيق والربط بين مختلف مراحل الإنتاج التي أضحت موزعة في أرجاء العالم، سعيا منها لتقليل التكاليف واستغلال المزايا النسبية للدول، وهو ما مثل فرصة للكثير من الدول النامية للاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي عبر التخصص في المهام التي تمتلك فيها مزايا نسبية، طبيعية كانت أو مكتسبة، بدلا من تصنيع المنتج بالكامل وهو الأمر الذي يتطلب قدرات وامكانيات كبيرة قد لا تحوزها هذه الدول. وقد عززت السياسات العامة التي انتهجتها هذه البلدان من اندماجها في سلاسل القيمة العالمية عبر ارتقائها باتجاه الحلقات ذات القيمة المضافة الأعلى. وعلى غرار هذه الدول برزت محاولات البلدان العربية نحو تعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بتحيين سياساتها واستراتيجياتها الاقتصادية نحو تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في أثر مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية على اقتصادياتها. وذلك بدراسة عينة من ثمان دول عربية خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2015. وفيما يلي أهم نتائجها، الى جانب التوصيات وآفاق البحث.

أولا. اختبار الفرضيات: وفقا لما جاء في الدراسة الميدانية، فإن نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

- صحة الفرضية الأولى بوجود علاقة معنوية طردية بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي وأغلب متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛
- صحة الفرضية الثانية بوجود علاقة معنوية طردية بين نمو الاستثمار المحلي وأغلب متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛
- صحة الفرضية الثالثة بوجود علاقة معنوية ذات اتجاه عكسي بين البطالة ومعظم متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛
- صحة الفرضية الرابعة بوجود علاقة معنوية طردية بين ميزان المدفوعات ومعظم متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛
- صحة الفرضية الخامسة بوجود علاقة معنوية طردية بين مؤشر التنمية البشرية ومعظم متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

ثانيا: نتائج الدراسة:

1. النتائج النظرية: يمكن تلخيص أهم هذه النتائج فيما يلي:

- سلسلة القيمة العالمية هي عملية تجزئة مراحل الانتاج عبر عدة مناطق جغرافية للاستفادة من المزايا النسبية، وتمثل هذه المناطق حلقات للسلسلة التي يتم عبرها تبادل السلع الوسيطية للوصول إلى منتج نهائي.
- السياسات العامة للدولة لها تأثير على تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة، بحيث أن هناك سياسات أفقية تعزز ارتقاء البلدان النامية في سلسلة القيمة، إلى جانب سياسات تهدف إلى دعم الدخول لقطاعات معينة في سلاسل القيمة وهي: سياسة الاستثمار، سياسة التجارة، سياسة تطوير الشركات، تنمية القوى العاملة، البنية التحتية، التنظيم المؤسسي.
- تختلف القيمة المضافة على طول سلسلة القيمة من مرحلة انتاج إلى أخرى فمنحنى الابتسامة الذي يأخذ حرف (V) يوضح بأن الدول التي تتموضع على أطراف السلسلة "أنشطة المنبع" و"أنشطة المصب" تكون ذات قيمة مضافة أعلى بكثير من تلك التي تتموضع أسفل السلسلة.
- حتى تتمكن البلدان المشاركة في سلاسل القيمة من تحقيق مكاسب أعلى والمحافظة على مشاركة طويلة الأمد في سلسلة القيمة عليها تحسين تموضعها في السلسلة والسعي إلى الارتقاء إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، ويكون ذلك بثلاث طرق وهي:
  - ✓ الارتقاء؛
  - ✓ تجميع المهام؛
  - ✓ تنمية القوى العاملة والابتكار.

2. النتائج التطبيقية: إجمالا تمثلت النتائج التطبيقية فيما يلي:

- وجود علاقة معنوية طردية بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي وأغلب متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، عدا مؤشر تركز الصادرات الذي كان معنويا ذو اتجاه عكسي، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل. أي في حالة عدم التوازن، المتغير التابع يصحح في العام الأول نحو 72.08% من الانحرافات عن التوازن.
- هناك علاقة معنوية طردية بين نمو الاستثمار المحلي وأغلب متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ماعدا مؤشر درجة حرية التجارة الذي كان معنويا وذو علاقة عكسية مع المتغير التابع، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، أي في حالة عدم التوازن، المتغير التابع يصحح في العام الأول نحو 75% من الانحرافات عن التوازن.

- هناك علاقة معنوية ذات اتجاه عكسي بين البطالة ومعظم متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ماعدا مؤشري نمو القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات ونمو الصادرات اللذان كانا ذوا دلالة معنوية وعلاقتهما طردية بالمتغير التابع، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، أي في حالة عدم التوازن، المتغير التابع يصحح في العام الأول نحو 25.74% من الانحرافات عن التوازن.
- هناك علاقة معنوية طردية بين ميزان المدفوعات ومعظم متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ماعدا مؤشري نمو القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات وسعر الصرف الحقيقي الفعال اللذان كانا ذوا دلالة معنوية وعلاقتهما عكسية بالمتغير التابع، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، أي في حالة عدم التوازن، المتغير التابع يصحح في العام الأول نحو 30% من الانحرافات عن التوازن.
- هناك علاقة معنوية طردية بين التنمية البشرية ومعظم متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ماعدا مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر تركز الصادرات وسعر الصرف الحقيقي الفعال الذين كانوا ذو دلالة معنوية وعلاقتهم عكسية بالمتغير التابع، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، أي في حالة عدم التوازن، المتغير التابع يصحح في العام الأول نحو 2.68% من الانحرافات عن التوازن.

ثالثا: التوصيات: نظرا للنتائج الإيجابية التي تم اثباتها والناجمة عن الربط بسلاسل القيمة العالمية على الاقتصاد ككل، ولأجل تعزيز مشاركة الدول العربية وارتقائها في سلاسل القيمة نطرح التوصيات التالية:

- العمل على تطوير المراحل والقطاعات المهمة ذات القيمة المضافة المرتفعة كالبحث، التطوير، التسويق وخدمات الأعمال وغيرها؛
- تعزيز الروابط الإقليمية والتعاون في المجال الصناعي بين دول شمال افريقيا، وفيما بين دول الخليج العربية؛
- العمل على تحقيق بيئة اقتصادية مستقرة، قوانين استثمار واضحة وشفافة وبنية تحتية متطورة، إضافة الى الانفتاح لأجل تحسين مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية.

رابعا: آفاق الدراسة:

نظرا لأهمية الروابط الإقليمية في تعزيز مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية لذا تبرز أهمية اجراء دراسات حول العلاقة التبادلية ما بين التكامل الاقليمي لدول شمال افريقيا والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، واجراء دراسة تحليلية للفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة، والقطاعات الصناعية الواعدة فيها.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب	
1	جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998.
2	محمد علي عوض الحرازي، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2007.
الرسائل والأطروحات	
3	سميحة جديدي، سعاد جرمون، **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2016.
4	ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007/2006
التقارير	
5	**تشجيع سلاسل القيمة في شمال أفريقيا**، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2016
6	"**التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية (بالأسعار الثابتة)، خلال السنوات من 2006 إلى 2011**"، الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، ديسمبر 2012
7	**دور صناديق التمويل العربية في دعم التنمية الاقتصادية بالدول العربية**، نهى فوزي منصور، وزارة المالية قطاع مكتب الوزير، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للبحوث المالية، مصر.
الدوريات والمجلات	
8	سمير أمين وآخرون، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، **مركز دراسات الوحدة العربية**، لبنان، 2004
9	عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16 عدد 1، 2010.
10	محمد محمود الامام، العمل الاقتصادي العربي المشترك: ابعاده وتطوره، **معهد البحوث والدراسات العربية**، القاهرة، 2001.
11	هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين :ملامح وسياسات الاستقرار، **صندوق النقد العربي**، يناير 2012.
المؤتمرات والملتقيات والندوات	
12	موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج، الندوة العلمية الدولية حول: **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية** – الأوروبية سطيف 8-9 ماي، 2004.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

	Books
13	**EViews 9 User's Guide II ,** IHS Global Inc, 2015.
	Articles
14	Asteriou, D, "Foreign Aid and Economic Growth: New Evidence from a Panel Data Approach for Five South Asian Countries", **Journal of Policy Modeling**, 31, 2009
15	Bart Los, Marcel Timmer, Gaaitzen de Vries**, China and the World Economy: A Global Value Chain Perspective on Exports, Incomes and Jobs**, Groningen Growth and Development Centre, Faculty of Economics and Business, University of Groningen, October 2012.
16	D. Del Prete, G. Giovannetti, E. Marvasi**, Participation in Global Value Chains: macro and micro evidence for North Africa**, DISEI, Università degli Studi di Firenze Via delle Pandette, Italia, Working Paper N. 11/2015
17	Debapriya Bhattacharya Khondaker Golam Moazzem**, LEAST DEVELOPED COUNTRIES (LDCs) IN THE GLOBAL VALUE CHAIN (GVC) Trends**, Determinants and Challenges, CPD Working Paper 104
18	Dimitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, revised, **Palgrave Macmillan**, 2007.
19	Ekrem Erdem , Gulbahar Ucler and Umit Bulut, **impact of domestic credits on the current account balane: a panel ARDL analysis for 15 OECD countries, actual problems of economics**, №1(151), 2014
20	ENGLE, Robert F. et GRANGER, Clive WJ. Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing. **Econometrica: journal of the Econometric Society**, 1987
21	ERC, Ceren Gündoğdu, Dürdane Şirin Saracoğlu, **Participation of Turkey in Global Value Chains: An Analysis Based on World Input Output Database,** Working Papers in Economics 16/10, September 2016
22	Hiroyuki Taguchi, **Dynamic Impacts of Global Value Chains Participation on Asian Developing Economies**, Foreign Trade Review 49(4) 313–326, SAGE,2014
23	Jacob A. L. Vermeire, Garry D. Bruton & Li Cai, **Global value chains in Africa and development of opportunities by poor landholders**, Review of Social Economy, Routledge taylor and francis group, 2016
24	KAO, Chihwa. Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data**. Journal of econometrics**, 1999, vol. 90, no 1.
25	MĂRGINEAN Silvia, **employment dynamics in Romania after the crisis. a global value chains perspective**, Studies in Business and Economics no. 10(3)/2015.
26	Paulina Ramirez et Helen rainbird, **making the connections: bringing skill formation into global value chain analysis**, work employment and society, 24 (4), 699-710, 2010
27	Pesaran, M.H, Shin, Y., Smith, R.J, Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels. **Journal of the American Statistical Association**, 94, 1999
28	Pesaran, M. H, Smith, R. P, Estimation of long-run relationships from dynamic heterogeneous panels, **Journal of Econometrics**, 68, 1995
29	Pedroni P, Panel Cointegration; Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis. **Econometric Theory**, No 20, 2004.
30	Raphael Kaplinsky and Mike Morris, **A Handbook for value chain reserch**, institute of development studie**s**,2001
31	Stine jessen haakonsson**, learning by importing in global value chains upgrading and south-south strategies in Ugandan pharmaceutical industry**, development southern Africa, 26:3, 499-516, 2009

32	Xiao Jiang, **Trade and Employment in a Vertically Specialized World**, ILO Research Paper No.5, International Labour Office, April 2013.
	Reports
33	**Devenir un maillon des chaînes de valeur mondiales** : Guide à l'intention des petites et moyennes entreprises, Canada, 2010
34	OECD, Ben Shepherd, **Global Value Chains and Developing Country Employment**, Policy Papers, No. 156, OECD Publishing, Paris, 2013
35	OECD, **connecting local producers in developing countries to regional and global value chains**, Bamber Penny et al, OECD trade policy papers, n 160, 2014
36	OECD, économies interconnectées **: comment tirer parti des chaines de valeur mondiales**, 2013
37	OMC, IDE-JETRO, **la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est : du commerce des marchandises au commerce des taches**, Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève, 2011
38	OMC**, rapport sur le commerce mondial**, 2014
39	The World Bank, Gary Gereffi, Xubei Luo, **Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chains**, Development Economics, Office of the Senior Vice President and Chief Economist, Policy Research Working Paper 6847, April 2014
40	The World Bank, O. Cattaneo et al, joining, **upgrading and being competitive in global value chains**, Poverty Reduction and Economic Management Network International Trade Department, Policy Research Working Paper 6406, April 2013
41	World Economic Forum, **the shifting geography of global value chains: Implications for Developing Countries and Trade Policy**, 2012
42	WTO, **FUNG GLOBAL INSTITUTE**, Albert Par, Gaurav Nayyar, Patrick Low, supply chain perspectives and issues: a literature review, WTO Publication, 2013
	Web sites
43	http://databank.albankaldawli.org
44	http://www.commerce.gov.dz/ar/rubriques/grande-zone-arabe-de-libre-echanges-gzale
45	http://www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id=77
46	http://unctadstat.unctad.or
47	http://www.commerce.gov.tn
48	http://www.alexcham.org/default.aspx
49	http://perspective.usherbrooke.ca
50	http://www.worldmrio.com
51	http://hdr.undp.org
52	http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/1
53	http://www.mec.gov.qa/ar/qatar-at-a-glance/Pages/Economic-Development-and-standard-of-living-in-Qatar-.aspx
54	http://qatar.smetoolkit.org/qatar/ar/content/ar/53620/
55	http://www.mof.gov.kw/MOFAgreements/MOFAgreementsDetail.aspx#FTAGCC
56	https://www.fca.gov.ae/en/HomeRightMenu/Pages/BilateralAgreements.aspx?SelectedTab=7
57	http://www.ic.gov.sa/sa/index.php?option=com_content&view=article&id=16&Itemid=116
58	http://www.mof.gov.kw/MOFAgreements/MOFAgreementsDetail.aspx#FWAGCC
59	http://wam.ae/ar/details/1395302595612
60.	https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=185&Itemid=432

الملاحق

الملحق 01

الجدول رقم (1-1): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير BP باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (BP)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-0.43785	0.3307	0.87080	0.8081	-2.04390	0.0205
Breitung t-stat			2.19079	0.9858		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.03224	0.1510	1.05491	0.8543		
ADF - Fisher Chi-square	24.1220	0.0869	13.0391	0.6699	23.7623	0.0948
PP - Fisher Chi-square	17.9365	0.3276	6.84859	0.9761	21.9126	0.1460
Hadri Z-stat	3.38066	0.0004	5.53806	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	2.29753	0.0108	4.80464	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-2): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير DVAgr باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (DVA)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-7.08121	0.0000	-5.48065	0.0000	-5.97410	0.0000
Breitung t-stat			-7.83739	0.0000		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.23267	0.0000	-4.57643	0.0000		
ADF - Fisher Chi-square	67.8644	0.0000	48.6800	0.0000	57.4221	0.0000
PP - Fisher Chi-square	152.715	0.0000	106.885	0.0000	90.6370	0.0000
Hadri Z-stat	0.23360	0.4076	4.55084	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	1.05463	0.1458	7.91327	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-3): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير EXCHR باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (EXCHR)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-0.65239	0.2571	-0.03238	0.4871	0.94269	0.8271
Breitung t-stat			-0.54430	0.2931		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.30603	0.3798	0.27821	0.6096		
ADF - Fisher Chi-square	21.5518	0.0883	13.1181	0.5172	2.73705	0.9995
PP - Fisher Chi-square	27.7058	0.0156	9.29995	0.8114	2.36843	0.9998
Hadri Z-stat	6.94411	0.0000	6.94411	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	8.35448	0.0000	8.35448	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-4): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير EXPC باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (EXPC)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-1.66595	0.0479	-0.75475	0.2252	-4.05179	0.0000
Breitung t-stat			1.25560	0.8954		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.31495	0.3764	-0.74844	0.2271		
ADF - Fisher Chi-square	15.2861	0.5038	24.2775	0.0836	40.5144	0.0007
PP - Fisher Chi-square	11.6426	0.7682	33.8497	0.0057	52.4245	0.0000
Hadri Z-stat	6.84672	0.0000	4.96435	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	5.76816	0.0000	3.41152	0.0003		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-5): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير EXPgr باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (EXPgr)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-3.58724	0.0002	-3.21942	0.0006	-6.86217	0.0000
Breitung t-stat			-0.67565	0.2496		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.06020	0.0000	-2.31637	0.0103		
ADF - Fisher Chi-square	44.3971	0.0002	28.4338	0.0280	65.1089	0.0000
PP - Fisher Chi-square	69.0706	0.0000	48.9682	0.0000	97.5657	0.0000
Hadri Z-stat	0.95001	0.1711	4.57253	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.79606	0.2130	4.61611	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-6): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير FDI باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (FDI)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	0.41575	0.6612	3.56884	0.9998	-1.01147	0.1559
Breitung t-stat			0.62253	0.7332		
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.50549	0.6934	2.11492	0.9828		
ADF - Fisher Chi-square	9.07098	0.9105	7.20916	0.9690	12.9395	0.6772
PP - Fisher Chi-square	21.9906	0.1435	33.9621	0.0055	21.9360	0.1453
Hadri Z-stat	4.26099	0.0000	1.78921	0.0368		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	4.63207	0.0000	2.11675	0.0171		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-7): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير FTD باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (FTD)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-1.66162	0.0483	-0.26999	0.3936	1.10195	0.8648
Breitung t-stat			-1.16073	0.1229		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.15727	0.4375	-0.30636	0.3797		
ADF - Fisher Chi-square	15.2277	0.5080	16.2477	0.4358	4.10225	0.9987
PP - Fisher Chi-square	15.4498	0.4920	16.6647	0.4076	3.46470	0.9996
Hadri Z-stat	5.74279	0.0000	3.47567	0.0003		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	5.21737	0.0000	3.07722	0.0010		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-8): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير FVAgr باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (FVA)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-5.79547	0.0000	-4.29886	0.0000	-6.25908	0.0000
Breitung t-stat			-7.27869	0.0000		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.59247	0.0000	-4.05236	0.0000		
ADF - Fisher Chi-square	60.7904	0.0000	43.8086	0.0002	55.9274	0.0000
PP - Fisher Chi-square	100.768	0.0000	95.0348	0.0000	99.3752	0.0000
Hadri Z-stat	-0.18817	0.5746	2.64375	0.0041		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.85512	0.1962	7.32664	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-9): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير GDPgr باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (GDPgr)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-1.96597	0.0247	-1.57709	0.0574	-4.98039	0.0000
Breitung t-stat			-0.07290	0.4709		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.78637	0.0027	-0.75417	0.2254		
ADF - Fisher Chi-square	32.1905	0.0094	17.1166	0.3781	46.3688	0.0001
PP - Fisher Chi-square	53.0749	0.0000	33.9233	0.0056	68.4876	0.0000
Hadri Z-stat	0.21901	0.4133	5.43001	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.32376	0.3731	5.00273	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-10): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير GDPpcgr باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (GDPpcgr)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-2.56952	0.0051	-1.99359	0.0231	-5.97574	0.0000
Breitung t-stat			-0.33384	0.3692		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.37816	0.0004	-1.55326	0.0602		
ADF - Fisher Chi-square	38.5206	0.0013	23.9621	0.0903	63.7856	0.0000
PP - Fisher Chi-square	62.6000	0.0000	46.4179	0.0001	90.7479	0.0000
Hadri Z-stat	0.62642	0.2655	4.94066	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.83669	0.2014	6.57402	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-11): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير GGE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (GGE)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	2.99108	0.9986	-0.36849	0.3563	4.08210	1.0000
Breitung t-stat			2.91000	0.9982		
Im, Pesaran and Shin W-stat	5.15391	1.0000	1.73501	0.9586		
ADF - Fisher Chi-square	1.36416	1.0000	8.27365	0.9403	1.80262	1.0000
PP - Fisher Chi-square	0.55845	1.0000	6.38102	0.9834	0.27562	1.0000
Hadri Z-stat	7.87800	0.0000	6.68159	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	7.72343	0.0000	6.22824	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-12): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير GGEgr باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (GGEgr)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-3.58103	0.0002	-2.62404	0.0043	-4.89586	0.0000
Breitung t-stat			-1.12058	0.1312		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.45706	0.0003	-1.65786	0.0487		
ADF - Fisher Chi-square	38.9764	0.0011	24.8361	0.0728	42.1533	0.0004
PP - Fisher Chi-square	52.5384	0.0000	32.3587	0.0090	61.2788	0.0000
Hadri Z-stat	1.00933	0.1564	3.95131	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.83726	0.2012	5.63244	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-13): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير HDI باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (HDI)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-3.07831	0.0010	0.31026	0.6218	3.45933	0.9997
Breitung t-stat			3.30187	0.9995		
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.16796	0.5667	0.97189	0.8344		
ADF - Fisher Chi-square	15.5428	0.4853	12.5040	0.7086	1.44886	1.0000
PP - Fisher Chi-square	53.3847	0.0000	29.7001	0.0196	0.05011	1.0000
Hadri Z-stat	8.72253	0.0000	5.91491	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	8.69424	0.0000	4.78768	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-14): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير HE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (HE)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	3.40263	0.9997	-0.84321	0.1996	4.23799	1.0000
Breitung t-stat			3.93937	1.0000		
Im, Pesaran and Shin W-stat	5.06595	1.0000	1.06580	0.8567		
ADF - Fisher Chi-square	1.41922	1.0000	10.7492	0.8247	0.91493	1.0000
PP - Fisher Chi-square	0.96580	1.0000	6.21692	0.9856	0.19605	1.0000
Hadri Z-stat	7.66243	0.0000	6.42062	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	7.95705	0.0000	4.99211	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-15): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير HLTHE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (HLTHE)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-0.04171	0.4834	-0.39359	0.3469	2.58293	0.9951
Breitung t-stat			-0.01108	0.4956		
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.43434	0.6680	0.11744	0.5467		
ADF - Fisher Chi-square	16.9001	0.3921	14.5566	0.5573	6.51748	0.9815
PP - Fisher Chi-square	16.5466	0.4155	15.1133	0.5164	7.49531	0.9625
Hadri Z-stat	6.32247	0.0000	4.72385	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	5.36105	0.0000	3.78724	0.0001		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-16): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير INVgr باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (INVgr)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-1.70511	0.0441	-0.84607	0.1988	-4.60623	0.0000
Breitung t-stat			-1.25522	0.1047		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.00786	0.0223	0.20122	0.5797		
ADF - Fisher Chi-square	26.4006	0.0486	12.7859	0.6883	39.0468	0.0011
PP - Fisher Chi-square	41.7715	0.0004	23.6018	0.0986	58.5471	0.0000
Hadri Z-stat	-0.52840	0.7014	3.09838	0.0010		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	-0.09094	0.5362	4.24240	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-17): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير REER باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (REER)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-0.90597	0.1825	-4.36703	0.0000	-0.91979	0.1788
Breitung t-stat			-1.50252	0.0665		
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.20460	0.8858	-3.96175	0.0000		
ADF - Fisher Chi-square	9.89203	0.8722	44.9565	0.0001	24.5503	0.0782
PP - Fisher Chi-square	4.64056	0.9973	39.2222	0.0010	73.9017	0.0000
Hadri Z-stat	8.66620	0.0000	1.76785	0.0385		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	7.44390	0.0000	2.81800	0.0024		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-18): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير TO باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (TO)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-0.54380	0.2933	2.78631	0.9973	-0.74326	0.2287
Breitung t-stat			4.48786	1.0000		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.01576	0.1549	1.22493	0.8897		
ADF - Fisher Chi-square	22.3195	0.1332	13.7066	0.6206	10.4845	0.8401
PP - Fisher Chi-square	13.0517	0.6690	7.87906	0.9524	9.92096	0.8707
Hadri Z-stat	6.32889	0.0000	4.50758	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	3.03178	0.0012	4.31547	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (1-19): اختبارات جذر الوحدة للمستوى للمتغير UEMP باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: (UEMP)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-1.57556	0.0576	0.65456	0.7436	-1.52276	0.0639
Breitung t-stat			-1.41950	0.0779		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.09590	0.1366	0.08338	0.5332		
ADF - Fisher Chi-square	20.3671	0.2041	13.4557	0.6392	22.4815	0.1283
PP - Fisher Chi-square	39.4540	0.0009	27.4455	0.0368	24.5596	0.0780
Hadri Z-stat	7.12061	0.0000	3.60674	0.0002		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	4.00142	0.0000	3.27633	0.0005		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الملحق 02

الجدول رقم (2-1): اختبارات جذر الفروق للمتغير BP باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: D(BP)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-5.16346	0.0000	-5.43321	0.0000	-8.77395	0.0000
Breitung t-stat			-1.21046	0.1131		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.39213	0.0000	-3.35662	0.0004		
ADF - Fisher Chi-square	48.4330	0.0000	38.0635	0.0015	89.4165	0.0000
PP - Fisher Chi-square	65.0345	0.0000	62.3097	0.0000	109.595	0.0000
Hadri Z-stat	2.94118	0.0016	3.60824	0.0002		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	2.41105	0.0080	6.18658	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (2-2): اختبارات جذر الفروق للمتغير EXCHR باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: D(EXCHR)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-4.14203	0.0000	-4.02440	0.0000	-7.12734	0.0000
Breitung t-stat			-0.18152	0.4280		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.78099	0.0001	-2.05544	0.0199		
ADF - Fisher Chi-square	39.9018	0.0003	26.8435	0.0202	65.9878	0.0000
PP - Fisher Chi-square	44.3914	0.0001	29.2346	0.0097	71.7204	0.0000
Hadri Z-stat	0.65677	0.2557	8.56420	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.52513	0.2997	5.88117	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (2-3): اختبارات جذر الفروق للمتغير EXPC باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: D(EXPC)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-5.16253	0.0000	-4.60433	0.0000	-9.24402	0.0000
Breitung t-stat			-1.15403	0.1242		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.93998	0.0000	-5.57438	0.0000		
ADF - Fisher Chi-square	77.4268	0.0000	60.5587	0.0000	97.3748	0.0000
PP - Fisher Chi-square	363.663	0.0000	105.859	0.0000	141.405	0.0000
Hadri Z-stat	1.93550	0.0265	4.91055	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	3.12212	0.0009	13.8592	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (2-4): اختبارات جذر الفروق للمتغير FDI استخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: D(FDI)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	1.34345	0.9104	4.93353	1.0000	-7.20152	0.0000
Breitung t-stat			-0.66288	0.2537		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.12510	0.0009	-1.36960	0.0854		
ADF - Fisher Chi-square	37.0065	0.0021	23.3642	0.1043	71.0228	0.0000
PP - Fisher Chi-square	207.071	0.0000	121.041	0.0000	153.472	0.0000
Hadri Z-stat	-1.33948	0.9098	0.99137	0.1608		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	-0.73182	0.7679	1.95647	0.0252		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (2-5): اختبارات جذر الفروق للمتغير FTD باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: D(FTD)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-4.57380	0.0000	-3.12805	0.0009	-8.68212	0.0000
Breitung t-stat			-3.54773	0.0002		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.88574	0.0000	-3.06455	0.0011		
ADF - Fisher Chi-square	53.5546	0.0000	35.5627	0.0033	92.1402	0.0000
PP - Fisher Chi-square	112.744	0.0000	88.0144	0.0000	148.447	0.0000
Hadri Z-stat	-0.07242	0.5289	3.51365	0.0002		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.48345	0.3144	5.76385	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (2-6): اختبارات جذر الفروق للمتغير GGE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: D(GGE)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic
Levin, Lin & Chu t	-0.87760	0.1901	1.37011	0.9147	-3.67531	0.0001
Breitung t-stat			2.08280	0.9814		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.83055	0.0336	-1.28246	0.0998		
ADF - Fisher Chi-square	25.4881	0.0617	23.1575	0.1096	32.7442	0.0080
PP - Fisher Chi-square	41.0297	0.0005	31.7800	0.0107	51.4272	0.0000
Hadri Z-stat	4.76899	0.0000	1.93415	0.0265		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	3.15566	0.0008	3.68223	0.0001		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (2-7): اختبارات جذر الفروق للمتغير HDI استخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: D(HDI)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic
Levin, Lin & Chu t	-0.41212	0.3401	-0.96091	0.1683	-2.71838	0.0033
Breitung t-stat			-0.78700	0.2156		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.79975	0.0360	-1.95961	0.0250		
ADF - Fisher Chi-square	27.5865	0.0354	28.5939	0.0268	35.8119	0.0031
PP - Fisher Chi-square	58.5803	0.0000	58.0404	0.0000	59.5908	0.0000
Hadri Z-stat	3.13144	0.0009	2.90222	0.0019		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	2.95037	0.0016	3.17120	0.0008		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (2-8): اختبارات جذر الفروق للمتغير HE استخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: D(HE)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic
Levin, Lin & Chu t	-1.43231	0.0760	-0.97979	0.1636	-2.54164	0.0055
Breitung t-stat			0.05503	0.5219		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.39477	0.0083	-1.47330	0.0703		
ADF - Fisher Chi-square	33.6705	0.0060	24.0259	0.0889	38.7558	0.0012
PP - Fisher Chi-square	48.7971	0.0000	42.6226	0.0003	60.8889	0.0000
Hadri Z-stat	4.49150	0.0000	5.58059	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	2.64777	0.0041	5.00991	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (2-9): اختبارات جذر الفروق للمتغير HLTHE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: D(HLTHE)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-4.93765	0.0000	-4.01015	0.0000	-7.57632	0.0000
Breitung t-stat			-3.88293	0.0001		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.69585	0.0000	-3.19806	0.0007		
ADF - Fisher Chi-square	51.3487	0.0000	37.0455	0.0021	80.8640	0.0000
PP - Fisher Chi-square	142.954	0.0000	80.1358	0.0000	118.722	0.0000
Hadri Z-stat	1.26089	0.1037	2.88832	0.0019		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	1.63618	0.0509	6.57320	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (2-10): اختبارات جذر الفروق للمتغير INVgr استخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: D(INVgr)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-6.28610	0.0000	-4.88269	0.0000	-12.2232	0.0000
Breitung t-stat			-3.43849	0.0003		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.33237	0.0000	-5.74638	0.0000		
ADF - Fisher Chi-square	80.0540	0.0000	60.6964	0.0000	126.373	0.0000
PP - Fisher Chi-square	189.788	0.0000	163.595	0.0000	191.802	0.0000
Hadri Z-stat	1.22904	0.1095	9.06195	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	2.26698	0.0117	13.0941	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (2-11): اختبارات جذر الفروق للمتغير REER باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: D(REER)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic
Levin, Lin & Chu t	-5.30127	0.0000	-2.01937	0.0217	-7.68633	0.0000
Breitung t-stat			-1.23709	0.1080		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.43587	0.0000	-5.17398	0.0000		
ADF - Fisher Chi-square	81.8135	0.0000	56.3593	0.0000	85.1723	0.0000
PP - Fisher Chi-square	628.292	0.0000	91.2527	0.0000	95.5384	0.0000
Hadri Z-stat	-1.26062	0.8963	2.27163	0.0116		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	1.08234	0.1396	10.6302	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (2-12): اختبارات جذر الفروق للمتغير TO استخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: D(TO)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic
Levin, Lin & Chu t	-0.07908	0.4685	-0.76491	0.2222	-7.21143	0.0000
Breitung t-stat			1.87643	0.9697		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.35690	0.0004	-1.59028	0.0559		
ADF - Fisher Chi-square	38.7802	0.0012	25.2061	0.0663	74.0298	0.0000
PP - Fisher Chi-square	67.7303	0.0000	61.9354	0.0000	106.642	0.0000
Hadri Z-stat	0.82778	0.2039	5.53069	0.0000		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	1.17610	0.1198	6.87352	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5

الجدول رقم (2-13): اختبارات جذر الفروق للمتغير UEMP استخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary & Hadri			Series: D(UEMP)			
Exogenous variables:	Individual effects		Individual effects, individual linear trends		None	
Method	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Levin, Lin & Chu t	-4.19049	0.0000	-4.73872	0.0000	-8.98240	0.0000
Breitung t-stat			-3.05695	0.0011		
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.45390	0.0000	-4.76669	0.0000		
ADF - Fisher Chi-square	59.8769	0.0000	51.1705	0.0000	95.5241	0.0000
PP - Fisher Chi-square	149.741	0.0000	91.4647	0.0000	153.822	0.0000
Hadri Z-stat	0.68546	0.2465	2.89606	0.0019		
Heteroscedastic Consistent Z-stat	1.24504	0.1066	6.47936	0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9.5